

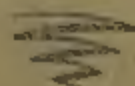
النشرة القضائية اللبنانية

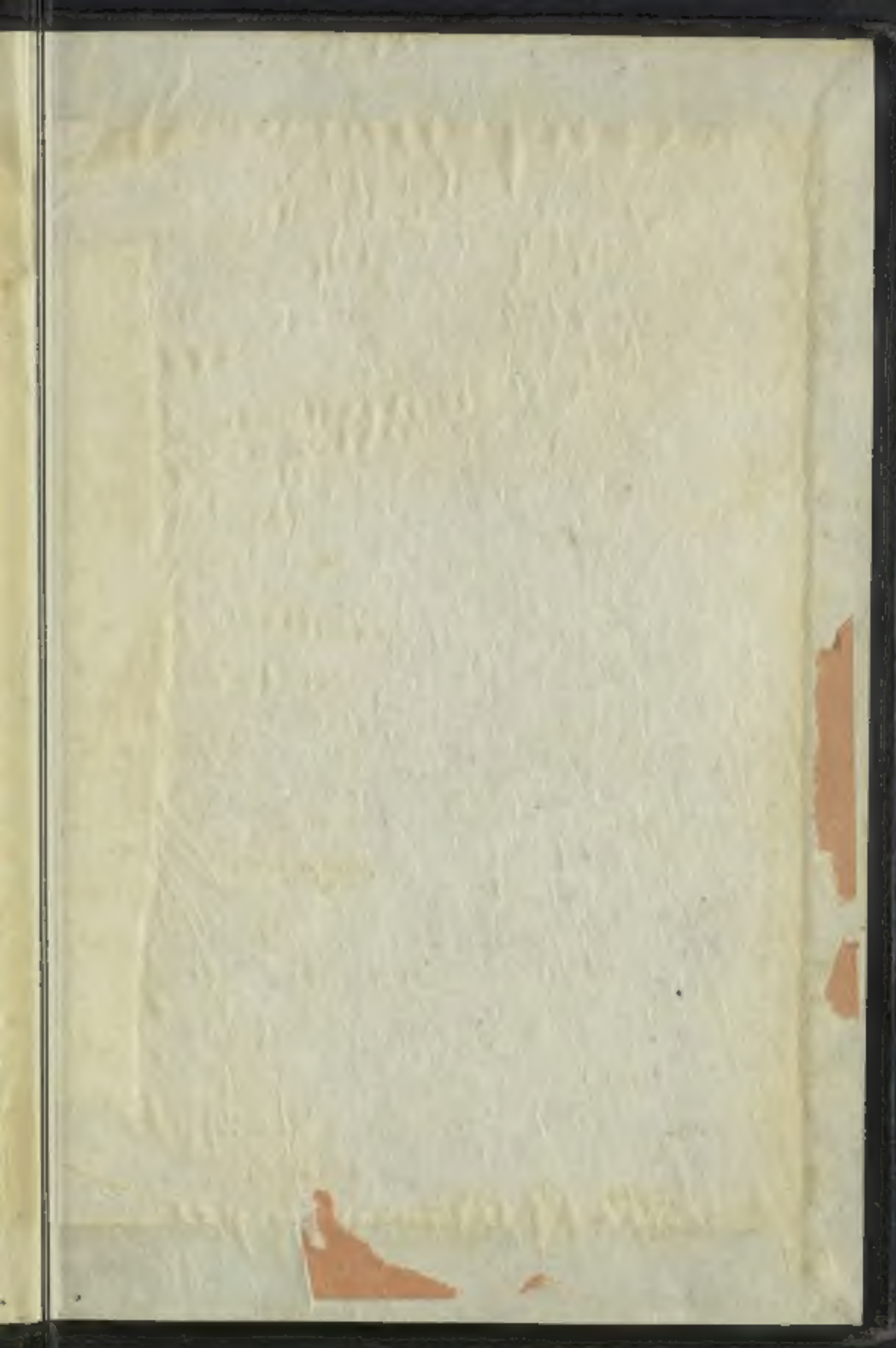
قانون

أصول المحاكمات المدنية

اللبناني

مع تعديلاته لغاية ٨ حزيران سنة ١٩٤٥





349.569:L92aA .

لبنان . قوانين ، أنظمة ، إلخ .

قانون أصول المحاكمات المدنية .

DEC 20 A1622 NOV 20 F651

1209 12-12-64 "

349.569 -1 Feb 65

L92aA

21 July 65

~~RECEIVED~~

~~RECEIVED~~

~~RECEIVED~~

~~RECEIVED~~

~~RECEIVED~~

~~RECEIVED~~

~~RECEIVED~~

~~RECEIVED~~

~~RECEIVED~~

~~RECEIVED~~

- Oct 65

29 Jan 69

-1 Feb 64





النشرة القضائية اللبنانية

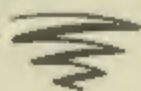
قانون

أصول المحاكمات المدنية

اللبناني

مع تعديلاته لغاية ٨ حزيران سنة ١٩٤٥

59936



Original in Arabic - Civil. July 1946



المستثناة بنص صريح ، وإن نحل جميع المسائل التي يطرحها المتفاوضون ، وإن يجعل لكل جرات اسباباً ثلاثة .

المادة ٥ - لا يجوز للمحاكم أن تمنح أكثر من المطلوب إلا في تطبيق القوانين المختصة بالنظام العام .

المادة ٦ - يجب أن تبقى المذاكرة سرية في المحاكم المؤلفة من عدة قضاة ، فكل افشاء لسر المذاكرة يشكل الجرم المعروف بانتهاك سر المهنة .

## الكتاب الاول

### في التنظيم العدلي

#### الباب الاول

##### المحاكم

المادة ٧ ( المدة بقانون ١٤ ت ١ سنة ١٩٤٤ ) - المحاكم العدلية هي :

١ - محاكم صلحية

٢ - محاكم بدائية

٣ - محكمة الاستئناف

#### الجزء الاول

صلاحية محاكم الصلح في المواد المدنية والتجارية

المادة ٨ ( المدة بقانون ١٤ ت ١ سنة ١٩٤٤ ) - فيما خلا دعاوى الافلاس

المائدة رؤيتها الى المحكمة البدائية ينظر احكام الصلح :

١ - في جميع القضايا الشخصية او المتعلقة بالاعيان المنقولة بالدرجة الاولى اذا كانت قيمتها لا يتجاوز الفى ليرة لبنانية وبالدرجة الاخيرة اذا كانت قيمتها لا يتجاوز مئة ليرة لبنانية .

٢ - في دعاوى تعيين النفقة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون اصول المحاكمات المدنية اذا كان مقدار النفقة الدوى لا يتجاوز الفى ليرة لبنانية .

ويكون حكمهم قابلاً للاستئناف اذا جاوز المقدار المذكور مئة ليرة لبنانية .

٣ - في اثبات الوفاة وحصر الارث في الاحوال المدنية في المادة ٢٢ المذكورة اذا لم يكن هناك نزاع بشأنها وفي حالة النزاع يكون القرار قابلاً للمراجعة عن طريق الابطال لدى محكمة البداية .

٤ - في دعاوى النفوس وتكون احكامهم فيها قابلة للاستئناف .

المادة ٩ ( المدلة بقانون ١٤ ت ١ سنة ١٩٤٤ ) - ينظر احكام الصلح في جميع دعاوى الاموال غير المنقولة اذا كانت قيمتها لا يتجاوز الفى ليرة لبنانية واحكامهم فيها تكون قابلة للاستئناف .

يقوم احكام الصلح بجميع الرضائف المنوطة بالقضاء التقاريين وفقاً للقوانين والانظمة المتعلقة بتعديد الاملاك العقارية وتحريرها

المادة ١٠ ( المدلة بقانون ١٤ ت ١ سنة ١٩٤٤ ) - لاجل تعيين الصلاحية المحددة في المواد السابقة بالنسبة الى قيمة المدعى به تحسب المدة الاجنبية بها فيها الصلة الذهبية العشائية بسمر القطع يوم تقديم الدعوى هذا اذا لم يكن هناك معدل خاص منصوص عليه قانوناً فستؤخذ تحسب على اساس هذا المعدل .

المادة ١١ - ان ما تفرع من الدعوى الاصلية من التوائد والزوائد والنتائج ،

مها بلة ت قيمتها ، تراها ايضاً المحاكم الصلحية مع الدعاوى الاصلية

المادة ١٢ ( المدة بقانون ١٤ ت ١ سنة ١٩٤٤ ) - مع الاحتفاظ باحكام القوانين الخاصة بقصد حكام الصلح في الدعاوى الآتي بيانها وتكون احكامهم فيها غير قابلة للاستئناف اذا كانت قيمتها لا تتجاوز مئة ليرة لبنانية فاذا تجاوزت هذه القيمة بالغة ما بلغت يكون حكمهم فيها قابلاً للاستئناف :

١ - الدعاوى بدفع اجور العقارات والاراضي الزراعية وبفسخ الايجار وباخلاء المأجور وبهمل الاخلاء ، وبجميع المنازعات على انقاذ العقار وذلك عندما يكون بدل الايجار المستوي لا يتجاوز الفي ليرة لبنانية

٢ - دعاوى التمريض بما يلحق الحقول والثمار والحاصلات من الاضرار الناجمة عن عمل آدمي مباشراً كان او متسبباً .

المادة ١٣ - يحكم قضاء الصلح في الدعاوى الآتية ، واحكامهم فيها تكون على الدوام قابلة للاستئناف :

١ - الدعاوى التصرفية ( دعاوى اليد ) على شرط ان تقام في خلال

المهلة المنصوص عليها في المادة ١٨

٢ - الدعاوى التي يراد بها منع كل تعرض لحق الري

٣ - الدعاوى المختصة بحقوق الارتفاق المترتبة على العقارات وفقاً للمادة

٥٦ وما يليها الى المادة ٩١ من القرار ٣٣٣٩ الصادر في ١٢ تشرين

الثاني سنة ١٩٣٠ -

٤ - دعاوى تعيين الحدود اذا لم تكن الملكية والاستاد المثبتة لها

موضوعاً للتراع

المادة ١٤ - ينظر حكام الصلح بوجه قابل للاستئناف في دعاوى قسمة



الاموال غير المنقولة اذا لم يكن ثمة تنازع على الملكية  
وينظر أحكام الصلح ايضاً في دعاوي قسمة الاموال المنقولة وفقاً لأحكام  
القانون العام

المادة ١٥ (المادة ١٤ قانون ١٤ ت ١ سنة ١٩٤٤) - اذا اشتملت دعوى  
المدعي على عدة مطالب من المدعى عليه وكان مجموع قيمة هذه المطالب يجاوز المئة ليرة  
لبنائية يقضي حاكم الصلح فيها بالدرجة الاولى ولو كانت قيمة احدها اقل من هذا  
المبلغ اما اذا جاوز مجموع قيمتها حدود صلاحيته فلا يكون صالحاً لرؤيتها .

المادة ١٦ - عندما تقام للدعوى على عدة اشخاص معاً او بقيمها عدة اشخاص  
معاً بموجب سند مشترك ، تبقى قيمة السند المشترك اساساً لتعيين مبلغ الصلاحية وفقاً  
للأصول المقررة في المواد السابقة .

المادة ١٧ - ينظر أحكام الصلح في جميع دعاوي المقابلة ودعاوي المقاصة التي  
تدخل بمقتضى ماهيتها او قيمتها في دائرة صلاحيتهم ولو كان مجموعها مع الطلب الاصيلي  
يتجاوز حدود صلاحيتهم ، وينظرون ايضاً علالة عمل الدعوى الاصلية ، في دعاوي  
المطل والضرر المقابلة المنفردة عن الدعوى الاصلية دون سواها ، مهما بلغت قيمة هذه  
الدعاوي المقابلة .

المادة ١٨ - اذا كانت قيمة كل من المطالب الاصلية أو المقابلة او طالب المقاصة  
داخلة ضمن صلاحية حاكم الصلح في الدرجة الاخيرة ، فيفصل فيها هذا القاضي بوجه  
غير قابل للاستئناف .

واذا كان احد هذه المطالب لا يجوز الحكم فيه الا بوجه قابل للاستئناف فلا  
يحكم حاكم الصلح في مجموعها الا في الدرجة الاولى . على انه يحق له ان يحكم في  
الدرجة الاخيرة اذا كانت دعوى المقابلة المختصة بالمطل والضرر والمنفردة عن الدعوى  
الاصلية دون سواها ، تتجاوز وحدها صلاحيته في الدرجة الاولى ، اما اذا كانت

دعوى المقابلة او المقاصة تتجاوز حدود صلاحيته فله اما ان يحتفظ برؤية الدعوى  
الاصليه واما ان يكلف الفريقين اقامة الدعوى برمتها لدى محكمة البداية .

### الجزء الثاني

صلاحية محكمة البداية في المواد المدنية والتجارية

المادة ١٩ ( المدة بقانون ١٤١٤ لسنة ١٩٩٦ ) - تنظر المحكمة البدائية :

١ - بالدرجة الاولى في جميع الدعاوى غير الخاضعة قانوناً الى المحاكم الصلحية او الى  
محاكم استئنافية اخرى .

٢ - بوجه الاستئناف .

١ - في الاحكام الصادرة بالدرجة الاولى من المحاكم الصلحية .

ب - في قرارات محكم الصلح المتعلقة بتنفيذ احكامهم عندما يقومون بوظيفة  
رئيس الاجراء .

المادة ٢٠ - ان المحكمة المدنية هي المحكمة العادية ، فاذا رفعت اليها دعوى  
هي من اختصاص المحكمة الصلحية فان عدم صلاحية المحكمة المدنية لا يكون الا  
نسبياً ، اما اذا رفعت الى المحكمة الصلحية دعوى هي من اختصاص المحكمة المدنية ،  
فالمحكمة الصلحية تكون غير صالحة لرؤيتها على وجه مطلق .

المادة ٢١ - المحكمة المدنية تامة الصلاحية : فانها محكمة الدعوى الاصليه كما  
انها محكمة الدعوى الفرعية ، فيما خلا الاحوال التي اختصها القانون بالصلاحية  
الادارية .

اما اذا عرضت في أثناء الدعوى المختصة بالمحكمة الصلحية والمرفوعة اليها ، قضية

مشكل دعوى فرعية او دعوى طارئة <sup>١١</sup> داحلة بحسب الاصول في صلاحية المحكمة المدنية ، فان المحكمة الصلحية تدعى على صلاحية رؤيتها ويجب ان ترعى حكم في الدعوى وان تفرز الى المتداعي تراخى المحكمة المدنية عندما يكون الفصل في الدعوى الفرعية <sup>١٢</sup> والعدالة لا تدعو للفصل في الدعوى الاحدية .

المادة ٢٢ - فيما يخص الاول الشجيرة لم ياشي . من احكام المصادق ٣٣ وما يليها في عدة دقة ٣٨ من المرسوم الاشع في رقم ٦ الصادر في ٣ شاط سنة ١٩٣٠ والمحكمة بالقانون الصادر في ٩ كانون الاول سنة ١٩٣٠ ، فهي لا تزال مربية الاحرا

د ٣٣ د المرسوم رقم ٩ من محكمة الدقة بالنظر في جميع د عت التي كالتحس لان من خصص د خصصه لشرع د مدعوه د دعوى د د رات صلاحية النظر فيها بوجه ان خصص د خصصه لخصص د المرسوم د مبرم .

المادة ٣٣ من المرسوم رقم ٩ - ان المواد الاتية تدخل في دائرة اختصاص المحاكم المذهبية

( ١ ) حصه

( ٢ ) عقد الزواج

٣ - طلاق الزوج

٤ - طلاق الزوج او طلاق د حصه د طلاق و طلاق و

( ٥ ) الزوجه

١ - د حال د مبرم

Lorsqu'au contraire on est en procès de la compétence du tribunal de paix et porté devant ce tribunal se présente sous forme d'exception ou de demande incidente une question

وعليه وبالعكس د مبرم د محكمة الدقة د دعوى د مبرم د مشكل دعم او طلب طارئة د مبرم .

( ٢ ) بالاصل الفرنسي اي الدعم





المادة ٢٧ من المرسوم رقم ٦ - إذا عقد الزواج أمام سلطين مختلفتين لمحاكمه السلطة  
الروحية التي عقد أمامها الزواج ولا هي المحكمة دائرة الصلح

المادة ٣٨ من المرسوم رقم ٦ - المحكمة في كل ما كان من الأول سنة ١٩٣٠ - بمقتضى حكم  
الأحوال الشخصية المدنية والشرعية من حيث حصره بمراد من المصنفين من القضاة الناصرين  
ويكون للمحاكم الدورية ما يحكم من صلاحيات أو من صلاحيات

### المادة الثالثة

في القواعد الخاصة بتعيين مهنة الصلاحية

المادة ٢٣ - عند تعيين مهنة قسمة الدعوى لأجل حيز الصلاحية و مع  
الاستئناف ، يجري التقدم على هذا الترتيب

في دعاوى الميراث غير مبنية بالدعوى قسمة الميراث كما ذكر في الأوراق بمرور  
أو من مدينة أخرى

في الدعاوى الشخصية - بالنظر في مسامح المصنفين أو كان المراد من الدعوى  
الحكم على خلق من الميراث - أما إذا كان المراد من الدعوى الحكم بتسليم مائة مائة ،  
فالنظر إلى أن المضاغة بحسب أسرار الحق في يوم تقديم الطلب ، ولا يصح  
النس الذي يصيب الحكم

أما الطلبات التي يكون موضوعها مصلحة غير معينة أو إذا شئ به الميراث فتعد  
ثلاثة أسلكت التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ مرة ١ ما عدا الاستثناء المخصوص عليه في  
المادة ٢٥ الثانية

(١) يجب استبدال رقم ٥٠٠ برقم ٢٠٠٠ حين من عدد دة متفق مع نص المادة ٩

المعدلة قانون ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٤٤

**المادة ٢٤ -** إذا كان في وصف المدعى أن يلزمه بعض ديون متعديها أصدر على المدعى عليه ، جاز له أن يضم حصة ربحه لأدائه في ديون واحدته ، فتقدر قيمة قيمة الدعوى بناء على قيمة المجموع

**المادة ٢٥ -** إذا كان طالب الرأب عدة ، وأصبح وكان لأحد مرقين في حق الخيار فان قيمة الدعوى تقدر بحسب الموضوع الذي يكون أعلى قيمة وإذا كانت قيمة أحد المواضيع قيمة ، وقيمة الآخر غير معينة ، فلا يعتد لا بقيمة الموضوع الأول

**المادة ٢٦ -** إذا كان موضوع الدعوى يخص نوعاً ، وفوت ، وحب لتعيين دين أن تكون مدة هذا الموجب محدودة ، غير محدودة ، وإذا كانت غير محدودة ، كما في حالة الدحل مدى الحياة ، فتمد قيمة الدعوى غير معينة وتطبق حيثما أحكام المدة الواردة من المادة ٢٣١ ، وإذا كانت محددة ، وحب الموقوف عليه ، فتعده مائة لوحدات لأجل تعيين قيمة الدعوى

### فصل الرابع

#### قاضي الأمور المستعجلة

**المادة ٢٧ -** أن أصول المحكمة في الأمور المستعجلة ، معينة تقتضي المادة ١٧٣ ، وإلا يليها إلى المادة ١٨٧

## الحزب الخامس

### في محكمة الاستئناف

**المادة ٢٨** (المجلة بقانون ١٩١٩ ت ١ - سنة ١٩١٩) محكمة الاستئناف مركزها بيروت - تقدم بموجب مرسوم الى عزم بقدر - يقتضيه حسن سير القضاء -

تصدر الاحكام في كل قرفة من محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة

ويطهر في الاستئناف في اموال المدنية والتجارية دعاوى تقويم عطي يضمنه احد القضاة في مهلة شهر على الاثر وتاخر في رد الحجة

نظر محكمة الاستئناف

١ - في استئناف الاحكام صادرة من محكمة لاوى من المحاكم البدائية ومن احكام الصلح عندما يقرر من حيث القضاء العقارب ويفصلون القضايا التي تدخل اساساً ضمن اختصاص المحاكم المدنية

٢ - في استئناف قرارات رؤساء دوائر الاحراء وقضاة الامور المتعلقة باستثناء القرارات امدية في المادة ١٩ - الفقرة ب

٣ - في الشكوى من الحكم

٤ - في نقل الدعوى للارتب الم شروع او لمدة فطة على الامور

٥ - في تعيين المارمع عند حدوث اختلاف ايمه في ار سدي على الصلاحية

١ - بين محكمة بدائية ومحكمة الاستئناف

ب بين محكمة مدنية بين محكمة شرعية ومدنية

ج بين محكمة شرعية ومحكمة مدنية

د - بين محكمتين مذهبتين مختلفتين

٦ - في الاعتراض على صلاحية محكمة مذهبية لأصدار الحكم وعلى قابليته للتنفيذ

( المادة ٧ من قانون ١١ ت ١ سنة ١٩٣٨ ) إذ حصل بين المحاكم خلاف على نقطة قانونية صدر بشأنها احكام من قضاة اكثريية قوة القضاة المحكمة تعرض هذه النقطة على محكمة الاستئناف بشكوى لهذه غاية من على طاب انبياء العامة لاستئنافه وروى حطى من وزير العدالة

بوف هذه المحكمة من الرئيس لاول المحكمة الاستئناف ومن غاية قضاة من المحكمة المذكورة بوف وقرار من وزير العدالة في كل سنة قضائية .

تصدر المحكمة مرة على لاف في الثلاثة اشهر الاولى من كل سنة قضائية واد على ديرة راسم وفي كل وقت يرى وزير العدالة دعواها ضرورة حتى صدر القرار .

تصدر هذه القرارات بعد احد مائة مائة الف الف الف الف الف الف الف الف ولا تؤثر على حقوق هذه

وهذه القرارات تقيد جميع المحاكم فيما يختص بمرور الوقت الف الف الف الف الف الف الف الف



## الباب الثاني

### في الدعوى

### الفصل الاول

#### حق الادعاء.

المادة ٢٩ - حق الادعاء لدى القضاء منح لكل شخص حقيقي او معنوي ، لساني و احدي ، نشئت حقوقه وصيانتها .

المادة ٣٠ يجوز ان يكون المراد من الدعوى تثبيت حق أنكر وجوده وان كانت لم تقم عليه في مسائل الشبهة ، ويعود ان يكون المراد من الدعوى تحقيقاً بعدد من التلويح (١) او ممكن الحدوث ، او اذاع احد طرفي المرحلة .

المادة ٣١ ان الدعوى المندقة عن بية سبينة ونقص ايقاع الضرر يجب ان تؤد . ويجوز ان يحكم على المدعي بدل المثل والضرر لمصلحة المدعى عليه ، وبالعكس فان من يعارض عن بية سبينة في رتب ضرر مدعيه ، يجوز ان يحكم عليه بدل المثل والضرر لمصلحة المدعي .

المادة ٣٢ يعود ايضا في الاحوال المشار اليها في المادة السابقة ان يحكم على العريق الحي - النية ، ملاوة على ما تقدم ، بقرابة قلدها مترو ايرات على الاقل ، ومابة بيرة على الاكثر . تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها .

(١) وردت بالامل الفرنسي هكذا :

*Une mesure d'instruction en vue d'un litige futur*

والاصح تقريباً هكذا : تدبير تحقيقي توقيماً لمرامع عدد

المادة ٣٣ - (المادة قانون ٨ حزيران سنة ١٩٦٥) - ولاية العامة حق الادعاء مباشرة في جميع الاحوال المتعلقة باطعام العام وفي الاحوال التي يمس بها لقانون ولها ايضا في الاحوال نفسها ، حق الاستئناف وان لم تكن وريثاً اصلياً في المحاكمة الابتدائية

المادة ٣٤ - ان اهلية المرء للتدعي خاصة لقانون دولته

المادة ٣٥ - تقبل القاعدة نفسها في الاشراف على وفدي الاهلية وفي اقامة مهم

المادة ٣٦ - يجب على المحكمة ، في كل حال من احوال الدعوى ، ان تتحقق من اهلية لافضي ، ومن صحة اقبال افدي الاهلية او صحة الاشراف عليهم .

المادة ٣٧ - اذا رأت المحكمة ان هناك عسراً قانونية ، فلا بد ان تقوم بالحادث لتدابير الاداء التصحيحية ان كان التصحيح ممكن ، وان من مهلة لاحرازه ، وتقوم المحكمة رؤياً دعوى مؤقتة ، وكل من ساء من صدور الحكم الا ان اصلح العيب او نقصت المهلة المدروحة ويحوز ان يحكم بادل العطل والضرر على الفريق الذي لم يصلح العيب في المدة المخصصة .

المادة ٣٨ - ان كان قانون الاحوال الشخصية الذي يختص به احد الطرفين ، يفضي على فاقد الاهلية بالحصول على ترخيص من قبل القضاة ، فان المحكمة التي يجب ان - ومع اليه - الدعوى ( المحكمة الصالحة ) المحكمة الابتدائية ) هي التي هي لها سلطة الترخيص فيقضي صالحة مدة المحاكمة كلها

المادة ٣٩ - ان الترخيص يعطى عاقد الاهلية في تدعي . المحكمة الابتدائية يتضمن منعه حق الدفاع امام المحكمة الاستئنافية ولكنه لا يعجز الادعاء استئنافاً (١)

(١) وددني الاجل الفرنسي :

*Elle ne permet pas de former appel*

والاصح بترتيب محكم : وكذا جرح تقديم الاستئناف

فيجب حينئذ حصول على رخص جديد

١٠ - الترخيص في تقديم الاستئناف للحكمة الإدارية

المادة ٤٠ - إذا أقيمت دعوى على أحد فائدي لاهية<sup>٢</sup> وممكن له مثل قانوني ، فيحق للمدعي أن يستمس من رئيس المحكمة تعيين ممثل خاص له ليعرض أمامه الممثل القانوني ويثبت يتم تعيينه

و ليس للممثل الخاص ، حق في التبعي ، ولا في التصور ولا في التصرف

### الفصل الثاني

#### في اراء الدعاوى

المادة ٤١ - نقل دعوى شخصية جواركون مر دهم ، شات دى ما

و دل ، دعوى مبنية عليه بكون اراد منه انساب حق عيني

وتسمى الدعوى عتامة متدايم تطيع المدعي ان يدعي في وقت واحد بدلين على المدعي عليه ، ويجوز عيني

المادة ٤٢ - ان الدعاوى التي لا تدخل في العتات مشار اليها في المادة السابقة ولا سيما الدعاوى المختصة بمقوق غير مادية ، معدنة دعاوى شخصية

المادة ٤٣ - تسمى الدعوى عرضية عندما يراد بها الحصول على مال موقوف ، وتسمى عقارية عندما يراد بها الحصول على مال غير موقوف

١٠ - ورد في لاس الفرنسي هكذا

*Lorsqu'une instance doit être engagée contre un incapable*

وتسمى : اذا وجدت دعوى غير جارية لاهية

المادة ٤٤ - ان الدعوى العينية العقارية تدعى ملكية عددها يرد مهم اثبات ملكية حق عيني ، وتدعى تصرفية حين تقتصر على اثبات تصرف بحق عيني

المادة ٤٥ - من اقدم الدعوى الملكية لا تقبل منه فيما بعد الدعوى التصرفية ، ان الذي يقدم الدعوى التصرفية ريجورها ، فيجوز له ان يقدم الدعوى الملكية

المادة ٤٦ - لا يجوز للمحكمة المرفوعة لديها الدعوى التصرفية ان تنفي حكمها على اسباب تتعلق بالملكية

المادة ٤٧ - لا تعود اقامة الدعوى الملكية والدعوى التصرفية في وقت واحد والمحكمة التي تقام لديها دعوى تتعلق بحق الملكية وبحق التصرف - كما يجب عليها ان تسن عدم صلاحيتها في القسم الذي لا يحتج له ان ينظر فيه

المادة ٤٨ - لا تقبل الدعوى التصرفية الا في خلال سنة قسدي من تاريخ وقوع التعرض لحق التصرف

المادة ٤٩ - ان الدعوى التصرفية ترفع - دعوى - يد اليد وهي تستند وحود شخص برزت يده ، ودعوى التعرض وهي تستند حصول تعرض لحق التصرف لم يسمع حد نوع اليد

المادة ٥٠ - تقام دعوى عادية اليد من قبل كل تصرف كان قبل طرح يده يتصرف تصرفاً دائماً متوصلاً سلبياً ، وعائياً حائياً من لا تدس ويحقق الاستحقاق والمزايع او صاحب الامتياز في ملك الدولة العام ان يقدم هذه الدعوى على لشروط بعضها

المادة ٥١ - ان دعوى التعرض تستلزم اقامته وحود واضح بد كان مدسبة على الاقل متصرفاً مدسه او بواطة مله انه تعرض حاهماً للاوصاف اية في اعادة المصلحة

المادة ٥٢ - تقسم الدعاوي من حيث الشكل في طلبات صلية وطلبات طارئة



والطلب الاصيل هو الذي تنبذ عنه الدعوى، والطلب العدائي هو الذي يحدث في أثناء الدعوى بعد انقضائها .

**المادة ٥٣ -** ان الطلب الطارىء الذي قدمه المدعى في الدعوى ١٠٠ صافية يقال له طلب اضافي ، والذي يقدمه المدعى عليه يقال له طلب ١٠٠ ل ، والذي يقبله شخص ثالث أو يقاتل عليه يقال له طلب تدخل .

**المادة ٥٤** لكي تكون الطلبات الطارئة مقبولة ، فانه يجب أولاً ان تكون متعلقة مع الطلب الاصيل - وبعد اصدار التلويح - لا يكون اهل الذي يقرر لاحدهما من شأنه ان يؤثر في اهل الذي يجب ان يقرر الآخر .

ثانياً ، ان لا تكون الطلبات الطارئة خارجة عن الصلاحية معلقة للحكومة المرفوع لديها الطلب الاصيل . ويجب الادلاء بحجة عدم القول قسلاً كل اشارة في الاصل .

**المادة ٥٥ -** ان الطلبات التي تحدث في أثناء الدعوى وليس من شأنها ان تؤخر او تضيق ، ووضع الطلب الاصيل ، لا تعد طلبات طارئة من هي طوارئ محكمة .

**المادة ٥٦ -** خلافاً لاحكام المادة ٥٤ ، يجوز للمدعى عليه ، حتى احتتام المناقشات ، ان يطلب على سير الدعوى ، حكمه على المدعي بادل الفصل وانصرو لاساءته في الادعاء . وفقاً للمادة ٣١ .

**المادة ٥٧ -** يُفصل في الطلب الاصيل والطلب الطارىء ، معاً .

**المادة ٥٨ -** يكون التدخل اعتباراً او احكامياً ، وهو اعتباري عندما يتدخل شخص ثالث من تلقاء نفسه لاثبات حقوقه او حرماتها بحكم المدعى او احدهم في الدعوى الاصلية او لتأييد طلبات احد المتدعين اذا كان صاحبها من صلاحته كونه يكون التدخل

أحد أو عدة بطلب المتداعون أو أحدهم في الدعوى الأصلية ، حضور الشخص الثالث  
الاشتركت في سماع حكمكم

المادة ٥٩ - لمن المتداعين أو من كان معهم هدفاً للتدخل بوجه خاص ،  
يكنهم قبل كل مناقشة في الأساس ، أن يدعو في قبول التدخل بناء على أحكام  
المادة ٥١

المادة ٦٠ - إذا لم يتم تراجع عن قبول التدخل أو إذا تعذر قبوله ، حق للمتدخل  
أن يطلب إجراء أي تحقيق يراه مفيداً ولن لم يطلبه المتدعون

المادة ٦١ - للمتدخل بطلب بدلي بحجية أسباب الدفع التي يرددها

المادة ٦٢ - إذا كان التدخل الاحتيري مبرراً ، تنتقل إلى مصلحة ذات شأن ولم  
يُفقد به إلا تأخر الحكم ، حق للمتداعين مع معاوضتهم في قبوله ، أن يطلبوا ،  
وفقاً للشروط الموضحة عليهم في المادة ٣١ ، الحكم لهم بدول المصارف والعمولة ، ويمكن  
أن تطبق أيضاً أحكام المادة ٣٢

المادة ٦٣ - للمتدعين أو لغيرهم من ذوي عهده في التدخل أن يقبلوا دعوى  
المقابلة على التدخل

المادة ٦٤ - طالب التدخل الاحتعاري ، الحق بمطالبة المتداعين في استحضار  
شخص ثالث لكي تصبح القضية التي يحكم فيها بينهم ، محكومة فيها أيضاً ، دعوى  
ذلك الشخص

المادة ٦٥ - إذا لم يستصل المتداعون حقهم في استحضار الشخص الثالث  
الاشتركت في سماع الحكم ، كان للمحكمة أن تقرر استحضاره من تلقاء نفسها إذا  
رأت أن هذا التدبير من شأنه أن يجرى للحكم في الدعوى الأصلية أو أن فيه دلالة

اصيابة حقوق المتدعين أو اجدهم .  
والقرار الذي تتخذه المحكمة . . . ثمرة باذخال الشخص الثبات في الدعوى ،  
يلزم الى هذا الشخص والى كل من يتدعي

**المادة ٦٦** - اذا طلب احد المتدعين ادخال شخص ثالث في الدعوى لمجرد التأخر ، كان للمحكمة بعد ما تقرروا طلب التدخل الاختياري ، ان تحكم على المتدعي الذي ادخل الشخص الثالث في الدعوى مائة بدل المثل والضرر هذا الشخص ولا يرق الآخر ، ويمكن ان يطبق حكمه المادة ٣٢ ايضا

**المادة ٦٧** - ان التدخل الاختياري والتدخل الاحصائي جائزان في الدعاة وفي الاستئناف

**المادة ٦٨** - اذا كان يحق لاحد المتدعين الزام شخص من دواعه به في المحاكمة او بوجبه تعويضاً كلياً او جزئياً من الضرر الذي يستهدفه من حراً ، الحكم عليه ، جاز له ان يدخل ذلك الشخص الثالث في المحاكمة بدعوته اليها لاجل الضمانة

**المادة ٦٩** - ان الدعوة لاجل الضمانة يجوز تقديمها لدى محكمة غير محكمة لوجبة نسبي ولكن لا يجوز تقديمها لدى محكمة . . . صالحة بوجه مطابق .

**المادة ٧٠** - بوجه استثنائي ، لا تقبل الدعوة لاجل الضمانة لدى المحكمة التي رفعت اليها الدعوى الاصلية ، في الحالتين الآتيتين .

اولاً : اذا كان هناك اتفاق مفق بين اصحاب والمضمر له على جعل صلاحية البطر في قضية الضمانة لمحكمة اخرى  
ثانياً : اذا كانت هناك دعوى مختصة بالضمانة نفسها اُقيمت و . . . والى بقية البطر في محكمة اخرى

**المادة ٧١** - ان الشخص المدعو لاجل الضمانة يمكنه ان يدعوا هو ايضا ضامنه

شخصاً آخر ملزماً بها .

المادة ٧٢ - إن الفريق الذي دنا شخصاً ثالثاً لأصابعه بكنهه ، إذا رضي جميع المتداعين ، أن يسترل المحاكمة ويحل الخصام محله فيها .

المادة ٧٣ - إن المحكم الذي يصدر به ال حل جميع المتداعين حتى الفريق الذي استرل المحاكمة على هذا الوجه .

### الفصل الثالث

#### في الدفاع والدفع

المادة ٧٤ - يقر الدفاع ويذكر حتى ادعى مباشرة أو بإدعاء ، يراد منه اذنة هذا الحق .

المادة ٧٥ - إن رد الزعم ، والعصية للمحكم ، والمصلحة ، والاحل ، هي من وسائل الدفاع .

المادة ٧٦ - أما الدفع فيقوم بالردعة في قانونية المحاكمة ، أو بالتأليس ، هالة ما .

المادة ٧٧ - يمكن الادلاء بأسباب الدفع في كل طور من أطوار المحاكمة .

المادة ٧٨ - إن أسباب الدفع فيجب على وجه عام الادلاء بها في بدء المحاكمة

المادة ٧٩ - الدفع الذي يتضمن الادعاء من المحكمة المرفوعة اليها الدعوى غير مباحة رؤيتها يسمى دفع انتفاء .

المادة ٨٠ - والدفع الذي يقصد به الحؤول على هالة يسمى دفع استمهل .



المادة ٨١ ، الممدلة قانون ٨ حزيران سنة ١٩٤٠ . يجب الادلاء بالدفع على الترتيب الاتي والا استهدفت الرد :

- ١ - الدفع بالاصلاحية الدسسية
  - ٢ - الدفع بحاج الكفالة ، هذا يجب على حشد المدعين نقصى القصور او بموجب حكم او اتفاق ان يقدم كفالة تضمن ما يمكن ان يحكم به من غناات الدعوى او من بدل المثل والضرر وسبب اسامة الادعاء .
  - ٣ - الدفع بسبق الادعاء او بالتلازم .
  - ٤ - الدفع المنفي على بطلان الاستدعاء
  - ٥ - الدفع بطلب نقل الدعوى لاربع - مشروع
  - ٦ - الدفع بطلب نقل الدعوى لقراية او ماهرة
  - ٧ - دفع الاستمال ويجب ان يبدل بها جميعها في وقت واحد
  - ٨ - الدفع بطلب تسليم الاوراق .
- اداء الدفع بالاصلاحية المطلقة ويمكن استداعي الادلاء به في كل دور من دور المحاكمة كما يمكن الاستعانة بالادلة الادلاء به معروفا .

## الكتاب الثاني

### في الصلاحية

المادة ٨٢ - الصلاحية هي اهبة محكمة دولة الدوى .

المادة ٨٣ - المحكمة تدعى « حرير » - في ١٩١٥ الصلاحية ثلاثة انواع :

١ - الصلاحية الدواية ، رعتهاها تدعى الدولة التي يجب ان - عدم  
الهيئة الحاكمة .

٢ - الصلاحية المتعلقة ، وتقتصرها تدعى « المحاكم » - مسألة درجته

٣ - الصلاحية « » - وتقتصرها تدعى المحكمة التي يجوز لها ان تدعى  
لعدمى من المحاكم التي هي من صنف واحد ودرجة واحدة .

وهذه - في الثلاث المختصة ، الصلاحية يجب ان تكون « واحدة » او الاخرى

فقرة مدونة توجب « حرير » - في ١٩١٥ - دواية يتعلق بالصلاحية  
الدولية تعلق احكام القانون الداخلي ولا - بما ورد ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣  
من الاصول المدنية .

### الصلاحية الدولية

المادة ٨٤ - « ان مدعى في لمحة شكية الاموال المقارية او بالحقوق الميية

١ - ورد في المادة دوى في ١٩١٥ « حرير » سنة ١٩٢٥ نص في

٨٤ مدعى ان قواعد الصلاحية المطقة تسبق من « قو » - انحصار « نظير » كم

« نظير » في صنف « مدعى » - « قو » مدعى ان « قو » « نظير » الصلاحية الدوى « لا

« الصلاحية » المطقة التي ورد نص فيها في المادة ٨٨



وإذا وجد عدة اشخاص مدعى عليهم ، حق للمدعي عليهم اقام محكمة المحل الذي يقع فيه ، منهم ، وليس من الضرورة ان تكون مقاصة المدعى عليهم معاً ومقدمة في سبب واحد

المادة ٩١ - يجوز ان هم الدعوى المحلطة ، بحسب اختيار المدعي ، الى لدى محكمة المحل الذي دعوى عليه ، وان لدى محكمة المحل الذي عليه المقار

المادة ٩٢ - إذا كان للمدعي عليه ، مقام مختار فيمكن ان تقام الدعوى في هذا ادهم وفي مقامه الطبيعي ، الى الاشخاص المدعى عليهم عدة عروخ فيجب ان تكون لهم مقاماً مختاراً في كل فرع ، ولا يخص ، عدالت في افرع تلك افرع مع شخص ثالث

المادة ٩٣ - اذا تعدد الزعم ، فكل المدعى المحلطة ، بدو في بين الورثة و بينهم وبين الموصى لهم او بينهم وبين ذوي القرابة ، تقام ، حتى انتهاء لقصة ، لدى محكمة المحل الذي وقعت فيه القرابة ،

المادة ٩٤ - ان فيما يخص ، شركات ومقام ادماري من اشركا ، لدى محكمة المحل الذي فيه ، مركز اشركه حتى انتهاء قصه شرافاً

المادة ٩٥ - المادة بقانون ٨ حزيران - ١٩١٥ - وفيما يخص مصان الحياة ، تقام دعوى اداء التعويض لدى محكمة مقدم مدعي ، ومع كل اتفاق مخالف

المادة ٩٦ - المادة بقانون ٨ حزيران - ١٩١٥ - وفيما يخص مصان الحريق تقام دعوى اداء التعويض لدى محكمة المحل الذي وقع فيه الحريق ، ومع كل اتفاق مخالف

المادة ٩٧ - وفيما يخص مصان حوادث ، تقام دعوى التعويض لدى محكمة المحل الذي وقع فيه الحادث او محكمة مقام الشخص المضرور

المادة ٩٨ - ان الدعوى الناشئة عن الافلاس تعالجها المحكمة التي اعلنته

المادة ٩٩ - ان الدعوى الناشئة عن حرم او شبه حرم تعاد لدى محكمة المدعى عليه او محكمة المحل لدى وقوع فيه الفعل الموجب للتعرض

المادة ١٠٠ - ان دعوى الضمان تنسب القواعد العادية المختصة باصلاحية ادا اقيمت كدعوى اصابه

اما اذا قدمت بشكل دعوى طارئة ، وفي كل ان يقع لدى المحكمة التي رفعت لديها الدعوى الاصلية ، اذا لم تكن هذه المحكمة غير صالحة رؤيتها بوجه مطلق ووفق القاعدة المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٩٤

المادة ١٠١ - في امر التجرعة يحل للمدعي ان يقيم الدعوى بحسب اختياره اما لدى محكمة مقام المدعى عليه واما لدى محكمة محل ابرام العقد وتسلم الضمانة (١) واما لدى محكمة محل الدفع

المادة ١٠٢ - ان الدعوى المختصة بصعوبة بغير حكم قضائي تقدم لدى المحكمة التي اصدرت هذا الحكم

المادة ١٠٣ - ان الدعوى المختصة بشكل بغير حكم قضائي تقدم لدى المحكمة التي اصدرت الحكم ، و لكن الحكم الصادر من محكمة استئنافية اذا كان قاضياً بالتمسك برفع ما كان مرفعه الى محكمة الاستئناف ، وادراك من نصيبه بالابتداء برفع ما كان مرفعه الى المحكمة التي يريدها حكمها

(١) الاصل الفرنسي

Lieu ou le contrat a été passé et où la liquidation devrait être faite

والاصح تحريكها هكذا . المحل الذي حصل فيه العقد والذي يجب ان يحصل فيه التسليم .

**المادة ١٠٤ -** يحق للتداعين ان يتفقوا مع المحكمة المدنية على جدول مقدماً عن الاستدراك ، مع حلا الاحوال التي يكون فيها موضوع النزاع حقوقاً غير قابلة للتصالحه

### النتيجه

**المادة ١٠٥ -** اذا ادلى احد المتدعين بانتفاء الصلاحية ، فللقاضي ان يعصل حالاً بقرار على حدة في نقطة الصلاحية ، او ان يصدر قضية اصلاحية الى الالاس ويعصل فيها معاً بقرار واحد

**المادة ١٠٦ -** اذا قدم احد المتداعين دفناً مسبقاً الادعاء او بالتلازم ، فوالقاضي انه غير محق في دلالة هذا الدفع ، كان له ان يعصل بقرار واحد في قضية رد الدفع وفي اساس الدعوى

**المادة ١٠٧ -** على امرين الذي يهدم الدفع بانه الصلاحية او مسبق الادعاء ، او بالتلازم ، ان يبين في الوقت نفسه ، على حسب الاستعداد ، ما يسهل فيما يخص الالاس

**المادة ١٠٨ -** ان المدعى بيجب الحجة وادعاءه الذي على مطلق الاستحضار يجب ان يعصل فيها بقرار على حدة ويجب ان يصدر هذا القرار في خلال خمسة عشر يوماً من اختتام المناقشة ، بيد انه لا يكون قسراً لدراسة الامر مع طاعة في الالاس

**المادة ١٠٩ -** اذا قرر عدم صلاحية محكمة ، بقرار اكتسبت قوة القضية المحكمة ، وليس هناك محكمة اخرى يظهر ان ذات صلاحية وحسب التوصل بطالب تعيين المراجع من المحكمة التي تملوه في السلسلة قضائية

**المادة ١١٠ -** وتشمق القاعدة بعدم ان اقيمت دعوى واحدة لدى محكمةتين وقررت كل منهما صلاحية بقرارات اكتسبت قوة القضية المحكمة



المادة ١١١ - ان المحكمة التي يطلب منها تعيين المرحم يرفع اليها الامر تقتضى استدعاء سبط وودور ادعاء الخصم في المحكمة ، وهي تعيد في قرارها للمحكمة ذات الصلاحيات ، ولا تخور بعد ذلك المداخلة امام المحكمة التي هيئت على هذا الوجه ، في موضوع الصلاحية التي تعدرت .

### في الاحوال التي تعتمد فيها رؤية الدعوى ، على محكمة ذات صلاحية

المادة ١١٢ - عندما يتعذر تشكيل هيئة المحكمة لعدم وجود العدد الكافي من القضاة سبب من الاسباب ، فالمدعي يرفع استدعاء الى المحكمة التي تطلوها وهي تقيم محكمة من ذات الصنف وذات الدرجة لعدم رؤية الدعوى . قدم المحكمة التي تعدر تشكيلها

وإذا لم تكن هذه محكمة اعلى ، بها في الدائرة القضائية فيقوم بهند التعيين وزير الداخلية

المادة ١١٣ - ويجري الامر على هذا المنوال عندما يستحيل على محكمة ما القيام بمعالجتها من جراء قوة قاهرة كحرب احدية او اهلية او طوفان البحر . . .

المادة ١١٤ - اذا دُفعت الى محكمة دعوى سقت امامها لدى محكمة اخرى ، فيحصل ما رسموه سبق الادعاء ، ويجوز حينئذ للمدعي عليه ان يطلب من المحكمة الثانية التي رفعت اليها الدعوى ان تعيد رؤيتها . مع الاحتياط لتطبيق احكام القانون الصادر في ١٧ شاط سنة ١٩٢٨ .

المادة ١١٥ - وتجرى الحال على هذا المنوال عند وجود التزام مع دعوى اخرى ما برحت قيد النظر لدى محكمة . نية .

**المادة ١١٦** - اذا وجد بين احد المتداعين وقاضيين من تآلف منهم المحكمة اربعة احد المتداعين ورئيس المحكمة ، قرادسة او مصاهرة من عمود النسب او من الحاشية لدية الدرجة الرابعة ، حق للعريق الآخر ان يطلب نقل الدعوى الى محكمة اخرى وفقاً لما ورد في المادة ١١٢ .

**المادة ١١٧** - ويجرى الامر على هذا الموال بعد وجود ارتباب مشروع بهيئة المحكمة كتم .

ويوجد الارتياب المشروع اذا كانت ظروف الواقع تته لثت في عدالة المحكمة ان العريق لدى طلب نقل الدعوى بسبب الارتياب المشروع فيرد عليه ، يحكم عليه مرمة معينة من عمر ، عشرت الى مئة مرة ويحكم عليه ايضاً ببذل الحبل والضرر اذا كان سبي النية .

**المادة ١١٨** - يحق للدائب العام لدى محكمة الاستئناف والتمييز ان يطلب داء على امر وزير الداخلية ، نقل الدعوى من محكمة الى محكمة اخرى لحافظة على لامن العام ووقفاً لاحكام المادة ١١٢ بعده . تكون المدقشة في احدى الدعاوي من شأنها ان تحدث اضطراباً في مصففة المحكمة المرفوعة بدعوى الدعوى .

### **المادة ١١٩ - يؤد القاضي**

اولاً : اذا كان له لو زوجته مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الدعوى  
ويؤمد بحال بعد الزواج .

ثانياً : اذا كان بينه وبين احد المتداعين قرادسة او مصاهرة من عمود النسب او من الحاشية لدية الدرجة الرابعة ، ولو بسبب التحلل الزوج الذي نتجت عنه المصاهرة .

ثالثاً : اذا كان حطبياً لمتقاصية

واحدة : اذا سبق ان كان وكيلاً قانونياً (١) لأحد المتداعين .

ثامناً : اذا سبق له أن كان شاهداً في القضية .

سادساً : اذا كان أحد المتداعين قد أصدره حكماً في قضية سابقة .

سابعاً : اذا وجد بينه وبين أحد المتداعين مداوة شديدة . - اما

التعقيب الذي يوجهه أحد المتداعين على الخصم فلا يكفي لحمل  
القاضي مستهدفاً للرد

ثامناً : اذا كانت قد أقيمت منه وبين أحد المتداعين و أحد اقاربه  
أو عاهليه نهاية الدرجة الرابعة دعوى مدنية أو جزائية في  
حلال السنوات الخمس السابقة

المادة ١٢٥ - يجب على الخصم ان يعرض دعياه من تلقا نفسه في الاحوال

مبينة في المادة السابقة ، ويحظر من جهة اخرى لكل من المتداعين ان يطلب رده

المادة ١٢٦ - يقدم طلب الرد بتصريح خطي ، الى قيم المحكمة .

ويرفع هذا التصريح الى الهيئة التي تنص عليها القاصي اصول رده ، ولا يشترط  
هذا القاضي في مداكره . - اذا صدر رد أحد حكمه الصلح ويقيم الطلب في  
المحكمة المدنية ويصب على كاتب المحكمة الصلحية ان يحيله الى قيم المحكمة  
المدنية في حلال خمسة ايام من تاريخ ايداعه

المادة ١٢٧ - يجب ان يقدم طلب الرد قبل كل مناقشة في الاساس والا كان

مستهدفاً للرفض ، ويعوز ان يقدم رده الادلاء بدعم ايحاب الكهالة أو دعم نقاء .

(١) وود بالاصل الفرنسي : *Représentant légal*

والاصح عربياً بجارة « ممثل قانوني » التي اشتملت في المادة ٢٤

الصلاحية أو دفع سبق لأحد، أو دفع استلام على اسمه يجب أن يقدم قبل دفع الاستقبال

إذا إذا كان مسبب الرد لم يعم أو غيره به إلا بعد التمسك به فثبت فيكون الصلب حرياً ، فهل على وجه الاستثناء في خلال ثلثه عام من تاريخ وقوع السبب أو العلم به وفي هذه الحال ترفع المدعى كفة إلى أن يحصل في دعوى الرد

المادة ١٢٣ - إن القرار الذي يعمى به على عرض استعفى من قبل القاضي أو بناء على طلب أحد المتداعين ، يكون ذلك قسراً للاستئناف ، كانت قيمة الدعوى

المادة ١٢٤ - يحكم على المرفق الذي يثبت في طلب الرد فرامة مقدرة من خمس وعشرين في المائة لدية سورية ، علاوة على ذلك يحكم عليه عند الاقتضاء بإداء بدل المصلح والمهر والمواضي المصروف دولاً حق والمرفق الآخر من أجل التمسك غير المشروع في المحاكمة

المادة ١٢٥ - يجب على المحكمة التي رفعت اليها طلب الرد أن تستمع القاضي المطالب رده

المادة ١٢٦ - إذا استأنف القرار القاضي ، د ، بحق المحكمة لاستئناف إذا كان هناك دور للاستئناف أن تقرر لآخر ، معتمداً الدعوى إلى المحكمة التي رفعت اليها أولاً فتحكم فيها دور أن مشترك مع ههنا القاضي المردود

المادة ١٢٧ - لا يوجه طلب الرد على قصة الهيئة الخاصة فقط بل يمكن أن يوجه أيضاً على الخفاء وعلى الحكم المردود أو الحكم لثالث وعلى قضاء اليه العامة إذا كانت لهم صفة الخصم الاصحابي

المادة ١٢٨ - لا يجوز أن يوجه طلب رد جديد على قضاء المحكمة المدعية أو الاستئنافية ، د ، مع عدم عصاة المدعى بطلب ردهم والقضاء الذي من درجتهم غير كاف لتشكيل الهيئة التي تعص في قصة الرد

## الكتاب الثالث

في الدساتير

### الفصل الاول

احكام عامة

المادة ١٢٩ - البيانات هي الوثائق التي يتناول بها أحد المتداعين لأقوال القاضي بوجود فعل يتولد عنه حق

وتقام البيانات على فعل مادي او عمل قانوني

المادة ١٣٠ - يجب على المدعي وعلى المدعى عليه ان يدلوا في وقت واحد في انشاء المحاكمة بجميع الرسائل والادعاءات التي يريدون اذاعتها، سواء أكانت أصلية أم فرعية

المادة ١٣١ - تراعى في قبول البينة على عمل قانوني، احكام القانون المرعي في وقت انشاء هذا العمل، اذ يقال البينة على العمل مادي فلا رعى فيه احكام القانون المرعي في وقت اقامة الدعوى

المادة ١٣٢ - ان قول البينة على عمل قانوني يخصه من دون الدولة الذي تخص له معا، على هذا العمل، ان قول البينة على عمل مادي يخصه من دون الدولة التي نشأ فيها الدعوى

المادة ١٣٣ - ان طريقة اقامة البينة تخصه من دون الدولة التي حصل استقرار البينة فيها، على انه لا يجوز جلب ادعاءات الاثباتية التي تجري في بلاد اجنبية بحجة انها تخضع للقانون الاجنبي، اذا كانت هذه الماديات منسوبة على القانون اللبناني

المادة ١٣٤ - لا تطلب البينة على وجود القديون المتنافي ، ولكن يجب المادة  
استدعاء لدى المحاكم المناسبة على مضمون كل قانون محلي

### الفصل الثاني

#### البينة لتحقيق القاضي مباشرة

المادة ١٣٥ - لا يجوز للقاضي ان يبعد قراره الى اياه او يعتقد انه يملكه  
شخصياً عن القضية

المادة ١٣٦ - حق القاضي ان يقرر من تلقاء نفسه لو يشاء على طلب احد  
الطرفين ، حواء ، كحقيقات مادة

المادة ١٣٧ - اذا كان لرجع دعماً على مال معلول ، حق للقاضي ان يقرر  
الاثبات به في جلسة المحاكمة .

المادة ١٣٨ - واذا حالت عدت دور ، نقله تجري الماملة كما لو كان مالا  
غير منقول .

المادة ١٣٩ - ان كان لرجع دعماً على عقار ، ويحق المحكمة ان تقرر معايشته  
ويقوم بهذه المعايشة جميع اعضاء المحكمة التي يشتركون في الحكم ويُدعى  
المتدعون اليها قبل حصرها بثلاثة ايام يتمكنوا من الحضور اذا شاؤوا . ويحق  
للمحكمة ايضاً ان تعهد في حواء المعايشة الى قاض واحد من القضاة الذين يشتركون  
في الحكم .

المادة ١٤٠ - يجوز ان يتضمن القرار الذي يفصل في دعوى تعيين احد الحلاء



لمرافقة القاضي أو القضاة في أثناء أجراء المباشرة للإجابة على الأسئلة التي يري القاضي  
من المناسب أن يطرحها عليه .

المادة ١٤١ - يضع الكاتب محضراً للوقائع التي تحدثها المرافعة في  
أثناء أجراء المباشرة ، فيوقعه القاضي المندوب أو الرئيس ، بعد التوثيق من صحته .

المادة ١٤٢ - تصمم المادة التي تمت في سبيل المباشرة أو بعض الدعوى .

### فصل الثالث

السيرة الصادرة من المتداعين

### أخرى لأول

المادة ١٤٣ - التوقيع الخاص

المادة ١٤٣ - إن السند أو السند ذو التوقيع الخاص ، أي المصادقة المنشأة  
لأكثر من قانوني ، لا يكون له قيمة ، إذا كان التوقيع والتوقيع الذي يشتمل  
عليها يسكن ، مما الحرم من السند صدر حقة من ، منه أو مشتبه .

المادة ١٤٤ - الفرق الذي لا يعرف ان وقع ، إما ، بتدليل لا ، يوضع  
طابع أصبه .

المادة ١٤٥ - فيما خلا الاستثناء المنصوص عليه في القانون ، يجوز ان يكتب  
السند ذو التوقيع الخاص بيد شخص ، ث أو بالآلة الكاتبة متى شرط ان يوقعه  
مشتبه أو مشتبه .

المادة ١٤٦ - في العقود المتبادلة ، يجب ان يكتب من السند ذي التوقيع

الخاص ، عدد من النسخ الأصلية مساو لعدد المتعدي ذوي المصالح المتعارضة ، على أنه لا يشترط عدد النسخ لأصلية عددها يجمع المتعديون على إبداء النسخة لأصلية الزعيدة في مد شخص ثالث يخبرونه .

المادة ١٤٧ - لا يكفي في السند الذي يتضمن التزاماً غير متبادل أن يكون مشتملاً على توقيع المدين بل يجب أن يحتوي أيضاً على عبارة « صالح لأجل . . . » المخصوص عليها في المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات والبرود ولا تنطبق هذه القاعدة في المراءات المتعارضة

المادة ١٤٨ - إذا كان المانع المدين في وقت السند محتاجاً من المانع المدين في عبارة « صالح لأجل . . . » بعد هذا المانع الأخير صحيحاً ما لم يثبت العكس .

المادة ١٤٩ - أن الفريق الذي أدلى عليه سند ذي توقيع خاص وحسب في الأساس بغير أن يناقش في صحة التوقيع ، لا يقبل منه بعد ذلك انكار هذا التوقيع .

المادة ١٥٠ - يجوز انكار التوقيع الموضوع على السند قبل أية مناقشة في الأساس ، فتجري حينئذ قاعدة التطبيق .

المادة ١٥١ - إذا تقررت صحة الإحصاء الموضوع على سند ذي توقيع خاص ، أما باعتراف الشخص المدعى بهذا السند ، من تلقاء نفسه ، وأما بعد إجراء معاملة التطبيق ، فإن هذا السند يصبح مكتسباً نحوه امتيازاً ونحو الغير ، القوة الشوية التي تكون للسند الرسمي مع الاحتفاظ بمبادئ صحة التاريخ .

المادة ١٥٢ ( الممدلة بمادة ٣ من قانون ١٨ أيار سنة ١٩٣٥ ) - لا يعد السند ذو التوقيع الخاص صحيح التاريخ إلا إذا سطر إلى المتعدي ولا يصح صحيح التاريخ بأسطر إلى الغير إلا من يوم إحصاءه للمادة التسجيل أو من يوم إنشائه في سند رسمي أو من يوم وفاة أحد الموقعين أو من يوم إدراج خلاصته في سند رسمي .

ان احكام هذه المادة لا تشمل الموارد التجارية بالرهونات التجارية والسفينة والسندات المكتوبة لأمر والتعاويل (الشكك) نعم من الموارد التجارية مسد تطبق الفقرة السابقة وان تكن موقفة او مطهرة من غير التجار ادب مدني . وكذلك السندات ذات التوقيع الخاص الخاصة بعمليات تسليم عملها الزهر اذا على المكشوف او مقابل رهن اية كانت صفة المقترض .

### قانون ١٩ شباط سنة ١٩٣٥

المادة ١ - يعزى تسجيل تاريخ السندات ذات التوقيع الخاص وهذا التسجيل يجعلها ذات تاريخ صحيح بالنظر الى التاريخ .

المادة ٢ - يحصل هذا التسجيل لدى الكاتب العدل بوضعه عبارة ( نظر اثنان تاريخ التسجيل ) والتاريخ على السند المقدم له واهضاه وختمه وعره متصلة وجعل النشرة مع ذكر اعماء المتألفين ويقتل يوماً فيوماً . ويترتب على هذا التسجيل رسم مقطوع قدره ٢٥ فرساً لبنانياً سورياً .

### المادة ١ من قانون ١٨ ايار سنة ١٩٣٥

اكمل قانون ١٩ شباط سنة ١٩٣٥ على الوجه الآتي :

اذا قدمت لاحد التسجيل سندات ذات توقيع مدس مؤرخة بتاريخ سابق لشراء هذه المادة وكان تقديم تلك السندات في خلال ستة شهور تلي هذا الشراء القاضي بفسط عند النزاع في صحة تاريخ السند وذلك لاحكام القسوان الذي كان موضعاً قبل نشر قانون اصول المحاكمات المدنية السابق

المادة ١٥٣ - لا تقل بينة الشهود ولا الغرائس على ما يتبادر او يباغض مضمون السند ذي التوقيع الخاص ، ولا على ما يؤتم حصوله قبل هذا السند او بعده او في اثنا انشاؤه .

- كل ذلك مراعاه مصوص القواني المختصة بالتجارة

( المادة ٢ من قانون ٨ جويلية ١٩٥٥ ) - لرأيه من كل نص مخالف يمكن المحاكم في اصدار الرهن او التأديت المسيرة من رشتت دساتر طارق لآلت من الاكرام المبروي وحقة له لعقد او القى اما حش او صوص عليه في مادة ٢١١ من قانون الموجبات والعقود وذلك في الاول ما هو في دوط

تطلق هذه الاحكام على جميع العقود السابق تاريخها في دغ وضم هذا القانون ووضع التشديد والتي لم تصدر شأ احكامه بعد قادمه طارق دراسة على شرط ان تمام الدعوى خلال ستة اشهر اعتباراً من نشر هذا القانون

## الجزء الثاني

في سند الرمي

المادة ١٥٤ - السند الرمي هو بخدمة توثيق صادرة من مأود رسمي ذي صلاحية ، ووصورة وفاقاً للقواعد المقررة .

اما اطلاق الصفة الرسمية على السند او عدم اطلاقها عليه ، فيخضع لقانون المهل الذي أمشي . وفي السند .

المادة ١٥٥ - السند الرمي لما ش خلاف اقوامه لاسناد الرسمية لوجود عيب في شكله او لعدم صلاحية المأود الرسمي ، يصط كسند ذي توقيع خاص اذا كان مختراً على مواقيمه جميع . تتقدر ذوي الشأن وان لم تزع عيبه القواعد المصوص عليها في الدتين ١١٦ و ١١٧

المادة ١٥٦ - سند الرمي القرة الشخصية ، وهو - الى ان يدعى توريده . شئت لجميع لاسناد المادية التي تحقها المأود الرسمي وداته وكان من وظيفته ان يتحققها

كهن المقد وتاريخه وحججه التوثيق وما يعرفه الى متعددين من التصرجات .

المادة ١٥٧ - ان السند الذي له شكل الد الرسمي وظهره الخارجي ،  
يجب ان يعد رسمياً الى ان قوة ثبوت العكس يبرق الى عاينه فلما السند  
والسند الرسمي ثبت ايضا للاول التي تخرج من المتعقدون ولها علاقة . شره  
مقد . الى ان ثبت العكس .

المادة ١٥٨ - لا مصلح بالسند الرسمي الا كونه بصفة خطية وبما يخص  
التصريحات التي ليس لها علاقة مباشرة بوضوء السند

المادة ١٥٩ - ان السند الرسمي لا يسري مع التوقي ، وفيما يخص التصريحات  
المتعقدين ، الا عليهم وعلى خلفائهم في الحقوق

وبالعكس فان هذا السند ينعدي بعبارة التوقي الى ان يكونوا من جهة  
فيما يخص بالاعمال الخاصة التي تخرج من الشؤون الرسمية والتي قد رتبت الى ان  
يؤدى عن قرويه

المادة ١٦٠ - ان الادارة العامة في القديين السند الرسمي والسند  
موقع خاص لا يسري مقولها الا على المتعقدين وخلفائهم المسموحين

المادة ١٦١ - ان داي السند قدس وعلماهم حصرون من الدين اوشى . السند  
الطاهري احذر للاضوار بهم ، بحق هذه ان يفيدوا دعوى اعلان التواضع وان يظهروا  
جميع صرق الاناث .

## الجزء الثالث

### المخطوطات الأخرى

المادة ١٦٢ - ان الكتاب الريدي يصلح حجة على موقعه لمصلحة المرسل اليه ، اذ لم يثبت الاول انه لم يرسله ولم يكلف احداً ارساله .

المادة ١٦٣ - ان لم يكن الكتاب سرياً ، حتى لا يرسل اليه ان يستعمله وان يتنازل للغير من هذا الحق  
وفي ايراد التعاريف لا تكون الكتب سوية على الاطلاق

المادة ١٦٤ - في المواد المدنية لا يجوز ايراد الكتاب سوي الاتفاق المرسل و ارسل اليه ، ولا كان ايراداً غير مباح يستمدى فاعبه للمحكم سدد المطرسل واصرر ، وعلامة على ذلك ان المحكمة لا تعتمد بأي كتاب ريدي يعبر بديها خلافاً  
- لا يرسل

المادة ١٦٥ - ان مرسل الكتاب المصوب الذي يثبت وصوله سدد ابصل من دائرة البريد او من المرسل اليه يقبل منه ايراد النسخة المخطوطة لديه اذا رفض المرسل اليه ايراد الاصل ، وتعد هذه النسخة صحيحة ، اذ لم يقيم البرهان على العكس .

المادة ١٦٦ - من حصل ، طرفاً ، حكم المدة المارة ، على حكم ملامح لمصلحته بناء على ايراده نسخة كتاب ثم ظهر الاصل فيما بعد فانضح منه ان هذه النسخة المعروفة غير صحيحة ، بحكم عليه بضعفي قيمة الصبرر لسدي نتج عن عمله  
الاختصاصي

المادة ١٦٧ - ان ، يمكنه الدائن من المبرات التي تعيد براءة الدمة على سدد دين بقي في حوزته او على نسخة من هذا السدد او على سدد ابصال في حوزة



المديون - يثبت الابطال ، ، م يعم الدخان على امكس . وليس . من ضرورة ان تكون تلك المبادات مؤرخة أو ممضاة .

المادة ١٦٨ - يحق لكل مدين ان يطالب عند الابطال ، علاوة على - عند الابطال ، ان يعيد اليه الدين - عند الدين ، واد دعى الدائن ان له - عند م رقي في حوزته ، حق للمدين ان يطالب الاثر له الى ذلك صراحة على - عند الاصل

المادة ١٦٩ - ان السجلات والاوراق المالية اصلها حجة على المشتري وعلى حقه المومنين ، ، عند اقتيد حصول ابطال ما ، ، عند انتت دين لا غير .

المادة ١٧٠ - ان الدوائر التجارية لاجارية اصلح حجة :

اولا . على منظم المصاحبة اي شخص - دواء . كانت - مطلبة حسب الاصول ام لا ، ولكن العربي الذي يدلي بها لا يحق له ان يستعملها ، الا اذا قبل بجميع مدرجاتها .  
ثانياً : بين المتعارضة ، عليها حسب الاصول في الامارات المختصة بتجارة .

المادة ١٧١ - اذا ساءت القبول في دفترى تحريرى كان كلامه . طاماً حسب الاصول ، حق للقاضي ان يقرر ، حسب مقتضى الحال ، ، ثم ان الدليل المتعطلين واما الاخذ بواحدة دون الاخرى

المادة ١٧٢ - ان البينة التي تستند في الدماوي لفئة من التجار من دور تجارية غير اجبارية او من دفاتر تجارية اجارية - مغلقة على خلاف الاصول ، يجوز للقاضي ان يقبلها او ان يردّها حسب مقتضى الحال

المادة ١٧٣ - ان اقرار مدقة عن المدد ، مع وجود المدد الاصيل لا يحى عن اقرار هذا المدد او به يجوز التثبت بمرز السند الاصيل في كل حين

المادة ١٧٤ - اذا فقد المدد الاصيل يستعاض عنه بالسخ الرسمية



**المادة ١٨٣ -** لا يجوز للمدعى ان يورد سداً خطياً ان يخرج من المدفئة الا  
برضى الفريق الآخر

**المادة ١٨٤** - اذا سكر المدعى الخط ، ان يورد سداً خطياً او يورد سداً خطياً  
يعرف الخط ، والتوقيع المزور في شخص ، كان للقاضي ان يهدد هذا الادعاء ، اذا  
راه وسيلة لحدوث التضرع او رآه غير ذي فائدة في حال التضرع ولم يطلب اليه تطبيق الخط  
تفرض استثناء مكتوب

والا عليه يعم على ان يورد سداً خطياً بطريق الخط ، ان يورد سداً خطياً  
واما باستشهاد شهود ، وان قلعت الحيل فبما طه خبره ، ان القواعد الموضوعة لاجراء  
التفتيش او معاينة الخبراء ، تطبق على معاملات تطبيق الخط

**المادة ١٨٥** - ان الادعاء التي تصح ادعاء في مدعى التطبيق هي دائمة التي  
تصلح العقلة في دعوى التزوير

**المادة ١٨٦** - ان يورد سداً خطياً ، يورد سداً خطياً ، يورد سداً خطياً ، يورد سداً خطياً ،  
ان يحكم على المدعى ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ،  
حيث انه - لينة - ودية ، وهذا لا يجوز ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ،  
الجراء او الحكم ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ،

**المادة ١٨٧** - يجوز للمدعى ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ،  
خاص ثبتت صحته ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ،  
يستلزم العقوبة الجزائية ،

١١ ورد في المدعى

ucle sous seing prive reconnu

ويذكر ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ، ان يورد سداً خطياً ،

المادة ١٨٨ - جاء على طلب العرق الذي يريد ادعاء التزوير ، تمنى المحكمة المهلة التي يجب فيها على معز السند المدعى تزويره ان يصرح بعزمه على استعماله .

المادة ١٨٩ - حق للمحقق الذي اراد السند المدعى تزويره ان يتردد في خلال المهلة التي عينتها المحكمة ، وتأتي القضية الفرعية ١٢١٤ اما نفقاتها فهي على الفريق الذي استرد السند .

المادة ١٩٠ - وان لم يتردد ، حق للفريق الآخر ادعاء التزوير يقتضى تصحيح يقدم قلم المحكمة

المادة ١٩١ - اذا كانت محاكمة حارة ، للمحكمة اصاحية فيحيل الكتاب هذا التصحيح الى قلم المحكمة المدنية ، ويتوقف حاكمه المصلح عن احكامه في الاحاس الى ان يصدر حكم المحكمة المدنية .

المادة ١٩٢ - اذا كانت الدعوى لدى المحكمة المدنية ، حارة ان ترد طاب ادعاء التزوير اذا رأت ان لا شأن لها - مدعى تزويره في فصل الدعوى الاصاحية ، او د طهر لم يداه من السند صحيح وان ادعاء التزوير ليس لازم به للمطالبة

المادة ١٩٣ - وهذا يكون لازم بوضوح ، بحق للمحكمة ان تزيد السند المزور وان تنصرف حالا الى الحكم في الاساس

المادة ١٩٤ - اذا كان طاب ادعاء التزوير بوضوح التدقيق والمحكمة تتعذر قراراً تظن به وثق الدعوى الاصاحية وتوجب دواع السند الاصحي ادعى تزويره لدى قلم المحكمة ان لم يكن قد ردد ، ويجب ان يتبع الادعاء في خلال خمسة ايام من تاريخ تبليغ القرار .

**المادة ١٩٥** - للفرق الآخر أو لوكيله أن يطعن في قلم المحكمة على السند الأصلي المودع وأن يأخذ عنه صورة فوتوغرافية ، مقابل دفع النفقات .

**المادة ١٩٦** - إذا لم يتم ادعاء السند المذموم ، تروره لدى قلم المحكمة في المدة الميمنة ، فيخرج هذا السند من المناقشة ، على أنه يحق للمحكمة أن تمنح مهلة أخرى .

**المادة ١٩٧** - إذا لم يكن السند المذموم تروره ، لا مسحة من سند أصلي موجود في مستودع ، أو في يد شخص ثالث ، وممر المحكمة وجوب ايداع السند الأصلي ، ويبلغ هذا القرار إلى ادي المستودع ، أو إلى الشخص الثالث الذي استودع هذا السند .

**المادة ١٩٨** - إذا تم قبول المستودع العلم من ايداع السند في المدة الميمنة ، كان لا يباية اعادة ان تتجدد وتفرغ ما تراه من شأن من لآخرات .

**المادة ١٩٩** - إذا تأخر الشخص الذي استودع السند عن ايداعه في المدة الميمنة ، كان للمحكمة ان تحكم عليه بمراة مقدرة من عشر اترات إلى ااية يره ، وان تأمره بإيداعه ، والا امتهدف لمرارة لا كرهية .

**المادة ٢٠٠** - في خلال ايام الشبهة التي يلي ايداع السند المذموم تروره تجري بحضور المتداعين ووكلائهم ، مائة وصف السند ، يحتوي عيه من شهادات ودفعة ونحشية وغيرها من الميزات الظاهرة ، وحدث مراية القاضي الذي انشأ لهذه المدة مختص المحكم الذي مر لا يدع ، ويصمم كاتب المحكمة بحضور المسند اعادة ويبلغ القاضي على السند .

المادة ٢٠١ - تقام النيابة على تزوير السند بجميع طرق لا تـ

المادة ٢٠٢ - إذا كانت صحة السند المدعى تزويره ، يحكم على المدعي التزوير معرامة مدعيه من خمسين إلى ثلاثمائة سنة ، وهذا لا يجوز عند الاقتضاء دون احكامه ببدل المثل والضرر لمصلحة الفريق الآخر ان كان هذا له سوء بنة

المادة ٢٠٣ - اذا تمحق تزوير السند فالمحكمة تقرر اذا التلافه واما تزويره او شطئه كله او بعضه واما اصلاحه او اعادة نصه الصحيح

المادة ٢٠٤ - وعلى كل حال يؤمر في الحكم بإعادة الاستاد للمق ابرؤت لأجل المقالة

المادة ٢٠٥ - ان الاراق التي يصلح لخدمته هي

١ - الاضافات المرفقة على السند بحجة اخرى

٢ - الخطوط والاصحاحات في السندات الترفيع الخاصة المعترف بها

٣ - القسم غير النافع على صحته من السند الذي يجري قطعيته

المادة ٢٠٦ - الحكم الذي يصدر في قضية سند التزوير لا يكون قابلا

للتقيد الا بعد انقضاء مدة الاستاد

المادة ٢٠٧ - اذا امت لا اد مدعي تزويره مودعة لدى قديم المحكمة ،

لا يجوز تسليم صورة من الادان للمحكمة ، وعلى كل حال يجب ان يوضع على الصورة شرح خاص يدل على وجود دعوى ابرؤت ، لا تجري اية مودة تعيدية لهذه الاستاد الا ناد خاص من المحكمة ولا يعطى هذا الادان الا بعد الضرورة

المادة ٢٠٨ - اد كانت قد اقيمت لدعوى طرائية بسبب التزوير المدعى ،

على المحكمة المدنية ان تزمي احكامه الى ١٠٠ عدد قصه ، بدعوى الجزائية

المادة ٢٠٩ - ان الحكم الجزائي باجرائه لا يتم احد المتداعين في نزاع مدني  
من ادعاء نزوي السد الذي كان موضوع دعوى جزائية ، راكاز هذا الحكم ...  
على جرمه اطلق والسك ، بجرمه من صفة السد ...

### الجزء الخامس

#### في الاقرار

المادة ٢١٠ - الاقرار هو اعتراف طرف من طرفين به عليه . والاقرار يكون  
اثنائياً وغير اثنائي .

المادة ٢١١ - يجوز للقاضي في كل حال من احوال الدعوى ان يحواله  
اساساً في كل موضوع ان يامر بالتدوين ، على الطلبة الذين هم ارم من ادعاء  
بعضه ، ان يحدوا الدية بحدود اكل في حاشية عليه ام في حاشية ادا كره

المادة ٢١٢ - ان القدر الذي يحدوه بدعي بالثبات يبلغ اليوم قبل الموعود  
المعين لحضورهم بثلاثة ايام على الاقل ، تضاف اليها مهلة المسافة عند الاقتضاء .

المادة ٢١٣ - لا يجوز معرر حضور المتداعين بدعي ولا في مواد التي لا  
يقبل فيها اذلول ولا اصاح لاسباب تتعلق بالنظام العام  
ثانياً - في الاقرار التي يجه القامون فدية العرفان عليها

المادة ٢١٤ - يجوز للمحكمة المدنية ان يوجه استغاثي ، ان تستفيد حاكمهم  
الصلح في استحضار المتداعين بدعي ، ان كانت ان مد المدة او عجزه من الاسباب  
يجوز هذا التدبير .



المادة ٢١٥ - ان ثبت تقرير القصب ادى عيشه لمحكمة ان حالة عدم  
المداين ايجابية حول دون حضوره جلسة المحكمة ، كان المحكمة المدبسة ان تأمر  
عند الضرورة ، ان يصبح له حق ان يملكه دون يدور اليه اهربق لا آخر

المادة ٢١٦ - يوضع في جميع الاحوال محضر مدعى قد حضره حضوره  
و حوزته ، واذا كان هناك استقالة ويحل محضره في خلال ثلاثة ايام الى المحكمة  
استيابة بواسطة قاضي محكمة

المادة ٢١٧ - في حضور القصب من غير استعواب كل منهم الى حده ، وفي  
حده جلسة يجرى فيها من دونه ، وللاستبي وجده ان يدرج الاستقالة ، على انه  
يحق لكل من يرضى ان يرضى ، من الاستقالة ويطلب الى القاضي ان يطرحه على  
العدالة

المادة ٢١٨ - في حضور مدعى ، ولم يقدّمه ، ذات شأن ، كان  
لقاضى ان يحسم في حكمه ، لا وري سكون ، في الاستقالة ، وطروحة

المادة ٢١٩ - كذلك في رفض مدعى المدعى على وجهه حرج او المناس  
قطاع الجواب على الاستقالة المدعى ، اية من له نصي

المادة ٢٢٠ - في حضور مدعى مدعى على ادعاء ، حالي او العس ، ولم يقدّمه  
مع ذلك ، ان تجد اوجه اروض المشار اليه في مادة المدعى ، حرج ، مدعى قبول اليهود  
والعرب ، لا زالت الامور التي سكون ، في الاستقالة ، وطروحة ، حتى في الاحوال التي لا  
يجب فيها القبول هذه طروحة الاعدات

المادة ٢٢١ - ان استعواب المدعى لا يمتد الى حاضرين ، يست يمكن ابيودي  
الى اقراو مقرب ، في الشك ، انه او الى تصريجات لا يتكون منها الا بدء بقاء قطعه  
او تصلح مرقراً للقران المحيطه

**المادة ٢٢٢** - ان الاقرار غير القضائي أي الاقرار في غير مجلس القاضي بحسب  
اثنائه ووفقاً للقواعد العامة المختصة بالاثبات

**المادة ٢٢٣** - يجوز ان لاقرار رجلاً ان لا يمكن له ان يقر جازماً بالعلانية او  
اصلاً به كالمادة

**المادة ٢٢٤** - لا يجوز للمقر الرجوع من قراره بحجة انه لم يسمع منه بعد التوبة

**المادة ٢٢٥** - يجوز الرجوع من الامر في حقه لحقه الذي اقرقه على و  
ان لا يشترط على من يريد الرجوع من اقراره ان ثبت هذا خطأ

**المادة ٢٢٦** - يسمى الاقرار موهوماً عندما يقتصر على الفعل الذي صرح به  
القاضي الاخر الا انه يفيد تاتيه القولية به مثله من البيانات الاضائية

وهذا الاقرار يفيد ثبوت ما يثبت به من الاصل انما البيانات الاضائية  
تثبت الى ان ثبتت كالمادة

**المادة ٢٢٧** - يسمى الاقرار موهوماً عندما يكون واقعاً على فعل اصلي  
وسمى فعل موهوماً عندما لا يكون واقعاً في حقه ولا في حقه ولا في حقه ولا في حقه  
الحكم بعدد من اقره على كالمادة من اقره على كالمادة من اقره على كالمادة  
الايقان بأنه اقترض المبلغ المدعى به ولكنه يثبت الى ان ثبتت كالمادة من اقره على كالمادة  
يوجد فعل لا اقترضت من وجهه مسمى كالمادة لا يقا ويثبتت كالمادة من اقره على كالمادة

(١١) (١٢) (١٣)

et a en fait prouver le copier du (1) principal et a son enent jusqu'à  
preuve contraire pour le surplus

وتعريفها وهذا الاقرار يثبت بينة تامة على الفعل الاصلي ولكن فقط في حدود ما تمسك  
بما راد عنه .

## الجزء السادس

### في اليدين

#### المادة ٢٢٨ - الدين القضاية ، و من .

أورد الدين حصة وهي التي يكاف أحد مندوبين حصة ان خلفها العمل  
الحكم في اذنة ، وثقوتاً ،

ثانيًاً الدين كميته وهي التي يكاف حصة ، ثلثه حصة أحد المتدافعين  
ان حصة

### اليدين الخاصة

#### مادة ٢٢٩ - لا يجوز حبس من حصة الا بادن من القاضي

ولا يجوز الاستئناف على فعل حرمي و من لا طاعة امام ، ولا على عقد يوجب  
القانون اصحته من غير ، ولا على كسر وتمسك به يد حرمي حصة لها بحضور  
المأمور الرسمي الذي قبل اذنة

المادة ٢٣٥ - لا يجوز الاستئناف الا على اذنة شخصية مختصة بالفريق  
الذي مكلف اذن ، او على حصة ، او على حصة أخرى

المادة ٢٣٦ - يجوز الاستئناف في كل حال من احوال الدعوى ، وان لم  
يكن من راد ، أو من لا بد ، أو لدى ، استئناف عليه .

## قرار محكمة الاستئناف الخاصة

بشأن طريقة عرض اليمين الخاصة

باسم الشعب الآتي

ان محكمة الاستئناف

بعد الاطلاع على طلب ورأيه عدد ١٥٠٠ - ٢٦ في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٤ الذي عرض -  
بده فصله سابقاً في الاستئناف بشأن عرض اليمين - سنة ١٩٤٤ بوجه استعراضي

وحيث ان مذقوب الاحكام والقرارات الصادرة بها اوصوح امور وجود التمسك باليمين  
اليه ويجب بالتالي فصله .

وحيث ان المادة ٢٣٩ من قانون اصول المحاكمات المدنية التي في نفس حق به وجود  
الاستئناف في يد من حوّل الدعوى وان لم يكن له ذلك في ذات الحال وادام  
لمستعطف به .

وحيث ان المبدأ الخاص بتضمن عدد من اليمينات على حكم طرق الاستئناف  
واشكال ومما امر لصاحبه الشرطية وكما سيظهر بالاحكام الصادرة في هذه القضية وتقع حتى  
الاتجاه الى بعض طرق المراجعة

وحيث ان هذه اليمينات لا يمكن ان تكون في اي حال من احوال الدعوى على الاستئناف لاول  
مرة طالما ان مصدر في الدعوى حكم اكتسب قوة القطعية المعكسة .

وحيث انه يمكن ان يكون احد طعن على الوثائق له في كل قد ادخل وان كان شرط ان يعدل  
طالما ان الحكم صادره عن الاستئناف من القرار لا عدد في وعمر جميع صري ادخل في اخرى .

وحيث ان التمسك بالاستئناف بطله بوجه استعراضي لا يجوز ان يكون من طرق الاستئناف  
لاخرى بل لا يمكن ان يكون في هذه الصوره في هذه الصوره لا في طرق الاستئناف  
لاخرى التي قد يكون .

وحيث ان هذه اليمينات تأخذ في هذه الحالة شكل التمسك بكونه وعكس عرضها وادام  
لشروط المفصوص عليها في المادة ٢٣٧ وقد صدر من قانون اصول المحاكمات المدنية .

## المادة الأساسية

وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة المشار إليها في معاهدة جنيف، انبغى ان  
تقرر ان الامم المتحدة سكرتير في جميع صوارح دعوى او يمكن على الفريق الذي يطلبها ان  
يعلن عن حجم طرور الامم المتحدة اخرى في ذلك او يمكن ان يبدل بها واما الامم المتحدة  
المعروفة بوحدة مستشاريها عند شكك الامم المتحدة في هذه المعاهدة لا يمكن ان يصادق  
٢٣٧ و، بعد ان يكون الامم المتحدة في الامم المتحدة

قرار اعطى في بروكسل في ١٧ شباط سنة ١٩٤٥

**المادة ٢٣٢ -** من كذب حلف اليمين واعطى معها او من ردها على حصصه او  
من ردت عليه اليمين واعطى معها كان حاد في صلبه او في صلبه

**المادة ٢٣٣ -** لا يجوز رد يمين على الخصم ان كانت اواقعه المستعنف عنها  
لا تختص داهية بل هي شخصية محضة للفريق الذي صدرت منه اليمين

**المادة ٢٣٤ -** اذا حلف الفريق الذي كذب اليمين او الذي ردت عليه، ولا  
تقبل من حصصه قامة الدعوى على كذب، ولا على انه اذا ثبت كذب اليمين تعصى  
قرار جزائي كحق للفريق المتضرر ان يطالب ببدل المظالم والعرض، وهذا لا يجوز دون  
الظمن في الحكم بطرق المراجعة القارية امم المتحدة

**المادة ٢٣٥ -** ان فريق الذي كذب حصصه حلف اليمين وورده عليه، ولا  
يجوز له الرجوع اذا صرح الخصم باستعداده لحلف اليمين

**المادة ٢٣٦ -** ان حلف اليمين لا يضلح محدة الاتحاد صاحب التخليص وورثته  
وحاله في الحقوق اما لهم واما عليهم

البين التي يطلبها القاضي مباشرة  
او البين التكميلية

المادة ٢٢٧ - يجوز للقاضي ان يكتفي باحد الفريقين عند البين اما لجعل  
الحكم موقفا عليها واما لتبين المبلغ الذي يبيعكم .

المادة ٢٢٨ - لا يجوز للقاضي ان يطلب من تدهمه تحريك البين على  
الطلب ولا على الدفع الذي يتقبله الا اذا توافر الشرط الآتي :  
اولا - يجب ان لا يكون الطلب او الدفع مدعى كل الثبوت  
ثانيا - يجب ان لا يكون المدعى مدعى في الامتيازات

وهذا خلافا لما في المذاهب التي يجب على القاضي ان يكتفي بقول الطلب او رده

المادة ٢٢٩ - ان البين التي يطلبها القاضي مباشرة من احد الفريقين لا  
يمكن ردّها على الخصم

المادة ٢٤٠ - لا يجوز للقاضي ان يستعمل مدعيه في اشارة على قيمة الشيء  
المطالب الا اذا استعمله في امرها بطريقة اخرى

ويجب على القاضي ان يحد في حده حجة - بين الحد الأقصى للمبلغ الذي يصدق  
عليه المدعي بيمينه .

## الفصل الرابع

### البينة الصادرة عن الغير

المادة ٢٤١ - ان المود او غيرها من الاعمال اداوية التي يقصد بها اثبات موجبات وحقوق او انتقالها او تعديلها او حياطها لا يجوز ان بها البينة الشخصية اذا كانت قيمتها تتجاوز خمسين ليرة سورية ، بل يجب ان يشأ لها سند لدى المكاتب العدل او سند ذو توقيع خاص

### المادة ٢٤٢ - نفس البينة الشخصية

#### ١ - في المواد التجارية

٢ - اذا كان ما يراد اثباته ليس عملاً قانونياً من مجرد فعل مادي كالجرم او شبه جرم او شبه عقد ، ومن العمل القبول الذي يعقد بين شخصين او عدة اشخاص الا عملاً مادياً فانظر الى الاشخاص الاخرين الذين لا علاقة لهم به ، فيجوز هؤلاء ان يشوهوا على هذا الوجه .

٣ - اذا وجدت زيادة مدقة خطية ، اي مخطوطة ولو حالية من التوقيع صادرة عن المدعى عليه او من يمثله ، فنجعل الواقعة المزعومة قابلة للتصديق .

٤ - ان استدل على الدائن حصوله على مدقة خطية .

ويستثنى من هذا الاستثناء مدقية ، وهي ذات حصولها عن المعروف لنفسه في بعض المهن ، وعن علاقات القربى بين الاصول والمفروع او عن الروايف الزوجية .

٥ - اذا ثبت الدائن فقدان السند بطاري ، او

**المادة ٢٤٣ -** في الدعاوي التي تزيد قيمتها عن خمس وخمسين ابرة . قيمة  
سورية ، تقى المدة الشخصية غير مقبولة فيها ، وان تكن قيمة المصارف قبل عن  
هذا المدة .

ولهذا وان طلب مبلغ يقل عن خمس وخمسين ابرة سانية سورية لا يجوز ان  
المدة الشخصية اذا كان هذا المبلغ بقيمة او حراً من دى هو قيمة عن خمس وخمسين  
ابرة . اذ ان قيمة سورية ولم يشت بهد حطى .

**المادة ٢٤٤ -** يجب ان تقدر قيمة الدعوى بالنظر الى الزمان ، ويمكن المدين  
تم فيها العمل القانوني .

**المادة ٢٤٥ -** اذا كانت اقيمة المتنازع عليها تزيد على خمس وخمسين ابرة  
سورية ، فلا يجوز للمدعي ان يجرى طلبه ولا ان يدافع عن طلبه من دونه  
يجعل قيمته اقل من خمس وخمسين ابرة سانية سورية ، وان المدة بقيمة حتى  
المصارف عليه لا قيمة له .

**المادة ٢٤٦ -** اذا كان المدعي عن المدعى عليه هذه حقوقه ، فلا يست  
وكانت قيمة كل منها تنقص من خمس وخمسين ابرة سانية سورية ، مع ان قيمة المصروف  
تزيد على هذا المبلغ ، فان الباقى الشخصية تقى من المدعي ، ولو اقام دعوى واحدة  
الطالبة بحقوقه المتعددة .

**المادة ٢٤٧ -** لا تطالب الشهادة الا من شخص ذوي هبة لادانته .

**المادة ٢٤٨ -** دعى الاهلية لاداء الشهادة ، اما بسبب بعض الاحكام الجزائية  
واما لعدم سلامة الادراك ، واما عدم اقامة الحجة الخاصة عشرة من القصر .

**المادة ٢٤٩ -** لا تقبل الشهادة ايضاً من الاصول للعروء او عليهم ، ولا من



العروخ للأصول أو عليهم ، ولا من الزوج فيما يخص بزوجته ولو بعد انحلال الزواج ،  
ولا تدعى فيه شهادة عدة المزارعين شخصه ، كما في حديثه ، ولا شهادة  
الشركاء فيما يخص شركاء ، ولا شهادة الكهين فيما يخص توجسات المسكون ولا  
الوكيل فيما يخص موكله ، كل ذلك من سلك نص قديم مخالف

المادة ٢٥٠ - ادعى الزوجي من نسبه من نسبه له صريحي لم يتم  
الحكمة عشرة من عمره والاشخاص اثبات النسب في المادة ٢٤٩ ، حتى لا يمتنع على  
سبيل لا تلام ويدعون تحايضهم اليه

المادة ٢٥١ - يحسب الكا شاهد على من وجب عليه ان يسمع من ادعى  
الشهادة اذا كان السؤال الذي عليه يؤدي الى وثا سر المهنة

المادة ٢٥٢ - ان الذي يتقدم الادعاء على مقولة الا في الاحوال الاستثنائية  
التي نص فيها القانون على قبول هذه الدعة كقاعدة على الاحكام الواردة في المادة

المادة ٢٥٣ - في الاحوال التي تقتضي جمع الدعة شعبة يقرر القاضي احكام  
التحقيق لما يتنازع على طلب التوقييد ومما شره من تلك الدعة

ويرد طالب احكام التحقيق الصادر من احد الموقوفين ، اذا كانت لادوار المطلوب  
اثباتها بالبنية الشخصية او تعلقه بعصبة ولا حرفة قبول

المادة ٢٥٤ - ان يقرر الذي يقتضي جمع الدعة التحقيق بعد ان يبين بوضوح  
الوقائع التي يراد اثباتها للحل والبرء والبراءة التي يجمع فيها الشهود

المادة ٢٥٥ - يس من الضرورة ان يقرر ضرورة الدعة عليه ان يحدده  
شهود الخصم ، اذا ان كل تحقيق يستلزم حتما حوز تحقيقه ، نفس

المادة ٢٥٦ - للمحكمة المدنية ان تفتيد قاضي الصلح في حوز التحقيق



المادة ٢٦١ - إذا كان الشاهد منتظماً في الجيش أو في البحرية وقائماً بخدمته  
فعليه ، فيجب على رئيس المحكمة أن يبلغ الدعوة إلى رئيس فرقة طائفة اليه من يذن  
له في الحضور

المادة ٢٦٢ - إذا كان الشاهد بحراً أو في البحرية أو في الجيش وهو  
يحيط باحتصار الشاهد بحراً ، وإذا كان احضاره غير ممكن فعلى مدير السجن أن يعم  
رئيس المحكمة للاعطاء

المادة ٢٦٣ - في جميع الأموال الأخرى لا يتجاوز مبلغ الشاهد مباشرة  
ولا وصلة

المادة ٢٦٤ - إذا كان من الضرورة اتباع شهود من الجمهورية أو رئيس  
مجلس الزور أو رئيس بلدية المدينة أو من الجوارح في موضوع معين ، فيجب  
حضور مدعيه بمحكمة المدعي ويحضر مدعيه بمحكمة المدعي ويستمع شهوده ،  
ويحال المحضر الذي يرسل إلى محكمة مرفوعة من المدعي

المادة ٢٦٥ - يجب أن تصل الدعوة إلى الشاهد في موعد المثل الحضره ثلاثة  
يوم مع صدقته مرة واحدة

المادة ٢٦٦ - إذا لم يحضر الشاهد تحكم عليه بمحكمة أو القاضي متدبر للتحقيق  
بمعرفة قديمة من حسن نية إلى حين يرد عليه الوقت المثلثة عن عدم حضوره  
والقاضي أن يدعو الشاهد ثانية بواسطة كاتب محكمة ، وإذا بقي مريضاً على  
عدم الحضور تحكم عليه مرة ثانية بمادة الأولى على الأقل ، ولكن لا يصح أن يكرر  
توقيعه واحضاره قسراً ، وإذا كان الشاهد قسراً ، فعليه في الجيش والبحرية  
فيظا ب توقيعه من رئيس فرقة

المادة ٢٦٧ - يجوز الرجوع عن الأحكام التي يشرعها في المدعي أو المدعى

إصداره على الشاهد المتخلف عن الحضور إذا أبدي إقراره بحرية بالقول ، وإدراكه  
الحكم فلا شاهد أن يستأجره

المادة ٢٦٨ - إذا شهد شاهد في محكمة وفي قاضي المنتدب للتحقيق  
في اليوم عين في درجة دعواه - سرّاً من حاضره ، فله حكمة ولا قاضي المنتدب أن  
يصاد بهلة وإن يصرر الامتناع والاقبال لا يجاء شهوده ، كما يجوز له ، بحسب  
الظروف ، أن يعدل من حجاج هذا الشاهد

المادة ٢٦٩ لا يجوز للمحقق أن يثبت جميع التهم من حجة شهود في وقعة  
واحدة ، وإذا كان أكثر من حجة شهود فله أن يثبت بعضها في وقعة واحدة ولا محكمة أو  
لقاضي المنتدب أن يرفض استماع أكثر من حجة

المادة ٢٧٠ - يسمح كل من الشهود - فرداً أو نحو للمحكمة أو للقاضي  
المنتدب للتحقيق أن يعصمهم للمقابلة فيما بينهم ، وذلك في الحقيقة في حالة لا يجوز  
لشهود الاصراف بلائهم من الرئيس أو من القاضي ولا أن يشهدوا مرة ثانية من  
أول في خمس دقائق

المادة ٢٧١ - يرأس شاهد أولاً من هويته وعن عمره ومكانه يمكن أن يكون  
بينه وبين الفريقين من القري أو العلاقة .

المادة ٢٧٢ - يجب على شاهد قبل إذا أشرده أن يخلف اليمين على أنه  
يشهد بأحق كله ولا يشهد بسوى حق

المادة ٢٧٣ للرئيس أو قاضي المحكمة أن يستعرب الشاهد وأن  
يبقى عليه جميع الأسئلة التي يريها - ستة عشر سؤال - إلا أن يند عن عدد كان يعرب  
في طرح سؤال جديد وله قضي حق التقدير فيما إذا كان يجب أولاً يجب القاء السؤال  
الذي اقترحه فريق منهم - وتقدير القاضي لا يقبل المراجعة .

وعلى الشاهد ان يجب دوا اذ يثبت ان كذا.

**المادة ٢٧٤** - للرئيس والقاضي المختص ان يثبت ان الشاهد قد شهد في  
 زيادة فأشهر على حذره ووجهه - التهمة يعود للرئيس والقاضي المختص  
 ويضطلع على الشاهد اذ يثبت ان كذا.

**المادة ٢٧٥** - يضبط كل شاهد كل شاهد ووجهه - ان يثبت ان كذا  
 جميع - ويسأل القاضي المختص ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا  
 وان كان الشاهد يبرر التوقيع والشهادة - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا

**المادة ٢٧٦** - لكل شاهد ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا  
 عليه في القانون وله ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا  
 المحكمة ثم يستدعيها الكاتب ولا يحضره - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا

**المادة ٢٧٧** - ان الحلف من المأمور ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا  
 التهمة يضبط على الشاهد في كل من كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا  
 ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا

**المادة ٢٧٨** - ان المحكمة التي تحكم في القضية هي التي تقرر قيمة الشهادات  
 وتقديرها لا يتدخل المراجعة (١) ولا يجوز اجراء تحقيقات اخرى - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا

**المادة ٢٧٩** - اذا كان الفصل في الدعوى - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا

(١) بالاصل الفرنسي :

*L'impression de la sentence est faite souverainement  
 par le juge du fait*

ومعناها : ان تقدير قيمة الشهادات يتبع اجراء المحكمة - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا - ان يثبت ان كذا

معرفة و... كان يقضي من... في طاب اند... ان بقدر اعراء  
تتوق في .

المادة ٢٨٠ - ... في كل حال ويحكم...  
... على...  
... عليه

المادة ٢٨١ - ... الى...  
... الى...

المادة ٢٨٢ - ... في طاب رد الخبير...  
...  
...  
... لا تضر .

ولا قبل... في...  
...  
...

المادة ٢٨٣ - ...  
...  
... المحكمة

المادة ٢٨٤ - ...  
...  
... النظر .

المادة ٢٨٥ - ...  
...  
... المحكمة

المادة ٢٨٦ - ...  
...  
...

تقريره في هذه الهيئة ، كان الانتقام رافعاً غير - يستعصره الى المحكمة التي هيئت وان  
يطلب ادائه بغيره وحكم عليه بسدال الحبل والضرور ، ويجوز تلاوة على ذلك ان  
يحكم على الخبير بمرقة بقصة من عشرة عشر الى خمسين ليلة

المادة ٢٨٧ - لاه صهي او معصبي خبير راء على طلبه ، هلة اضافية اذا اثبت  
الخبير ان لمية مصداق ارد على كلفة

المادة ٢٨٨ - عدد يراض الخبير المهمة او كولة اليه من قبله آتور ، وهذا  
التعيين يتم بقرار من القاضي الذي يرأس المحكمة ، كانت قضية في محكمة مدالية  
و اضافية ، و اذا كان الخبير معي ، و قد نفي دعي المدعي ، و من هذا القاضي هو الذي  
يؤمن الخبير الخبير

المادة ٢٨٩ - على خبير ان يمدد من مكتبه من مكتباته مضمون المجل الذي يشر  
العمل فيه مع اليوم والساعة و يجب ان يمدد من مكتبه في مكتب المحققين لكل  
فريق من المتدعين او الى مقامه المحرر من قبل المحققين التي مدته يوم على الاقل

المادة ٢٩٠ - للمدعي ان يمدد من مكتبات المحققين الفقي اما وحدهم و اما  
مع الخصمين ، ولهم ايضاً ان يمددوا من مكتباتهم في حضور

المادة ٢٩١ - على الخبير ان يمدد في تقريره في حضور المدعين او غيرهم عدد  
حراة ومعدات التحقيق التي و ان يمدد في مضمونهم

المادة ٢٩٢ - للخبير ان يحيط عمداً بحجية المذمومات في رواها مديدة ، وله على  
الاحص ان يمدد من مكتبه من مكتباتهم من مكتباتهم من مكتباتهم من مكتباتهم  
لجود الاستعلام ، ولا يخلطون اليه

المادة ٢٩٣ - عدد يتم الخبير تقريره بوجهه قبل المحكمة التي استدعته

ويطلى - ابدال .

يجب ان يكون التقرير معللاً

المادة ٢٩٤ - يجب على كاتب المحكمة . في الامر . والمقرر . ان ياتي بـ  
ايداع التقرير ، ان يعلم المندعين بكون مضمون ومضمون المضمون الاعلا عيه ،  
وللمندعين ان يطلبوا من قلم المحكمة اعطائهم صورة عنه .

المادة ٢٩٥ - يجب على الكاتب ، مدعي . ان ياتي من تربية ابيه . بـ  
لدى قلم المحكمة ، ان ياتي الدعوى في جدول الجلسات لاجل المراجعة .

المادة ٢٩٦ - اذا طلب القاضي ان ( ا ) . من فيه اوضح الكـ في و  
ان فيه بعض المصـ ، كان له ان يدعو الخ ، الى حدة المحاكمة بواسطة قلم المحكمة  
وان يطلب منه ايضاحات شفهية .

واذا وجدت هذه ايضاحات كافية ، للدعي ان ياتي بتحقيق اضافي بواسطة  
خبر . وعده . بـ .

المادة ٢٩٧ - ان رئيس المحكمة ، في الذي يرد ، بـ . بـ  
الحجـ على اصل التقرير

المادة ٢٩٨ - ان قرار تعيين الاحرة يكون في الاثنتيـ في الفريق الذي  
صاحب التحقيق الذي . ومع احكامه يكون ماعداً بـ في الفريق الذي حكم عليه  
بـ الدعوى .

المادة ٢٩٩ - ان الاعتراض على قرار تعيين الاحرة يكون مقبولاً . من كلا  
المندعين في خلال ثلاثة الايام التي تلي تبليغه ، ويقدم هذه الاعتراض مشروح خطي  
الى قلم المحكمة .



المادة ٣٠٠ - يكون لأعضاء موقف التمييز ويرفع إلى عهده بعد كونه حيث  
يبدو حجة من حيث الحق في الحكم قد صدر في الدفعة الأخيرة حكمهم، ثم  
عزى من أعضائهم رغبت في التمييز.

١ - المادة ٣٠١ - يكون لأعضاء موقف التمييز ويرفع إلى عهده بعد كونه حيث  
يبدو حجة من حيث الحق في الحكم قد صدر في الدفعة الأخيرة حكمهم، ثم  
عزى من أعضائهم رغبت في التمييز.

المادة ٣٠٢ - يكون لأعضاء موقف التمييز ويرفع إلى عهده بعد كونه حيث  
يبدو حجة من حيث الحق في الحكم قد صدر في الدفعة الأخيرة حكمهم، ثم  
عزى من أعضائهم رغبت في التمييز.

## الفصل الخامس

### منه العرض

المادة ٣٠٢ - يكون لأعضاء موقف التمييز ويرفع إلى عهده بعد كونه حيث  
يبدو حجة من حيث الحق في الحكم قد صدر في الدفعة الأخيرة حكمهم، ثم  
عزى من أعضائهم رغبت في التمييز.

### ١ - لقوانين القومية

المادة ٣٠٣ - يكون لأعضاء موقف التمييز ويرفع إلى عهده بعد كونه حيث  
يبدو حجة من حيث الحق في الحكم قد صدر في الدفعة الأخيرة حكمهم، ثم  
عزى من أعضائهم رغبت في التمييز.

١ - المادة ٣٠٤ - يكون لأعضاء موقف التمييز ويرفع إلى عهده بعد كونه حيث  
يبدو حجة من حيث الحق في الحكم قد صدر في الدفعة الأخيرة حكمهم، ثم  
عزى من أعضائهم رغبت في التمييز.

٢ - المادة ٣٠٥ - يكون لأعضاء موقف التمييز ويرفع إلى عهده بعد كونه حيث  
يبدو حجة من حيث الحق في الحكم قد صدر في الدفعة الأخيرة حكمهم، ثم  
عزى من أعضائهم رغبت في التمييز.

٣ - المادة ٣٠٦ - يكون لأعضاء موقف التمييز ويرفع إلى عهده بعد كونه حيث  
يبدو حجة من حيث الحق في الحكم قد صدر في الدفعة الأخيرة حكمهم، ثم  
عزى من أعضائهم رغبت في التمييز.



يدعي - متعاقبة على محرره ١٠ - في خلال ثلاث سنوات وثمانين من يوم تظايعه او سرقة - ويحضر ان يوجه على الشخص الذي احرقه به

المادة ٣٠٩ - ان كان محرم - يقول قد شئت ان افي - متى - او من مانع يبيع امثاله ، فلا يجوز على اعدائه - تعده الا قد انشئ الذي دسسه ، وحدث مع مراعاة لا تنزع حصص - في يفسد على الا - دسسه - محرمه - حادهم - الصانعة او المبررة  
٢ - الفرائض عبر الدورية

المادة ٣١٠ - ان قرر - في محرمه - فقول متى - دسسه - انصبي وحكمته ويجب عليه ان لا يعمل - بها - دسسه - انصبي - متى - دسسه - فقولها الا في الاحوال - في وجهه - فقول انصبي - الشخصية - متى - يمكن - اطلع في العقد - الاحياء - والخراج - انصبي - متى - في وجهه - يمكن - دسسه - دسسه - اختياريا - دسسه - او حرميا - لا موجب - دسسه -

### المصدر السادس

استقصاء - انصبي - في الانصبة

المادة ٣١١ - انصبت - انصبت - انصبت - انصبت - في بلاد - دسسه - كل - انصبي ان يرضى - انصبة - اي - الحكمة - لا - دسسه -

المادة ٣١٢ - انصبت - انصبت - في بلاد - انصبة - انصبت - انصبت - انصبي -

١١ - لاسن - انصبي

contre celui dans les mains duquel il se trouve

اي : ضد من يوجد في يده

إذا انتهت في هذا المصفاة أصول مطبوعة على القانون اللبناني كما لا يجوز أنما  
بطلانها بجمعية حقوق القانون المحلي (١١)

المادة ٣١٣ - أن القوة المؤتمنة لـ (١١) (١١) (١١) (١١) (١١) (١١) (١١) (١١) (١١) (١١)  
بشأنه .

## الكتاب الرابع

في صاكمة

الباب الأول

احكام عامة

الفصل الاول

المهل

المادة ٣١٤ - أن مهل أصول المحاكمة تحدد بما جاء في قانون المرافعات من شهر  
تحتسب المهل المضافة بالاشهر من تاريخ انتهاءها الى التاريخ الذي يقابل في  
الاشهر التالية

وتحسب هذه الروم من منتصف الليل الى منتصف الليل . في

المادة ٣١٥ - أن اليوم أو الساعة الذين يكونان مبدأ مهلة لا يدخلان  
في حسابها

المادة ٣١٦ - ان اليوم هو العطلة الذي ينتهي فيه شهر رمضان ويبدأ في - م -

المادة ٣١٧ - اذا انتهت العطلة في يوم عطلة ، فانه حتما الى اول يوم بريده من ايام اشهر .

المادة ٣١٨ - تقرر ان مدة احدى المدة في ايام من مدة احدى المدة ، اذا وجد من ايامه على الاقل من الشخص الذي يقع فيه الشخص المعطى له العطلة ، وللمن الذي يجب ان يتم العمل او حب احرقه على ذلك الشخص .

المادة ٣١٩ - ان مدة العطلة في جميعه رضى الشرق وشماله بالاتحاد الاممسي هي يوم واحد من كل خمسين كيلومتر .

المادة ٣٢٠ - اذا كان الشخص المعطى له العطلة يقيد في الحاح من ماله ، فانه لا يكون

شهر رمضان والحظ والعرق ويزن وثر كذا وشرقي الاردن ومصر واطاريا واليونان وحرر البحر المتوسط التي ليست بعد من ماله .

- وحسب الاربعين مائة لافه ثمانين واربعمائة واربعمائة واربعمائة واربعمائة .  
البحر والمحيطات العربية ويوعود لافيا .

وشهرين للبلاد اخرى لارضية ، والبلاد المتخمة للبحر المتوسط ، والمهد

- وثلاثة شهر للبلاد اخرى ماعدا وسير من مهنه ردة شهر .

المادة ٣٢١ ان حاسب ان المحذر من انهم الحقيقي ، بحجر انه ، مدة العطلة .

## الفصل الثاني

في الادوات التي يجب ان تملكها اعمال المحاكم

المادة ٣٢٢ - لا يصلح في لاساس احراء اى عمل من اعمال اصول المحكمة في يوم عطلة .

المادة ٣٢٣ - لا يجوز اقيام بعمل من اعمال اصول المحكمة قبل الساعة السادسة صباحاً ولا بعد الساعة الثامنة مساءً ، ولا كان بطلاناً ، وانما يجوز للمتداعين ان يتسرعوا على الترفع بالاطلاق .

المادة ٣٢٤ - خلاف احكام الموضع السابقة ، يجوز لقبه صهي الدافع او رئيس المحكمة المدنية ان يجبره بقرار يعطى له على استدعاء احد المتدعين ، تمام عمل من الاعمال في يوم عطلة وفي المرات المذكورة ، وهذا الفرار لا يقبل للمواجهة على الاطلاق .

---

## الفصل الثالث

في الطلاق والقرط

المادة ٣٢٥ - جميع المبل المينة تختص احكام هذا القانون لاحتفال حق ما ، يستلزم تجاوزها سقوط هذا الحق .

المادة ٣٢٦ - على القاضي ان يقرر بين الاعذار في ظروف القضية وصحة التمتع بها بحكم في اجراء الفصل او في المحاكمات المختصة ، صيغة او اصول المحكمة ، الناشئة عن عدم مراعاة احكام هذا القانون .

المادة ٣٢٧ - إذا تهم ضرر على أحد الدائمين أو على شخص ثالث من وراء  
نقص في عمل من أعمال أصول المحاكمة ، سواء حكمه بإبطال هذا العمل م لا - حق  
للمتضرر ان يطالب بالتعويض من هذا الضرر ، شخص الذي ش لنقص عن خطأه

## الفصل الرابع

في المحامي

المادة ٣٢٨ لا يجوز للامانة في الدول لدى محكمة الاستئناف الا بموافقة  
عمام مقيده حسب الاصول في جدول دفاعه للمحامي

المادة ٣٢٩ يستدعى اختيار من الاستماع وعدم الاستماع عمام لدى المحكمة  
المدنية والمحكمة التجارية .

المادة ٣٣٠ يتم تكوين المحامي بوكالة مدعية مدعي ، مع ابدل مع الاشارة  
بالقواعد الماسة في باب جدول المحاكمة المختصة بالمحكمة المدنية ، ويجوز ان ينظم  
هذا التبركيل اتخاذ مقام مختار عند المحامي اذا رضى .

المادة ٣٣١ - لكن يتدعى ان يرجع عن الوكالة مدعاة مدعية في كل حال  
من احوال الدعوى .

المادة ٣٣٢ رايه ان يقرر كاتب المحكمة بهذا الرجوع وان يفضي اليه عدد  
الاقصاء باسم المحامي الجدد

المادة ٣٣٣ ان عزل المحامي موكله لا يتم استبداله بآخر لا يكون له  
معدل رسمي

## الفصل الخامس

### في تثات الحاكم وأعماله

المادة ٣٣٤ - أن المخطوط الذي يقدم به شخص ما إلى قاضي محكمة  
يسمى بتدعاء.

المادة ٣٣٥ - المخطوط الذي تدعى به طرف آخر للمثول أمام القضاة  
يسمى دعوة. وكان للمحكمة الصلح، أو - تعذر - أن كان للمحكمة لدراسة أو  
الاستجابة يسمى أيضاً - تعذر - في المحكمة لاستجابة، سواء

المادة ٣٣٦ - لا بد من الاستجابة ولا - تعذر - ودعوة المحكمة، وإذا  
كانت هناك مهلة محددة لتقديم وكفي لعدم دية المحكمة في حالة هذه المهلة

المادة ٣٣٧ - يكون الاستدعاء - تعذر - وعضف لظواهر ويجب أن يوافق  
الأصيل أو الحاكم

المادة ٣٣٨ - أن القاضي الذي - تعذر - يجب عليه أن يوافق مكتوب في  
دبله، ويجب على الكتاب أن يوافق به مستدعي

المادة ٣٣٩ - كل - تعذر - في محكمة لاستدعاء يجب أن يصحح ويرفعه  
أحد الطرفين

إذا الاستعصار لدى المحكمة الدائرية والدوائر، فيحق للاستدعاء أن يستدعي  
تجاء في وضع أو أن يصرفها به - تعذر - ويردوها قلة المحكمة



**المادة ٣٤٠** - ان ورق الدعوة والاستحضار يجب ان تتضمن بوجهه واى  
مبين مدعى والمدعى عليه ، والمحكمة التي تدفع القضية اليها ، ومهلة الطصور ،  
وموضوع الدوى ، ويمكن ان يضاف بعض في هذه المادة وتوضي الى الطالب اذا كان  
من شأنه ان يشاء اثبت في ذهن المدعى عليه

**المادة ٣٤١** - يجب تعديل - ب - بودع مدعى قاضى المحكمة من اوراق الدعوة  
ولا يستحق - لا - عدد من النسخ بقدر ما يكون هناك مدعى عليهم عدد  
مما هو مذكور في المادة ٣٤٠ ب - بودع المدعى

**المادة ٣٤٢** - لا بد ان عدد نسخ الدعوى في سجل خاص - من الجداول  
ويطلبها رقما متساويا مع عدد رفق في طلب مدعى المدعى للمدة المدعى عليه او  
لنسخ المدة المدعى عليه - من - نسخة التي مدعى في المدعى

**المادة ٣٤٣** - عند ادعاء الاستدعاء او الدعوة او الاستحضار او الاستئناف  
لدى قلم المحكمة ، يجب ان يرفق به عدد كافى من نسخ او خلاصات  
المستندات المرفقة ، لا بد ان يكون عدد النسخ او خلاصات المستندات المدعى عليهم ، وهي - نسخة ورقة الدعوة او  
الاستحضار ، - نسخة - من - نسخ او خلاصات التي مدعى الادعاء في المحكمة  
مدعية ، لا بد ان يرفق به - نسخة - في الاستئناف

**المادة ٣٤٤** - من على الكاتب بجمع - قيد الدعوى في جدول او م  
بودع مدعى والمدعى عليه عدد النسخ الكافي من الورقة الخاصة بالادعاء ومن المستندات  
ور عدد من - نسخ النسخ الخاصة برفق الجداول الى مدعى او مدعى عليه ، ان الكاتب  
استلم العدد المطلوب من -

**المادة ٣٤٥** - المدعى او المدعى عليه بودع قلم المحكمة النسخ الاصلية للمستندات

التي ورد استعمالها وهذا الابداع هو في الاسرار. تحتوي هذه على ١٠ قوائم هي  
بما يشاهد من هذه الاسرار ١٠ قوائم هي

الطبعة ٣٤٦ عند مكتبة جامعة دار الإحياء في الحكمة، يجرى على الكتاب  
ان يعطى من احوالها

المادة ٣٤٧ - على الكاتب بعد يدع منه ويرتفعه ولا يرفع  
يدى غير المحكمة ، وان يرس في حاله على كل دعوى ولا يصح عليه ارفعه بمرح  
احدول ، ويجوزي هذا الملف على بيان حالي الاداء والقيمة والاعمال المحكية  
ولاقرارات التي تصدر في الدعوى وعلى عضو المحكمة عدم الاعتداء

المادة ٣٤٨ يجوز اصلا بمقتضى حكمهم على هذا الملف في قلم المحكمة  
ويحق لكل قوس او ثمانية مائة في دفعه من رتب عدل على صدر لاورق  
كلها او معظمها تحت يد رقيب محاسب او مصادرة لاهل

[illegible]

وتمتلى المرقع المحكوم له نسخة عليها المارة الآتية : نسخة من أصل  
صالحه للأولاد .

المادة ٣٥٠ - ان اسجلات المحفزة على اصول لامعة المدفوعة لا يجوز اخراجها من قيم المحكمة لا تقضى قرار مدعي من عرفة محكمة الاستئناف التي يرأسها الرئيس الاول ، ويطلب هذا القرار ، مباشرة ، على طاعة الاستانة

العام ١٩١٠ م. من طلب ورق في مصلحة كوتيتا لا يرى هذا الورق بكل وضوح  
طريقة حرج المجلات من قلم المحكمة وحرقه رحمت به في قرب ، يمكن  
من الموت .

المادة ٣٥١ - ١. جميع المجلات التي دخلت كتاب المحاكم يجب ان توضع  
في عالم ، قاضي شايخ او قاضي اصلي معروض في محكمة الصلح ، رئيس  
عد القضاة . ٢. من قدم في المحكمة اربعة دواوين او اكثر  
مستند من قاضي المحكمة الاخرى .

المادة ٣٥٢ - شرب روم - فحوا على اتهام اربعة منكم

المادة ٣٥٣ - ١. يجب ان يكون ٣٥٣ و ٣٥١ و ٣٥١ و ٣٥١ و ٣٥١ و ٣٥١  
واسم من اسم راحة كانه تيق .

٢. ان الدواوين لا تصدر ولا تشرى وقرارات ولا احكام ومسيره من  
لا ورق يجب ان يرفع على وجه الآتي

١ - ذكر محل الاية وتاريخ وقته

٢ - اسم و هوية الشخص الذي صرح به في المحكمة في  
موت به وهوية الورقة المستندة .

٣ - اسم المدعى وموت

٤ - ورقه المصادق الايام قد تمت المصحة

٥ - توقيع الشخص الذي صرح به من الموقع او من وضع  
طابع اسمه ابشر الى هذا الاشاع وشرح خاص في محضر التسليم

٦ - توقيع المدعى الذي هو وسطه اذليه

إذا كان المحض وكين يتولى ويعود ملاح لا ورق إلى هذا الوكيل إذا  
رضي بمسألة

أما إذا كان هذا الوكيل استعمل وكانه في نفس القضية لمصوب به التلخيص وكان  
لا يزال لو كانه هذه معونة العاقل وان لم يكن حذر بحال لاجلته عليه فهو مجزى  
على التلخيص

وإذا كان الشخص معلوم لاجله يجب وجوده في مقامه جاز تسليم ورقة التلخيص  
إلى أفراد عائلته القريبين معه يسكن واحد وهم الوالدان والزوجة والأولاد  
والأحفاد شرط أن يستدل من ظاهر منهم أنهم كانوا الثاني شرة سنة وان لا تكون  
مصادرة لشخص بمصروفه عليه بمرضهم أو صلحتهم وطعم الماشور محضاً بخزوي  
من يأتى :

#### ١ - ذكر عمل التلخيص وعمل وقوعه

٢ - اسم طالب إجراء التلخيص والمحكمة التي أمرت به ومأمية  
ورقة التلخيص

٣ - اسم المبلغ إليه وهويته ونسبة القرابة الكائنة بينه وبين  
الطالب للملاح

٤ - ذكر تسليم الورقة للطالب بالاعتماد لأحد أفراد عائلة الطالب  
المقيم معه يسكن واحد واحد توقيعها وإذا امتنع عن التوقيع أو  
من وضع طابع اسمه فيشار إلى هذا الإلتزام بشرح خاص في  
محضر التلخيص

٥ - توقيع الماشور الذي هو واسطة التلخيص

أما إذا كان المطلوب إبلاغه فاصوراً أو قد لا أهمية يتبعه ولا يرويه

المادة ٣٥٤ - ( الفيت مدون ٨ حزيران سنة ١٩٤٥ )

المادة ٣٥٥ يجوز ان يجري التسلية في موسم الخضر كما يجري في اقليم  
الحدائق ، اذا كان القبول لا يضر على حلال ذلك

الطبعة ٣٥٦ - ١. تاريخ مؤلف ٨ جلد ١٩١٥

المادة ٣٥٧ (المدة مقدرة ٨ سنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٢) - إذا لم يجد المذنب  
أحدًا في مقام الشخص المذنب، أو لا يمكنه الوصول إلى هذا المقام، وكذلك  
إذا استحال التمتع القادي له من المال، يجري حوزة التمتع الاستثنائي.

الحارة ٣٥٨ - (البيت بعلبك) - حرجوان - سنة ١٩٢٥

المادة ٣٥٩ - على مأمور التوزيع ما يودع في محضر التوزيع في المحكمة في حال  
ثان واربعين ساعة على الأقل ، والا فانه من حراة خمس ساعات ، ويصدر هذا المحضر  
الى مكتب الدعوى

الادارة ٢٦٠ - يتم تسليم الاموال في كل شهر الى الشخص المذكور  
عليه كذا في صورة مع عدد يحل دفعه منه للاحضر الى قيم التكلفة لكي يتسلم  
منه الورقة بوجهة به او لا سال بحكم يتسلم ما يراه منه .

ویرجیل هذا الكتاب فی بحر فقه مذهب و ر الى انشاء المختار اذ وجد .

وإذا كان المراس إليه عن هذه الكتاب المصنوع فإننا نورد التبريد بعيدة إلى قلب الحكمة مع آثاره في اللغة ، وفي هذه الحجة بعيدة التتابع ، حاصلاً ويضم الكتاب المرفوض إلى ملف الدعوى .

وإذا لم يجد، أو رد البريد الشخص المراد قبله في انقضاء المدة في الكتاب،  
ويشرح الواقع ويبيد الكتاب إلى قلم المحكمة، وفي هذه الحالة كما في حالة جيل مقام  
الشخص المطلوب تلاعه أو جيل مبرر، يجب أن تعلق نسخة من الورقة الواحدة لديهم.

على باب ردعة المحكمة وان يرش ايضاً في ج بدري من الجرائد التي تندرج الاعلانات  
العضوية في المحنة والمنظمة ، علان ينشئ الشخص المطلوب ابلاغه بوجود تبليغ  
بمحتوى مدعي المحكمة ، مثلاً ، وبعده من محضر التبليغ في ملف الدعوى مشادة  
من الكاتب مآلها انه مضى عشرون يوماً على تعاقب الدعوى على باب المحنة (١) وعلى  
دش الاعلان في جرد بدري

**المادة ٣٦١ -** متى كان الدعوى لا يثبت في التمدد فاعلم ان المدعى لم يتم في مهلة  
معيينة ، فان ارسال الكتاب المدعوى او تعيق رفقته التماس على باب المحكمة من  
شأنها ان يوقفا مريان هذه مهلة .

**المادة ٣٦٢ -** ( لمدة ١٥ من جرد - ١٩١٥ ) اذا كان التبليغ موجه  
الى شخص قديم في بلاد احدى دكاك هذه او متره غير معروفة فيجري ابلغ مكتب  
مضرون او تنقضي الصلح مارة في ١٥ من المحي - من ابلغ حاصل من يوم توقيف  
البلغ به - بعد الاصل ومن يوم رقصه التوقف واستلام الكتاب - مدعوى .

**المادة ٣٦٣ -** اذا كان الشخص المدعوى الاعم من قاضي لاهية وله وكيل  
شعبي (٢) فيجري التبليغ في ١٥ من اوكا .

واذا كان الاقارب الاهلية مدعوى قصدي ، فيجب ارسال سديس احدها لعاقله  
الاهلية والاخر للشخص الذي يشرى اليه ، وبعد التبليغ حاصل عدد ١٥ من اوكا تليق ١٥

**المادة ٣٦٤ -** يحق لكاتب الأور باتابع ان يسديس قرب كاتب الى مح  
الشخص المطلوب ابلاغه

**المادة ٣٦٥ -** يحق لكاتب المحكمة الصادرة ١٥ على طلب كل شخص من

(١) بالاصل الفرنسي : l'affichage اي التمسى وعمد - مد - متبق على باب المحكمة

(٢) بالاصل الفرنسي : représentant légal ونائب ممثل قاي

بمباشرة وضع الاحكام برفعه او بواسطة كاتبه .

المادة ٣٦٦ - على انه يجب قبل ذلك ان يأذن له قاضي الملاح في وضع الاحكام

## الباب الثاني

قواعد خاصة لأصول المحاكمة أمام المحاكم الصلحية

المادة ٣٦٧ - ان قواعد المصروفات في هذه الباب تخص بأصول المحاكمة أمام المحاكم الصلحية .  
ان يسلط قاضي الملاح في هذه القواعد على قضاة النيابة لمحكمة استئناف

المادة ٣٦٨ - على المرقى الذي يريد ان يدعو حصده أمام المحكمة الصلحية ان يشي . وهو يقدم الى قاضي الملاح لدى الاختصاص ، وعن ان يحضر نفسه ، لدى قلم المحكمة .

وفي هذه اعادة يشي الكاتب محضراً بتصرُّحه ويجب ان يتضمن هذا التصريح البيانات المفصوص عليها للدعوات كما وان يوقع المادعي الخطأ على التصريح او يضع طابع اسمه اذا صرح بأنه لا يعرف ان يقع

المادة ٣٦٩ - على المدعي الذي رفع حرج ، صفقة للمحكمة الصلحية ان يختار مقدماً في الموضع التي تقدم فيها المحكمة ، واداءه من حار اذلاءه في أمام المحكمة جميع ادوات والالات وحكمه القضي

المادة ٣٧٠ - ان لكاتب الذي لا يرعي اقراءه اقراره فيما تقدم ، المختصة مباشرة بمحضره المدعي ، يستهدف للقنوات التأديبية ويتعامل شخصياً رسوم المحاكمة مع رسوم الحكم وتعليقه

**المادة ٣٧١ ( المدة بقانون )** - شاطئ سنة ١٩٣٨ - دفع الدعوة أو المحضر الذي يقوم مقامها في المدعى عليه وفقاً للأمر بعد مخصص عليها في المادة ٣٥٣ وما يليه من قانون أصول المحاكمات المدنية بعد أن يوضع على هامشها تاريخ الجلسة الذي قد فيه القاضي .

**المادة ٣٧٢ ( المدة بقانون )** - شاطئ سنة ١٩٣٨ - يحق للقاضي في الأحوال المستعملة و... من طلب المتداعين أن يقدم المدعى عليه الحضور في مهلة ١٨ ساعة عشراً من تاريخ تليها الدعوة و... محضر الذي يقوم مقامه .

**المادة ٣٧٣ ( المدة بقانون )** - شاطئ سنة ١٩١٥ - يستقدم المتداعون أو يحضروا الجلسة وأن يتردوا أنفسهم ، ولهم أن يردوا بحرية يحمل سند توكيل ، صدق من المختار ، ويصح توكيدهم أنه قد حضر في الجلسة بعد انتهاء رسمه للتمتع من الوكالة .

**المادة ٣٧٤ -** من قاضي الملح أو يسمى ولا في مهلة المتداعين ودعا يمكن من ذلك متى حضر أو حضره ، ويجب أن يقدم على هذا محضر المتداعين والكتاب ، و... كسرة الصاحبة ، وأن يضيف إليه قاضي الملح مائة ريال ، و... عليها هو والكتاب ثم يتلو القاضي بمجلسه ، كتب محضور المتداعين .

أن يحضر الصاحبة إلى قرار التصديق بعد ثلاثة حكم ولا تكون قاضاً لأي وجه من وجه المراجعة إلى الإطلاق ، ويعتبر أن تسلم نسخة عنه إلى كل فريق .

**المادة ٣٧٥ -** إذا عجزت مع مساعد عن وعلى الكتاب أن يشير إلى ذلك ثم تفتدي ، المدة .

**المادة ٣٧٦ -** خصصي الصالح يطرح على المتداعين أو وكلائهم جميع الأسئلة



التي تؤول في حلا لمشكلة وان يعرض ايهم بحسب لاربعاءات المنظمة وطرق الاثبات  
التي يصدرها الدون قد نصروهم

**المادة ٣٧٧ -** يحق للمتدعي ان يحضره مع ومن دفاع انفسهم امام المحكمة  
الصاحبة وان تسكن علاقة على وجه مسي دون ان يحضر عيهم الخلاف انهم بينهم  
شهادة دون ان يدعوا اصول المحكمة ، بشرط ان معافوا عيسى ذلك ، وقاضي الصلح  
حيث ان يوصي في حل او ان يوصي القضية الى جلسة الدوة

**المادة ٣٧٨ -** متى انشأ بين ووكلائهم ان يتقوا نهج الحسنة والاعتدال في  
القوائم وان يتردد في جمع الاحوال من الاعتراف الواجب للقط ، واداء حلواهم  
الوجوب انهم انقصي الى حيا ، وبعد تكرار يمدحهم من الكلام

**المادة ٣٧٩ -** يحق قاضي صلح ان يصدر كل شخص ، كغيره من الدوام في  
الجلسة ، واداء واحد الى خمسة شتر وكحة - أه ، وشي ، له محضراً ويصحبته ان  
يحكم عرفة مدة من خمس ايام الى خمس ، بشرط ان خمس ايام في  
لاكثر او بحدس في العودتين فقط

وبعد ذلك يقرر في الحل ، لا يكون في الالاية ، راحة على الاحلاق

**المادة ٣٨٠ -** يحكم في الدعوى بلا امر اذا كان ذلك ممكناً ، والا فترجأ  
الى جلسة قريبة ، وفي هذه الحالة يجب ان يحكم في خلال عشرين يوماً على الاكثر  
وشرع امره ، تحق ، ويجب ان يصدر الحكم في خلال عشرين يوم بعد تقديمه

**المادة ٣٨١ -** يحكم قاضي الصلح الحكم ويذكر فيه مطالبات المتدعين ،  
وشرح دعوتهم ، لمص ، واداء الدورية ، عند ايها ، ويجب ان يكون الحكم  
متمملاً الى ان لا يترك

ويوقع على الحكم قاضي الصلح ، وكانت قبل ثلاثه في الجلسة العلنية ،

ويذكر فيه انه صادر في الدرجة الاولى او في الدرجة الاخيرة

ويجوز في قلم المحكمة - بما اخص في خلال ثلاثة ايام

**المادة ٣٨٢** ( المدلة بقانون ٨ حزيران سنة ١٩٦٥ ) - اذا رفع احد المتدعين في استماع شهود حاضرين في الجلسة ، كان لقاضي اذا كان امامهم مختصاً بالموضوع وبممكن القبول ، ان يسمحهم في الحال بدون ممانعة اخرى ، بشرط ان كانت بحضور يدون فيه وادناه .

**المادة ٣٨٣** اذا لم يحضر المدعي الاول في الجلسة الاولى ، كان للمدعي عليه اختيار من طلب منه ممانعة اخرى ، او رفض ذلك .

**المادة ٣٨٤** - لم يحضر المدعي عليه ولا وكيله في الجلسة الاولى ، كان للقاضي ان يصدر حكمه على المدعي عليه او على وكيله ، بشرط ان يكون المدعي عليه لم يتمكن من الحضور ، وادناه .

**المادة ٣٨٥** على ان دعاوى تهم المدعي او المدعي عليه كراهية في اعدائه او العارفين ، لا تنال الاصلح سائلة على دفع جلسة التي تحقق فيها عدم الحضور

١٠ - اصل الفرنسي

annulation de la procédure

اي ابطال معاملات المحكمة



٣٨٦ و ٣٨٧ المادتين ، وكل تابع لما في قلم المحكمة حتى تسليح الحكم القطعي ،  
يكون صحيحاً .

المادة ٣٩٠ - تسع لي المدعي نسخة من مدافعة ادعى عليه ومن مستندات  
التي اودعها ، في خلال عشرة ايام من تاريخ ايداعها .

المادة ٣٩١ ( المدة بقاين ١٦ يار سنة ١٩٣٥ ) في خلال العشرة ايام التي  
تلي هذا التبليغ يودع المدعي بدوره لادعته ويجري تسليمها الى المدعي عليه وهذا الاخير  
يكتبه الجواب عليها في عشرة ايام تلي تاريخ التسليم وتلي ديوان المحكمة عدد استلامه  
هذا الجواب ان يلفه الى المدعي

( المادة ٢ من قانون ١ شباط سنة ١٩٣٨ )

١٦ من المصوص عليها في مواد ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٩٠ و ٣٩١ يمكن قصورها في  
انداءوى الادلالية وفي جميع احوال ادرورة المتبعة بقراء من محكمة البداية او  
الاستئناف تصدره في عرفة المذاكرة

المادة ٣٩٢ - لا يقبل بعد ذلك ، طلب جديد سوى المطالب التي تعيد التذلل  
او التي تستند الى وقائع جديدة .

ويمنع قبول هذه المطالبات بمجرد حتى وقت الادعاء ، على ان المحكمة يمكنها  
صد لاقضاء ان . حتى المرافعة الى حصة دية بلاية تكون .

المادة ٣٩٣ - يقيد مكتب الدعوى في جدول المرافعات عند ما يودع المدعي  
طلبه اخريية او عند ما تنقضي خمسة عشر يوما على تسلم المدعي عليه او على ارسال  
ورقة الاستحضار دون ان يودع المدعي عليه مدافعة

المادة ٣٩٤ - ينفذ الكاتب المحامين او المدعين الذين لم يقيموا عنهم محامين  
الى موعد طلب الدعوى للمحاكمة ، قبل الموعد بثلاثة ايام على الاقل

**المادة ٣٩٥** وفي موعد ما عين يطلب الدعوى للمحاكمة وللرئيس ان يستقيم  
لاحق المرافعة ، وان يحتم الى جلسة تالية حسب المستطاع

**المادة ٣٩٦** ( المادة بمقتضى قانون ١٦ ايار سنة ١٩٣٥ ) - اذا حضر المدعى عليه بالذات  
او بواسطة محاميه عند طلب الدعوى كان له ان يدين من اقتضت به المحكمة ان يلتزم  
تأجيل النظر فيها الى جلسة تالية ريث يتسنى له ابدع لانتصه

**المادة ٣٩٧** يؤذن في الكلام اولا لمحامي المدعى او للمدعى اذا كان يرافعه  
بنفسه ، ثم يؤذن في الكلام للمدعى عليه

**المادة ٣٩٨** للرئيس ان يستوقف المرافعات لطرح الاسئلة التي يراها مفيدة او  
لا بداء الملحوظات التي يراها ضرورية ، وله ان يمنع احد المتدعين او احد المحامين من  
الكلام اذا ظهر منه من التكلم على وجه مفيد لائق ، ويطلق احكام المادتين  
٣٧٨ و ٣٧٩ ، على ان الفقرات المنصوص عليها في هذه المادة الاخيرة تحكم بها المحكمة  
لا الرئيس وحده

**المادة ٣٩٩** للرئيس ان يمنع من حق الجواب او ان يمنعه عنه ، وله ان  
يمنع المدعى عليه حق جواب الجواب اذا اقتضت الحال او ان يمنعه عنه ، حسبما يرى ان  
الدعوى محضت او لم تعص على وجه كاف ، ومعدن يؤذن في الكلام للبيان العامة .  
وله انب العلم ان يطلب دوما للدعوى الى جلسة تالية تهيئة مطالته

**المادة ٤٠٠** تختم المداخلة عندما يأذن الرئيس في الكلام للبيان العامة

**المادة ٤٠١** على انه يجوز للمتدعين او لمحاميهم ان يقدموا للمحكمة في  
حلال الثلاثة الالام التي تلي حتم المناقشة مذكرة واحدة حطية لاستكمال بعض  
النقاط او تصحيحها ، ويجب ان تقدم هذه المذكرة بواسطة قلم المحكمة وان تودع

منها مستثنى على الأقل يبلغ التقام احدهما الى الخصم بلا ابطاء ، ويمطى الخصم ثلاثة ايام للرد عليها

المادة ٤٠٢ ( المدة قانون ١٦ ايار سنة ١٩٣٥ ) - لا تقبل المذكرة المشار اليها في المادة السابقة اذا قدمت مباشرة للمحكمة دون ان تمر بآلية

المادة ٤٠٣ - اذا حدثت واقعة جديدة ونجحت واقعة غير مبلوغة بعد ختام المناقشات وقبل الطعن بالحكم ، كان للمحكمة ان تقرر من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الفريقين تحديد فتح المرافعة وتحديد مهلة الردية في جدول المرافعات

المادة ٤٠٤ - يحق للرئيس ان يقرر ، بحسب مقتضى الحال ، احراز المحاكمة في احدى الدعاوى قبل غيره من الدعاوى التي تقدمها في جدول المرافعات

المادة ٤٠٥ - جلسة المحاكمة تكون علنية في الاصل ولكن يجوز للمحكمة ان تقرر جعلها سرية من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة العامة اذا رأت في علنية المناقشات خطراً على الامن العام او على الآداب العامة ، بيد ان قرار المحكمة السرية لا يبرئ من المحامي المرتضى ثوب له ولا يطبق الا في انتهاء المناقشات ، لا عند تلاوة الحكم

المادة ٤٠٦ - لا يجوز ايراد المناقشات في الصحف متى كانت تخص دعاوى الدم او بالدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية .

المادة ٤٠٧ ( المدة قانون ٨ حزيران سنة ١٩٦٥ ) - يشي الكاتب لكل دعوى محضر محكمة ، ويوقع عليه في آخر كل جلسة مع رئيس المحكمة ، ويذكر فيه مدعى افتتاح الجلسة ، ومدة اختتامها ، واسماء قضاة المحكمة ، والنيابة العامة ، والدعاوى التي طرأت وحوت فيها المرافعة ، واسماء المحامين ، ولوائح التي حدثت ،

والشروع التي تأمره المحكمة بتدوينها . أن يحصر المحاكمة سند رسمي ، فالكتاب الذي يزوره عن سوء نية يرتكب حرم الترويز في الأوراق الرسمية .

المادة ٤٠٨ ( المحكمة تقاموب ٨ جزر ان سنة ١٩٤٥ ) - في المواد المدنية اذا لم يكن النائب العام قريبا صليا في الدعوى فيجوز مدنيًا ، وما يأتى له القاضي في الكلام ، دون ان يبدى عطائه او ان ية للامار بتقدير المحكمة

والكن يجب عليه رداء عطائه اذا وقعت اليه المحكمة في ذلك صراحة ، او في الاحوال الاتية :

١ ( اذا كانت الدعوى تختص بمقدد ، لاهية ومذكورة ، أو مدرة طاعة او عهد عام (١) )

٢ ( اذا كانت الدعوى تتعلق بالاحوال الشخصية .

٣ ( اذا كان للدعوى شأن في اتمام سير العمل ، كالاصلاحية مثلا أو كطلب نقل الدعوى بسبب القرابة أو بسبب الارباب لشروع أو كتنقيب المرحع أو متى لاداء ، أو التلازم أو إعادة المحاكمة أو الشكوى من الاحكام .

٤ ( اذا افتقر حرم في أثناء المحاكمة .

( فقرة مضافة بموجب بموجب قانون ٨ حزيران سنة ١٩٤٥ )

تدري البابة العامة ، طاعتها في جميع الدعاوى التي تكون تحت فيها الدعوة لقضايا لا يكون حضور المدعي العام واحد في المحاكمة بدى محكمة الاستئناف والمحكمة لدائية الا في الدعوى التي يجب عليه رداء العطائه فيها

(١) الأصل الفرنسي : *etablissement public* أي مؤسسة عامة

## الفصل الثاني

### في الأحكام

#### الجزء الأول

##### كيفية صدور حكم

المادة ٤٠٩ - محكمة أن تصدر حكماً في الحال وفي أثناء الجلسة التي جرت فيها المرافعات أو في جلسة تالية .

المادة ٤١٠ - في ذات شأن يجب أن يصدر الحكم في خلال خمسة أيام على الأكثر بعد جلسة ختم .

المادة ٤١١ - المادة ٨ من قانون ١٩١٥ - مصدر الحكم ، جواز لأمر ، وما كثر بينها ود صدر حكم ، ذاته لأمر ، يشق عليه إلى ذلك وعلى من يوجب المحاكم أن يدون بحكمته .

المادة ٤١٢ - يوم ش الحكم من محكمة أو صدر من مناصبها يعينه الرئيس ثم يضيء جميع أعضاء المحكمة والكتاب قبل الصق له في جلسة . ويجب أن يصدر الحكم في خلال ثلاثة أيام في العمل المختص بالأحكام والموجود في قبة المحكمة .

المادة ٤١٣ - يتلو الرئيس أو أقدم الأعضاء عهداً ، حكمه في جلسة عادية . ويجب على القضاة الذين جلسوا في أثناء المناقشات ، ما عدا النائب العام ، أن يحضروا تلاوة الحكم .

المادة ٤١٤ - إذا حدثت فيما بين ابتدء المناقشات ، وتلاوة الحكم العادية ، أنه قام حائل دون حضور أحد أعضاء الذين كانت تتألف منهم المحكمة ، وجب أن يعاد المناقشات أمام المحكمة التي حدد تأييدهم .



المادة ٤١٥ - يجوز ان يتضمن الحكم ، اما تعيين مهلة بمنوحة ، ولما اجازة التنفيذ المعلن .

المادة ٤١٦ - ان الحكم الصادر على فريق باء ، يدل المعلن والصرر ، يعبر فيه اما تعيين هذا البذل واما التصريح بأنه سيمنح تخفيض بيان .

المادة ٤١٧ وفي هذه الحالة الاخرة يجب على الفريق المحكوم عليه بأداء البذل ان يعرض على الدائن عرضاً مفصلاً في خلال ثمانية ايام على الاكثر من تبليغ تسليم الحكم فاذا لم يقبل الدائن ، كان للمدين ان يقيم عليه دعوى الاثبات .

وإذا لم يعرض شي . في خلال المدة المتقدمة ذكرها ، حق للدائن ان يقيم الدعوى على المدين ، فيتمتع المدين وعده وفقاً

المادة ٤١٨ يجب ان يتضمن الاحكام التي تصدر وحاجتها بها . مصلحة التنفيذ بالرغم من الاعتراض وبغير كفالة او كان الحق الذي تؤده تلك الاحكام مهيئاً بهك رسمي ، او بهك ذي توقيع خاص معترف به او باقرار .

ويجوز ان يؤمر بالتنفيذ المعلن ، بكفالة او بلا كفالة ، في الحالة الفاضية بالتعجيل وفي المواد التجارية ايضاً

المادة ٤١٩ - يجوز ان تخضع الاحكام الباييسية بالتنفيذ المعلن رغم الاعتراض ، اما بكفالة واما بلا كفالة ، في الحالة الفاضية بالتعجيل .

المادة ٤٢٠ - ان للتنفيذ المعلن لا يشمل العقبات

المادة ٤٢١ ( المدة قانون ١ شوال سنة ١٣٣٨ ) - لا يجوز تنفيذ الاحكام الا بعد تبليغ الخصم .

على ان الاحكام الصادرة من قضاة الصلح او من المعاكم التي فصلت فيها

استثناءً يمكن تنفيذها بدون تسلم سابق إلى المحكوم عليه إذا كان العريقان قد اطلقا عند حتام المحاكمة التاريخ الذي تدين لتفهم الحكم .

### في نفقات الدعوى

**المادة ٤٢٢ -** تدين النفقات في الحكم إذا كان تعيينها متطاعاً ، وإلا ون السكاتب يعطي سبداً تعديلاً بها عند الاطلاع على قرار تعيينها الذي أصدره الرئيس أو القاضي الذي ينوب عنه ، بدون حاجة إلى دعوى جديدة .

**المادة ٤٢٣ -** يجوز على الدوام طبع التماسين ، الاعتراض على قرار تعيين النفقات ، في خلال الثلاثة ايام التي تلي تسلم حكم أو السبب التعديلي أو الاطلاع ببيان النفقات . ويتم هذا الاعتراض بتصريح بسيط لهم المحكمة .

**المادة ٤٢٤ -** يرفع الاعتراض إلى غرفة المداكمة في المحكمة التي صدر عنها الحكم ، ما ، على دعوة بسيطة لمدة اربع وعشرين ساعة تُرسَل إلى الخصم إذا اقتضت احوال حضوره .

وإذا لم يكن للخصم دفعة واحدة حادثة أو ممكنة الحدوث ، في جميع قرار النفقات ، ون الاعتراض يرفع ، وقبلها ، والعريق المعترض يمكنه ان يحضر وحده .

**المادة ٤٢٥ -** في الاصل يجب ان يحكم على العريق الخاسر بدفع النفقات مع مراعاة الاستثناءات الآتية :

١ - لا يجوز الحكم بدفع النفقات على العريق الذي حصل صلي المونة التضائية .

٢ - يجوز الحكم على العريق الرابع بدفع النفقات كلها أو بعضها على سبيل التعويض . من تطل وصرر إذا كان احكام يأخذ عليه خطأ ارتكبه في حق خصمه .

المادة ٤٢٦ - وكان له عدة متداعين جاسوس او كان كلا الفريقين لم يدرج قضيتهم الا بالحقا حثري كما جاء في المحكمة ان تورع لبعثات البصة غير متداوية بحسب مقتضى الحال واذا اقتصر في احكامهم على التماس بدفع البعثات ولم يدرج فيه هذا التوزيع فان البعثات ورع جيش البصة متداوية على الاشخاص .

المادة ٤٢٧ - ان اعضاء وما يختص بالكملة (١) - في بشارته منها انهم من  
وما يختص بالاعداد

المادة ٢٢٨- ان سمعت القضية تشمل مجموع احاد وادب اني مذله لهر وقت المتروقات  
ومن حلفتها اعادة المحامي التي تميرها المحكمة رابعة في معيها وادعاب الدعوى ولا  
تكون هذه من دعوى الا ان اهر وقت

## المعونة القضائية

المادة ٤٢٩ - إذا كانت حانة قرآن من ممتلكات لا تملكها من دواعي نفقات  
الدعوى ، فيمكنه أن يشتم الدعوة القليلة

الحادث ٢٣٠ يقدم لأشهر مرفوعة معده من روم الطرابلس (شعبة) ومكتومة في ثلاث مودع قلم بحكمة الندية التي يجب ان ترى الدعوى او التي تكون في صفتهم بحكمة الصعبة التي يجب ان ترى الدعوى ويحتفظ لكاتب نسخة وروى نسخة النسخة في السنة العاشرة والارابعة في الحضم

المادة ٢٣٩ - يضم للمجلس في عريضته شهاده من إدارة المالية تدل على  
الصراحت المشروعة التي يودها ويملكه ان يضم اليه اي شهادة من اي سلطة  
صالحة لان تشهد بقره ما ورد اوردت لشدت الواضحة وظهر بها عن صحبة  
التهديد للمجلس والشخص الذي اعطاه الشهادة مرامة نقدية من عشر الى مئتي ريال

من ولاتحس من غاية ايام الى ستة اشهر او لاحدى هاتين القوتين فقط ، والزيادة العامة  
هي التي تطلب تطبيق المعونات المذكورة ١٠٠ من تلقاها عنها وانما ، على شكوى الخصم

**المادة ٤٣٢** - بها تكون حصة الملتحق من لوحة المائة ، فان التامسة المعونة  
القضائية يقابل بالرهس اذا تضح ان ما ادعاه به صحيح في لاساس

**المادة ٤٣٣** - ان المحكمة في يباط بها المص في حجب المعونة القضائية ندعو  
الملتص وخاصة بواسطة الكاتب للحضور لديه وهي ، عقدة في عرفة المذاكرة ، ويتقى  
هما الخيار بين التنية وعدمها ، وبمكسب ان يقتصر على ارسال الوثائقها خطاً ، وبعب  
هي الدوام متبع اقول لغيره العامة

**المادة ٤٣٤** - ان قرار المحكمة في رفض طلب المعونة القضائية او في قبولها ،  
لا يقبل اية مراجعة سوى استئناف النيابة العامة

**المادة ٤٣٥** - اداءت المحكمة المعونة القضائية فعلى الكاتب حينئذ ان  
يبايع ذلك الى تقيب المحامين فيعين مباشرة احد زملائه للدفاع عن مصالح الفريق الذي  
نال تلك المعونة

وتكون المساعدة التي يقدمها المحامي على هذا التناول ، مجانية ، ولا يجوز ان  
يتناول احداً الا من الخصم الذي يحضر الدعوى بشرط ان لا يكون هذا الخصم نفسه  
حاصلاً على المعونة القضائية ، ففي هذه الحنة يعين احراً محامياً في حكمهم مع التطل  
يعين الاعتبار الى مصالح القضية

وكل محاولة يرد بها احصول على مدد اصب ، وكل قبول لهذا السدل وان لم  
يطلبه المحامي - بحسبان خطأ هـ يستوجب التأديب وبباط نأين العقوبة على هذا  
الخطأ ، ، حياة العامة وسقيت المحامين ،

**المادة ٤٣٦** - المعونات الفنية المختصة بالمعريق المعان تكون مجانية ، ومفتت

التدابير الضرورية المختصة بالتحقيق تكون على الحكومة .

المادة ٤٣٧ - في كل حال من أحول الدعوى يعود للمحكمة التي منعت المعونة القضائية أن ترحم عن قرارها إذ تجرت الظروف المادية التي من أجلها منعت الاعانة ، و انضج انما غير صحيحة ، وفي هذه الحالة تلمس المعونة ويكون لها انما معقول رحيم .

المادة ٤٣٨ - نزول المعونة القضائية بوجه حال ، ولا يكون لزوال معقول رحيم ولا يعود برتبته <sup>(١)</sup> عند الاقتضاء ببنسبوا المعونة القضائية .

المادة ٤٣٩ - إذ ربح المدعى ، وعلى خصمه الذي حكم عليه بسفقات ان يؤديها كما لو كانت المعونة القضائية لم يربح ، وعليه أيضاً عند الاقتضاء ، ان يرد الى الحكومة مبالغ السفقات التي استلمها لاجل التدابير المختصة بالتحقيق .

المادة ٤٤٠ - ان المدعى الذي ربح الدعوى يبقى مستعناً بالمعونة القضائية في ما يخص تنفيذ الحكم ، او المداومة عند التدرع بطرق المراجعة للطعن في الحكم .

المادة ٤٤١ - إذ خسّر المدعى ولا يدفعه احد من المداومات التي احرزت في مصلحته ، ولا رد مبالغ حكومت .

المادة ٤٤٢ - ان مدعى الذي خسّر الدعوى يمكنه ان يلتمس من المحكمة الاستدانة بالمعونة القضائية لينسحب من التدرع بطرق المراجعة . وهذا الالتباس يكون له نفس الصيغة ويخضع لنفس القواعد التي تمت في الدعوى البدائية .

(١) « لاصل الفرنسي ses tiers, en peuvent, وحررها ، يجوز ثورتها »

## الجزء الثاني

### مقابل الحكم

المادة ٤٤٣ - يكون للحكم حتماً ، قوة القضية المحكمة ، والقوة التنفيذية .

المادة ٤٤٤ - أن قوة القضية المحكمة تحول دون تحديد المناقشة في الفقرة  
الحكومية من القرار القضائي ، مع الاحتفاظ بحق التدرج بطرق المرافعات ، ورفض  
الطلبات المختصة بتشكلات التعيين أو التبريد .

المادة ٤٤٥ - إذا وقع خطأ ما في إنشاء الحكم ، فإن القضية الصدى  
اصدوره يكسبهم في جميع النواحي ان يعتمدوا ان تصححه ادارا ، على طلب احد  
المتداعين واما بناء على طلب النيابة العامة ، فالم تكن يذهب لدفع من الدعوى  
باستعمال احدى طرق المراجعة .

المادة ٤٤٦ - يدمى في المحكمة واسطة القلم المتداعون دور الشن في  
الحكم الذي وقع فيه الخطأ ، ويكسبهم ان يقدموا المعروضاتهم حدية او شهرية

المادة ٤٤٧ - يذكر الحكم التصحيحي في سجلات اصول الاحكام ، على  
حاش الحكم المصحح

المادة ٤٤٨ - ولا تسلم بعد ذلك أية صورة يعمل فيها التصحيح اما الصور  
التي سلمت من قبل ، فيستردّها الكاتب ثم يتلفها

المادة ٤٤٩ - لكي توجد القضية المحكمة يجب تحقق ثلاث : ذاتية  
المتداعين ، وذاتية للسبب ، وذاتية الموضع

المادة ٤٥٠ - من مدّسة القضية المحكمة تحتل الاستثنائات الآتية :

اولاً - فيما يختص بالموجبات التضامنية او غير المتعززة في الاحوال  
المنصوص عليها في القانون المدني او التجاري

ثانياً - فيما يختص بخلفاء المتداعين

ثالثاً - فيما يختص بالقرارات الصادرة من محكمة حربية : والفقرة  
الحكومية الخرائية لا يعود ان يباقيها حكم مدني او تجاري

المادة ٤٥١ - بعد الاحكام الاحسية ووفقاً لقرارات المفوض السامي

المادة ٤٥٢ - كل حكم قضائي يبدل حكم مرور الزمن الذي كان سارياً  
على الحق المتنازع عليه

المادة ٤٥٣ - كل منقاض ربح قضائه ، يمكن ان يضمن على عقود مدعيه  
ههنا (١) اجبارياً لتأمين ما قضى به الحكم

وبلزمه لذلك ان يقدم مريضة ارنس دائرة الاحراء التي تكون العقود التي المراد  
نشاؤها عليها داحلة في منطقتها ، ويجب ان يقدم مع المريضة امانه من الحكم  
مصدق من الكاتب ، واما شهادة من قلم الكاتب مشتملة على الفقرة الحكمية  
ومتضمنة ما يأتي :

١ - اسم الدين وكذا رصعته ومسوره مع تعيين مقام الخدم في الجبله  
التي تنفذ بها المعسكه

٢ - اسم المدين وكذا رصعته ومسوره

٣ - تاريخ الحكم مع ذكر المعسكه التي اصدته

٤ - مبلغ الدين

(١) الماثل العربي - hypothèque اي تأمين

٥ - تعيين المفردات تعييناً دقيقاً واضعاً سواء كان بالنظر الى نوعها او الى مركزها ، ودقة البيانات المستمدة من خريطة المساحة والسجل العقاري

المادة ٤٥٤ - مخرج رئيس دائرة الاحراء قراره في ذيل العريضة - ويحيط عليه خصوصاً ان يسطر من الاعتذار الى مدعي الذي وفي القيمة التقريبية للمعارات المدة فيعمل تخصيص ارض ، عند الاقتضاء ، مقصوداً على قسمين : ا) او على عقار واحد ، او على جزء من هذا العقار ان رُئى ان الجزء يسكنه مدعي رأس مال ولوائده والمفوت التي تجب للدائن

المادة ٤٥٥ - اذا كان الدين الذي يقصده احكام لم يصب بعد ، وان رئيس دائرة الاحراء يسكنه ان يصحبه ، موقفاً وان كان المسكن الذي سيخصص له الرهن (١)

المادة ٤٥٦ - رد رئيس دائرة الاحراء النصاب ، حق الطاب او بحيل قرار ارد الى المحكمة المدنية وان يطلب حضور المدعي مدعيه ، مدعوة لمدة أربع وعشرين ساعة .

المادة ٤٥٧ - يقيد قرار رئيس دائرة الاحراء ، او احكام الذي احضر انشاء الرهن ، في السجل العقاري . ولا يكون للرهن (١) الاحادي المنصوص عليه في المادة ٤٥٣ ، من مفعول ، الا من تاريخ هذا القيد .

المادة ٤٥٨ - في الاحاس ترجم معايد الاحكام الى تاريخ السدوة او الاستعصار .

المادة ٤٥٩ - على ان الاحكام التي تحدث تغييراً في حالة الشخص او في

(١) بالاصل الفرنسي : hypothèque اي : تأمين



اهليته ، والاحكام المادرة في مسائل التعييد ، لا يكون لها قبول الا من تاريخ  
النطق بها

### المصل الثالث

#### في الطوارئ.

المادة ٤٦٠ - ان طلب التدخل الاختباري يتم بمجرد ايداع لائحة المطالب في  
قلم المحكمة . على ان هذا الطلب لا يؤثر الفصل في الدعوى لاصلية اذا كانت في  
حالة يمكن معها اصدار الحكم .

المادة ٤٦١ - اذا قام نزاع على حق التدخل ، فيحصل فيه ممجلاً .

المادة ٤٦٢ - كل فريق يمكنه ان يدخل في القضية شخصاً ثالثاً الاشتراك في  
محام الحكم . وتنقسم في هذا الاستحضار القواعد المرمية في الاستحضار عند الشروع  
في المحاكمة .

المادة ٤٦٣ - يجوز للقدمى عليه ان يبدي « دفع الاستهال » بدمع له  
الوقت اللازم لاستحضار شخص ثالث للاشتراك في محام الحكم . ويمكنه ان يطلب  
لهذه الغاية « مهلة غانية ايام » .

المادة ٤٦٤ - يحق لمحكمة في كل حال من احوال الدعوى ان تقود من  
تلقا . معها ادخال شخص ثالث في القضية ، ويوجب ان يبين في قرارها يوم الموعدة الى  
المنافشات . ويوصل الكاتب الى الشخص الثالث ورقة استحضار طبقاً لمدرجات القرار

المادة ٤٦٥ - يحق على الشخص الثالث التدخل في القضية سواء على طلب فريق  
من المتداعين او طلب المحكمة مباشرة ، ان يقدم مذكرة دفاع في خلال خمسة عشر

يوماً تستدى. من تاريخ التسليم الذي تلقاه ، ودرجه ان يقدمه لأخذه مدافعت في نفس المهلة  
المسجلة المدعى عليه

المادة ٤٦٦ - يجوز للمدعى ، حتى مواعيد الشروع في المرافعات ، ان يتنازل  
عن الحق الذي ادعاه ، وان يكتفي بالتنازل عن الدعوى التي قامها .

المادة ٤٦٧ - ان التنازل عن الحق للتنازع عليه ينهي الدعوى على شروط  
ثلاثة وهي

١ - يجب على المدعي ان يعرض المدعى عليه من كل المقامات  
والاضرار الخسائر التي أحدثتها له الدعوى او ان يقطع على نفسه  
هدفاً تعويضه ويقدم به الكفالة الرقبة

٢ - يجب على المدعي ان يسلم في المدعى عليه الاوراق المختصة بالحق  
المدعى به

٣ - يجب ان يكون حدث التنازل المانع في المدعى عليه جالياً صريحاً

المادة ٤٦٨ - بعد استيفاء هذه الشروط يجب على المدعى عليه ان يفرض  
أي الكفالة على القضية من الجدول .

المادة ٤٦٩ - اذا لم يتم ما تقدم وقام نزاع على توافر شروط ذلك التنازل ،  
دون الحكمة تفصل عنه في «مصلحة الطائفة» ، واذا حكم بأن المدعى عليه هو  
المعطل . اعدم اكتفائه بالتنازل صحيح ، ألزم بدفع نفقات القضية الطائفة

المادة ٤٧٠ - ان التنازل المتصور على الدعوى معط لا يكون له دور الا اذا  
رضي به المدعى عليه ، وبذلك لا يقلل هذا التنازل لا على شروط ، ولا يقف  
الدعوى الا اذا اجاز المدعى عليه للكاتب ان يعدها من الجدول

## سقوط الدعوى

**المادة ٤٧١ -** اذا شرع المدعي في الدعوى ، ثم تركها حتى انقضت عليه ولا  
- ب - مشروع - - - - - له آخر معاملة ، سقطت رخصته حية المصالحات باطله حكماً ،  
وألزم المدعي لأصلي بالاعتذار

على ان - سقوط الدعوى يتبع اذا تقدم المدعي بمعاملات ولم يدل المدعي عليه  
بطلب الاحتفاظ - - - - - بل عن مخرج تسع الدعوى .

**المادة ٤٧٢ -** ان سقوط الدعوى لا تأثير له في - - - - - الحق .

## ابواب الرابع

اصول المحاكمة لدى قاضي الامور المستعجلة

**المادة ٤٧٣ -** ان رئيس المحكمة الابتدائية يعمل ، بمساعدة كونه قاضي الامور  
المستعجلة ، في كل تدبير مستعجل يجب اتخاذه في الموارد المدونة والتجارية ، بدون تصد  
الاساس ، ومع الاحتفاظ بالصلاحية الخاصة المعطاة لرئيس دائرة الاعراء .

**المادة ٤٧٤ -** ان قاضي الامور المستعجلة يختص ايضا بالنظر في - - - - - المتعلقة  
بالتدابير الصحية الواجب اتخاذهما لحماية الصحة العامة على شرط ان لا يحط هذه التدابير  
شيئاً من حقوق السلطة الادارية ذات الصلاحية .

**المادة ٤٧٥ -** القاضي ذو الصلاحية في الامور المستعجلة ، هو قاضي المحكمة  
الصالحة للنظر في اساس النزاع ، او قاضي المحل الذي فيه موضوع الدعوى المستعجلة

والاستدعاء من بحضور أو عدمه بواسطة وكلاءه .

**المادة ٤٧٦ -** يرى المدعى في الطلب الذي يقدمه هذه الطاعة رئيس المحكمة الابتدائية أو القاضي الذي يقدمه هذه في اليوم والساعة التي يقرر بها المحكمة .  
الامانة المدعوة الى الحضور فهي يوم كان .

**المادة ٤٧٧ -** على من كانت اذنه مستوحش المعين من الرئيس والقاضي الذي يقوم مقامه . يمكنه ان يرد في حضور المدعى اما الى المحكمة واما الى مكانه حتى في يوم الايراد . وفي هذه الحالة لا يمكن حصر هذه الاستدعاءات .  
لا تقتضي ايراد من قاضي لاورد المستدعي ان يرد في حضور المدعى .  
ويجب اذلاعه ورده الاستدعاء في شخصه .

**المادة ٤٧٨ -** ان القرارات في الامور المستعجلة . هي مستعجلة .  
كافة . لا يرد الا في تقديم كونه

**المادة ٤٧٩ -** ان القرارات في الامور المستعجلة لا يمكن الاعتراض  
على انه يمكن استئنافها في المواد والاعراض التي يمكن فيها استئناف احكام  
المحاكم الابتدائية - ويمكن - اذها في خلال ثمانية ايام من تاريخ التسليم  
وتفصل فيها محكمة الاستئناف معجلاً . ولا يكون الاستئناف وقت التسليم .

**المادة ٤٨٠ -** قاضي لاورد . - مجلة صلاحية الفصل في القضايا التي تكون  
موجب اذنها وقبيلتها . في حصر من حاكم اذنها  
ولا يجوز اذنها قضية مستعجلة عندما تكون الدعوى بين يدي محكمة  
الاستئناف .

**المادة ٤٨١ -** تحفظ اصول القرارات اذها في الامور المستعجلة . في قاضي

المحكمة . ويجب ان يصح لا بد من استعانة عدد (ضروري الكافية) ان يأمر بالتفتيش على اصل القرار

المادة ٤٨٢ - يجب ان تكون قامة كل دعوى ان تقدم عريضة القاضي الاورد مستندات لاجل المحضرات التي تفتت حجة يهمل اليه في عطية عبية .

المادة ٤٨٣ - ان القرار مختص بتقرير حجة على هذا المراسل يجوز ان يقضي على كتاب بارسل كما يصور الى أي شخص من الأشخاص لاجل اعلامه قبل موعد مثال واردين . على ان يوم والدية وحكم ، التي تتجري فيه مهابة لخير ، ويجوز بذلك شخص لا يجوز . مايردهم من جميع المحضرات التي يرها مهابة . ويجب ان يح خلاصة ماوردته في تقريره .

المادة ٤٨٤ - ان امر الذي يلمس دقل اذلة كل دعوى مهابة حجة ، يلزمه عند تقديم عريضة نشر ليها في اداة ٤٨٤ ، ان يوديا قبل الكتاب ، سعاً كذا . ومن مهابة . ومن هذه مهابة موقفة على مائة .

المادة ٤٨٥ - اذا اقيمت دعوى بعد ذلك ونسبت ان المهابة السابقة كانت مشروعة ، فيمكن احكام على امر في الحضر يودعت المهابة الى الشخص الذي دهمها

المادة ٤٨٦ - يودع امر في حجة انه المحكمة ، وعود لا يربط الذي صاحب له . ان حصل على حجة ، مصادرة من هذا امر .

المادة ٤٨٧ - غير المستدعين دهم ، ان يجوزوا القاضي الاورد المستعانة حكم مهابة . لكن أربع لا يمدح في خبر صلاحية هذا القاضي ولا صلاحية المحكمة

ويشترط ان يكون موصوفاً للمصلحة او ان يكون للمدعين اهلوية

اللائحة اعقد الصالح ، وفي هذه الحالة لا يكون قراره قضى لا ، و المستعجلة قائلاً لاى  
وجه من وجوه المراجعة

## باب الخاص

في التمييز والادارة

المادة ٤٨٨ (معدلة بقانون ٨ جويلية ١٩٥٥) - إذا لم يحضر المدعى ولا  
وكيل عنه الجلسة الأولى كالمعدى عليه ، يطلب اما ابطال المحاكمة واما رد الطلب  
في الأساس ويكون احكامهم في هذه الحالة قابلاً للاعتراض

المادة ٤٨٩ - اذا كانت الى المدعى عليه من اصول ، قد دعى في  
المحاكمة الاعلانية او دعى استعجلاً في محاكمة سرية او دعى - دعى - دعى - دعى  
ولم يقيم عنه وكيل في الجلسة الاولى ، في حكمه او انقرض الامانة التي دعى عيانية مع  
الاحتفاظ بتطبيق احكام المادة ٤٨٨ التي نص في اصول للمدعى في المحاكمة الاعلانية  
وبحكم القاضي للمدعى بمطالبة دعى لم يطهره غير مشروعة ولا صحيحة

المادة ٤٩٠ - ان دعى بمس تحام المدعى ، مدعى عليه من اصول ، ك  
هي مبنية في المادتين السابقتين ، لا يعد الا مدعى قصداً ، متى اقتضت الحاجة التي  
تخلو عن حضوره (١)

المادة ٤٩١ - اذا حضر المدعى عنه او وكيله جلسة الاولى ثم تخلف بعد

(١) بالاصل الفرنسي :

Après l'ouverture et l'audience à laquelle sa non comparution sera  
constatée

وتتميزها : بعد افتتاح الجلسة التي يشت فيها التخلف عن الحضور .

ذلك فلم يحضر لا هو ولا من يمثله ، وان الدعوى تحسب وجهية ، وللمدعى عليه عكسها  
مستند ان يطلب اما ابطال المحاكمة ، ام الحكم في لاساس ما عسى مطالب التي  
سبق تقديمها

المادة ٤٩٢ - اذا حضر مدعى عليه ، او وكيله لحكمة الايرى وان الدعوى  
تحت وجهية من ثلاث اشياء او تعجب و هو

المادة ٤٩٣ ان القرار الذي يصدر عابياً ، قابل للاعتراض

المادة ٤٩٤ - ان القرار الذي صدر ، في عدة اشياء ، لا يقدح في احد

المادة ٤٩٥ - كانت الدعوى على عدة اشخاص ولم يأتوا بالافريق ، هم  
و حسب على اوصي ، يشترط عن العضو في الدعوى ان يكون ودية ، شخص اخرى  
الى مدعى عليهم شخصين ، وبمدا حكمه ، في صدر من هذا الاستعصاء حكما هو  
باسطة في جميع المراحل ، كان من حكمهم

المادة ٤٩٦ - يمكن ، من الاعتراض على اثر الحجة ، قرار القبول

المادة ٤٩٧ - لا يقلل الاعتراض بعد انقضاء خمسة عشر يوماً ، تبدي ، من يوم  
تسليم القرار

ويجب ان يدعى في ، عدة اشياء : انه بعد انقضاء المهلة المتقدم ذكرها ، يحق حق  
الاعتراض ، والا كان النسبة رطلاً

المادة ٤٩٨ - يست مهلة الاعتراض ، وقته ، لتنفيد ، الا في الاحوال التي عيها  
القانون بوجه الحصر

المادة ٤٩٩ ( المدعى عليه ) حر - من سنة ١٩٤٥ - يقام الاعتراض في

تقديم دعوة او استحضار الى المحكمة التي صدرت القرار القضي ويجب ان تدعى فيه اسباب الاعتراض تحت طائلة الرد .

**المادة ٥٠٥** - ان الاعتراض يوجه ضد الحكم القضائي والمركن هذا حكم يعتبر لتفويض المحل للرفع من الاعتراض

ان التفتيد اوقت دعة الاعتراض . بحق القاضي . سبعة رة قصه مدة على تحديد المدة - وذلك بكفالة او مع كدالة

**المادة ٥٠٦** - ان الاعتراض لا يكون دقة كما عدد لا د سهل يجب لاصول في خلال المدة القانونية

**المادة ٥٠٧** - لمددة مهلة ١٠٠ - ١١٥ كل د ر عيني يجب ان يصدد الاعتراض في مهلة الزمنية في خلال ثلاثة شهر زمني من تاريخ الطعن ولا يقبل حتما مرور الزمن

**المادة ٥٠٨** - ان عدد اوقات مرور الزمن في اول القرار ، اما المطاملات المدقة فمطلوبة



## الباب السادس

### في طرق المراجعة

### الفصل الاول

#### في الاستئناف

#### المادة ٥٠٤ يمكن استئناف

- ١ - القرارات التي تصدر في الدرجة الاولى - ب - اى قيمة الدعوى
  - ٢ - القرارات التي تخص مصلحة عمومية او مقدار الشيء المحكوم به (١)
  - ٣ - القرارات القاضية بحرقا بحسب ما كانت قد صدرت بناء على طلب طرفي وروعة مقاومة القويق الآخر
- على انه لا يمكن - ث - اناب القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة الا مع الحكم المنصوص بالاساس

المادة ٥٠٥ ان صدر من القاضي الحكم بأنه صادر في الدرجة الاولى او الدرجة لاحقة فان هذا الحكم لا يقيد بمحكمة الاستئناف

المادة ٥٠٦ - د انفصل في قرار ما ، الحكم على احد المتقاضين بمعرفة مدينة في احدى الحالات التي جعل فيها القانون هذا التحريم اجبارياً ، وحسب على اشد اعادة المدة ان تستأنف لهذا السبب وحده

١ - اصل الفرنسي - *Potenduz de la chose jugée* - ي - مدى اشد اعادة المدة

**المادة ٥٠٧** - في الالام الثابتة التي تلي اطلاق سراحهم ، لا يصح تقديم اي استئناف ولا امر . في غير ذلك من افعال التعذيب ، لا في حالة لتفديد بمس

**المادة ٥٠٨** - مهنة الاستئناف هي

- ثمانية ايام لقرارات الامور المستعجلة

- ومشروع يوماً لاحكام المطاوعة الصادرة

- وثلاثون يوماً لاحكام المحاكم المدنية

**المادة ٥٠٩** ( المدة تقاوت ، شاطئ سنة ١٩٣٨ ) - قسدي المهلة المتقدمة ذكرها من تاريخ تبليغ الحكم الى الشخص المطلوب الالام او في ١٤٠٠ ليلة خفيفة و المختار اذا كان الحكم وجاهياً وقسدي . من تاريخ بدء مهنة الاعتراض اذا كان الحكم غائباً

الا ان مهنة قسدي من تاريخ اطلاق سراحهم اذا كانت الالام و صداداً من تاريخ اقامة او اذا كان موثقاً صد حكمه محدد من قاضي اصلاح مشروط ان يكون الموقوف في حالة الثابتة قد اقام مدته محكومة لتاريخ الذي من بعدهم حكمه

**المادة ٥١٠** - تعصم مهلة الالام في بوند اميريق معكروم عليه ولا يعود في محارها الا من تلويح تبليغ حذره الى الورثة

**المادة ٥١١** - يجب ان يتضمن سند الالام بيان لاسباب وندع في

١١ - انصق هذه بادرة على احكام حذره . حكم هذه بكبرى وحذف الفصد  
الم. يبر ، من اتقى المادة ٣٦ من القرار ١٨٦ المعدل بالقرار ١٤٠٠ ومدة الاعتدال حسب  
هذه المادة لا تتعدى خمسة عشر يوماً . ردت شر الحكم الوقاهي او تبليغ الحكم الى  
في الالام لحذره او شر هذا حكمه لاحقر ، حال عدم حذره

انشائه وتخليغه نفس القواعد المرجعية في الاحتياط ردى المحكمة الدائنية ، كما هي  
مادة في المادة ٣٤ والمواد التي تليها

المادة ٥١٢ : المعدلة بالرسوم الاشتراكية رقم ١٦ الصادر بتاريخ ٣٠ عور  
سنة ١٩٦١ - يودع استدعاء الاستئناف في المهلة لمهلة المادة ٨٠٠ لدى قلم  
محكمة الاستئناف وبما لدى قلم المحكمة التي صدرت اقرار المصرون فيه

وعلى المستأنف ان يضم الى استدعاء الاستئناف صورة من اقرار المطعون فيه  
وصورة عن الاوراق الوثيقة التي يفرض استمهال له لانه المستأنف

المادة ٥١٣ : يجب على المستأنف ان يودع ايضا عريضة مدعى مخرجات  
ل . س . اذا كان الحكم المستأنف صادرا عن محكمة صهيونية وشروط ل . س  
و اذا كان صادرا عن محكمة مدنية وهذه العريضة تصح حقا مكتسبا للمحكومة اذا  
لم يرفع الحكم والادعاء الى المحكمة

و اذا كان المستأنف في قضية واحدة فلا يجوز ان يرفع مجموع الدعاوى  
التي يواد ايداعها على منتهى ٦٠ ل . س

مادة ٣٦ من قانون ١٩٦١ تاريخ ١١/١٢/١٩٦١

ملائق لاحكام المقرة الثالثة من المادة ٥١٣ من قانون الاصول المدنية لا مدفع  
سوى عريضة واحدة من كل استدعاء استئنافي مهما كان عدد الدعاوى المذكورة  
مؤتممة فيه

المادة ٥١٤ : يستدعى المستأنف بموقفه تنفيذ ما لا في الاحوال المخصوص  
عليها صراحة في القانون

المادة ٥١٥ : ان الاستئناف لا يكون مؤقتا تنفيذيا ، الا انه يمكن بحسب  
الاصول في خلال المهلة القانونية

**المادة ٥١٦ -** لا يكون الاستئناف موقفاً للعيد إذا كان الحكم قد أُلغى  
التعديف المجلد ، على أن التعديف يرد على الحكم ، وذلك المصلح والضرر ، إذا تقرر  
في حكمه .

**المادة ٥١٧** يجب لحكم التعديف مصلح ولا كفة ، وهذا يكون الطلب  
مبنيًا على حكم رسمي أو على حكم ذي توقيع خاص ، متى رده

ويجوز أن يحكم بالعيد المصلح ، بكفة أو دون كفة ، في جميع الأحوال المستتعة

**المادة ٥١٨** إذا غفل الحكم البدائي القدر ، عيّد المجلد في إحدى الحالات  
التي ذكرها فيه ، لا يرد مصلح ، دون الفرق الرابع ، يمكنه أن يطلبه بمريضة  
يرفعها إلى رئيس المحكمة الأصلية ، وفيه حكمه ، في قرار تصدره في عرفة المذاكرة

**المادة ٥١٩** (المعدلة بالمرسوم ١٠٩٠ الذي صدر في ١٢٠٠٠) ، إذا كان الطلب  
لاستئناف تفقد المحكمة البدائية حق الفصل في شأنه ، كل أحد من تعديف قراره أو تعديفه

**المادة ٥٢٠ -** أن رؤية المحكمة الأصلية للترافع ، تقتصر في أوجوه الأمانة  
في استئناف الاستئناف

**المادة ٥٢١** يجوز لأحد الطرفين أن يرد على الاستئناف ، إذا وجد  
صدور الحكم البدائي ، في رصحه ، أو في قس صدوره

**المادة ٥٢٢** يكون ارجوع الحكم صريحاً أو ضمناً

**المادة ٥٢٣** إذا فقد أحد الطرفين حق الاستئناف ، وصرحه بالحكم ، أو  
بأنه آثر ، وفيه حكمه ، إذا استأنف الفرق الآخر ، أن يقدمه ، أو أن يمارس

**المادة ٥٢٤ -** إذا لم يكن الاستئناف الطارئ ، مستتعة ، لا يوجد استئناف



المحكمة الاستئنافية أو محكمة ، ان يحكم في لاس ابعاً

المادة ٥٣٢ - ان مشاكل اتفه التي تنشأ عن قرار استئنافي يجب ان تعرض على المحكمة الاستئنافية

المادة ٥٣٣ - ان مشاكل التردد التي تنشأ عن قرار استئنافي مؤيد للحكم لدائي ، تعرض على المحكمة البدائية ، والا فتعرض على المحكمة الاستئنافية .  
لم تكن هذه المحكمة قد قررت خلاف ذلك .

## الفصل الثاني

### في اعادة المحاكمة

المادة ٥٣٤ - يجوز اعادة المحاكمة في شأن الاحكام التي تصدرها المحاكم الصلحية والمحاكم المدنية في الدرجة الاولى ، وفي شأن القرارات التي تصدرها المحكمة الاستئنافية .

المادة ٥٣٥ - لا يجوز اعادة المحاكمة في شأن الاحكام الصادرة في الدرجة الاولى

المادة ٥٣٦ - ان دعاء مهلة الاعتراض ، يفتح سبيلاً لاعادة المحاكمة في شأن الاحكام القاييسية .

المادة ٥٣٧ - تجوز اعادة المحاكمة في الاحوال الاتية وهى :  
اولاً - اذا كان خصم المدعى قد ارتكب شعوباً في شأن هذا الدعوى ،  
جداً كان مدعى في تقرير المطعون فيه وبعد خداع المدعى بشارة خداع موكله .

ثانياً - ان ضمن الفصل في احد الحكمين

ثالثاً - اذا كانت الاسباب غير كافية

رابعاً - اذا حكمه عالم بدع به ، او باكتفاء ادعي به ما لم يكن ذلك  
مقتضى قانون يختص بالنظام العام

خامساً - اذا اقرت او ترددت في ان الأوراق التي بني عليها الحكم  
مصدقون به كانت ضرورية ، و قد كان حكم المصنوع به مستند  
الى حكم - انتهى قد فسخ او وجع منه فيما بعد ، او اذا حكم على  
احد الشهود او الخبراء او المقدمين شهادة الزور او بالتزوير

سادساً - اذا ظهرت بعد صدور الحكم وثائق جديدة كان قد حكم  
عليها المستعني و قد كبر عدد حكامه

سابعاً - اذا صدر حكم على المحكوم في رعي اذنه عامة او مؤسسة عامة  
و كانت مماثلة في الدعوى على خلاف الاحول او بطريقة الخداع

ثامناً - اذا كانت الفقرة الحكمية مناقضة بعضها لبعض

ثانيه - اذا كانت الفقرة العامة لم تنفذ في الاحول التي يجب ان  
يرد اليها مقتضى المادة ٨

ثالثاً - اذا لم تراعى جميعة جوهرية

رابعاً - اذا كانت هناك علة من العلة التي توجب اعادة النظر

(١) الاصل الفرنسي .

qui avaient été retenues par le fait de l'adversaire du requérant

وتعريبه . كانت قد جمعت من خصم المدعي .

على الاسباب وهم : ١ - ان قصص رفع القوانين صادرة من محكمة واحدة \*

**المادة ٥٣٨** - اذا صدرت قرارات متناقضة عن محاكم مختلفة ، فلا يستد الا  
قرار اعلى محكمة منها . اما اذا صدرت من محاكمتين متساويتين في الدرجة ، فلا  
يهدد الا احداث القوانين لتريخها

\* في النصاب الثاني من المادة ٥٣٨ من قانون المحاكمات ، جاء في الفقرة ١ :  
المادة ٥٣٨ الصادر من الجمعية العامة في ربيع ٢٢ سنة ١٩٣٩ ومدة ١٥

المراد : وهم كل حكم صادر في القرار ١٨٩ الصادر في ربيع ١٥ سنة ١٩٣٩  
شأن عدد من المحاكم الادارية والادارية في الاحكام ، وفي النصاب الثاني من المادة  
الخاصة في قرارات المحاكم الادارية ، وهذا هو ما صدر في النصاب الثاني من المادة

(١) اذا كان حكم المحكمة هو نفسه بناء على دعوى من شأنه ان يجرى على  
القرار المطعون فيه ، والى الذي يتركه له في حكم المشرى في تركه ، وكونه

(٢) اذا دهن من السبب في الفروع

(٣) في حدود ما صدر في هذا من المستندات في هذا القرار المطعون فيه هي غير  
صحيحة ، وحيث ان حكمه بناء على هذا القرار قد عدل او قسح جباية او كان شاهد  
او غير ذلك او مترجم قد حكم عليه بالشهادة الكاذبة او بالتزوير .

(٤) اذا صدر حكم من القدر او على ادارة عمومية او مؤسسة عمومية وعلى هيئة حلافة  
الاصول او بطريقة الشر

(٥) اذا وجد تناقض في قرارات صادرة من محكمة واحدة من ضمن تشديدين (سفر  
سفرهم ونسب الاسباب المذكور بها ،

١ - ان حكمه قوانين اصول المحاكمات عليه المسموع في شأن وصور غير  
يخص شكل طلب إعادة المحاكمة ، وحيث ان صدور على طريقة تراضية لاشياء في  
المادة الاولى من هذا القرار ، على انه لا يجوز في اي حال من الاحوال تقديم طلب المراجعة  
مدتها - مدة الستين المدة في المادة ٣١ من القرار ١٨٩ .

المادة ٣١ - تسع من احكام هذا القرار : - اعاد المحاكمة ، بعد ان خسر المدعى ، ووصف في  
او المرفوعة على جميع القرارات التي لم تكن قد تقدمت قبل شرو .



المادة ٥٣٩ - من المدة المعتبرة في تقدير الحد الادنى ، مدة الحكم هي في الأساس شهران بدلا من اربعة اشهر من تاريخ بدء الحكم المؤقت او من تاريخ اصدار مقرر الاعتراض على الحكم النهائي

المادة ٥٤٠ - اذا دلت دة المحكمة على مخالفة الاصول في تقبل واقعة الالامة ، فيكون انتهاء المهلة من تاريخ تطبيق القرار بغير حد جديد بعد الدلالة التي ازيلت الالامة

المادة ٥٤١ - اذا دلت دة المحكمة على تزوير او خداع او كتمان وفاق حريته ، فينتهي المهلة من يوم معرفة التزوير او الخداع او من يوم اكتشاف الوثائق بشرط ان يكون يوم اكتشاف الوثائق بوثيقة خطية

المادة ٥٤٢ - اذا دة المحكمة لاجل اعادة رفع الى المحكمة التي صدرت الحكم المطعون فيه رئيس من المدة ان يكون مهلة من المدة منهم

المادة ٥٤٣ ( المدة بدون ٢٠ - ٢٠ - ٢٠ ) يشرع في اعادة الحكم بدعوة او باستحضار الى المحكمة المدنية او الاستماع ، ويجب على المستدعي ، وقت ايداع ورقة الدعوة او الاستحضار في العلم ، ان يودع عرواه قدرها عشر ايرات ل اذا كانت القضية لدى المحكمة صعبة ومشروبة ، ان اذا كانت القضية لدى المحكمة المدنية المدنية وثلاثون ل ، ان اذا كانت لدى المحكمة المدنية شديدة ، وتم من هذا الايداع الحكومة والدوائر العامة ومؤسسات العامة

١ - من المدة

le jour où le faux ou le dol auront été reconnus

و المدة reconnu و المدة معرفة المدة من الاقرار او ثبوته (راجع الفقرة ١٠٠)

١٠٠ - ١٠٠

المادة ٥٤٤ يسر "إعادة المحاكمة" . قبل . وقف

المادة ٥٤٥ - إن طلب "إعادة المحاكمة" . أطروحة يقدم بقاضي لائحة مطالب . ولكي تكون مقبولة يجب أن تكون المحكمة . مدونة إليها المدعى الأصلية نفس المحكمة التي صدرت القرار . نفس . و المحكمة حري . و . و لها أو امل . ها

المادة ٥٤٦ - إذا كانت المحكمة . مدونة . يسر المدعى الأصلية . و . و درجة من المحكمة التي صدرت القرار . مطعون . و . و فان "إعادة المحاكمة" لا يمكن تقديمها بشكل حري .

وفي هذه الحالة . و . و من يريد "إعادة المحاكمة" . و . و من المحكمة . مدونة إليها المدعى الأصلية . و . و تعرف من بعض . و . و يمكن من طلب "إعادة المحاكمة" . و . و الأصلية من المحكمة التي صدرت القرار . مطعون . و . و لا يمكن . و . و أو يرفض طلب التوقف . و . و بقضي . و . و

المادة ٥٤٧ - المحكمة التي وقع إياها . و . و إعادة المحاكمة . و . و يمكن فصل . و . و واحد في . و . و وفي الأساس . و . و

المادة ٥٤٨ - إن القرار القاضي بـ "إعادة المحاكمة" . و . و يضي . و . و على المستدعي بدفع غرامة (١) وعند الاقتضاء . و . و بدل المثل والضرر

المادة ٥٤٩ - إن القرار المتضمن قبول "إعادة المحاكمة" . و . و يقضي بالرجوع من القرار . و . و ويلغ محله ويوجد . و . و الغرامة مودعة

(١) وردت في النص الفرنسي *amende* . و . و التعريف صريحة إذا عرف  
الغرامة للمودعة . و . و مدونة . و . و واد . و . و



فقد اذعنوا بصدقه والى هذا عدده الصدقة بعد الاحكام والمروءة الصادقة بالمرحة  
لاجله لا يتركها من غير حرج ولا جوارحه المراجعة الى كمال شخصته قبل  
**تدليل الموقف**

وحيث ان اعتماد الرعي على صيدى او ارجل حمر مد ان ياه من اشدا عيسى - وانه لا يوجد من صريح ووديع مد مد مرفوع الى دى صريح مد - باعدله اعدا كفة مر ووج  
مير الرى مد اودى .

وحيث ان عدم هذه على هذا الوجه يكون قابلاً على انصاع ان هذا التفسير هو  
الذي اشتهر شرافه ، وقد مر في سنة ١٢٩٧ التي اقتصت بها التوضيح الفرنسية والبنائية  
والجارية مع وجودها في هذه الايام في كتابه رقم ٢٩

۱۰۸

وبعد الاجتماع ان حضرتة المنار الى

م ١٥١١

و. م. ا. ا. ا.

وإذا أريد أن يثبت أن هذه هي حكمة من عادتنا في هذا الموضوع على الصور  
التي في الصورة ٥٥ من قاعون أصول الحكايات التي تأتي فقط على الصورة ٥٥ من  
التي أن تكون على هذه الحكمة هي، مع هذا، هي أن يكون في ذاتها أن يكون  
التي هي في الصورة ٥٥ من قاعون أصول الحكايات التي تأتي فقط على الصورة ٥٥ من

قرار اعطي لي بيروت في ٢٨ آذار سنة ١٩٤٥



المادة ٥٥٦ - إذا كان حق المداعة محدوداً يقتضى القبول شخص أو اعدة اشخاص معينين بوجه خاص . فإن لأشخاص الآخرين الذين حرموا حق المداعة يجوزون ايضاً حق التذرع « بغير شخص معين »

المادة ٥٥٧ - يرفع « اعتراض العدة » لأولي المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه .

المادة ٥٥٨ - يرفع « اعتراض التبرع » الأصلي بتقديم دعوة أو استعاضار ، ويكون مرفقاً على « ورقة » عريضة لدى قلم المحكمة عدول القراءة الواحدة في « إعادة المحاكمة » .

المادة ٥٥٩ - إن « اعتراض التبرع » الطارئ ، لا يقتضى لائحة مصائب .

المادة ٥٦٠ - يجب على المدعى أن يقيم البرهان على أن القرار المطعون فيه صدر على وجه غير قانوني

المادة ٥٦١ - إذا « اعترض المدعى » بحول المحكمة حق النظر في المدعى كدعوى ولا يجوز أن يحصر نظر المحكمة المشد اليه في بعض أوجه الحكم الأول .

المادة ٥٦٢ - إن قرار الذي يصدره امرر المطعون فيه أو يقضي بالرجوع عنه بناء على « اعتراض التبرع » لا يستفيد منه في الأساس إلا المعارض .

ويكون الأمر على خلاف . تقدمه إن كان تنفيذ القرار الصادر به ، على « اعتراض المدعى » لا يتفق وملاً مع بقا القرار الأول خلافاً لمصلحة الربيق الخاص

## الفصل الرابع

### في خاصة القضاة

المادة ٥٦٣ - « دعوى محصنة التي قام على قصة اضرار او على المحاكم المدنية او اضرارها او احد قصة محكمة الاستئناف » ترفع الى المحكمة المدنية والتجارية في هذه المحكمة ، ويجب حتما ان تكون رئاسة الرئيس الاول ولا تقبل « دعوى المحصنة » اذا كانت « دعوى » على « دعوى » من محكمة الاستئناف »

المادة ٥٦٤ - « لا تنهي » دعوى المحصنة « دعوى المدعى عليه او المدعى عليه بل تعوز اقامتها على ورثتهم »

المادة ٥٦٥ - « دعوى القضاة » « دعوى المحصنة » في حالات الاستئناف »

اولا - عند الامتناع عن احقاق الحق

ثانيا - عند ارتكاب الخداع او الاحتيال او الرشوة

المادة ٥٦٦ - « ان المتضرر من الامتناع عن احقاق الحق ، يذمه لانتفاء عند الامتناع ، ان يقدم عريضتين « ثوابين » الى القاضي او المحكمة ، وان يكون مسجلا الاولى منها والثانية ثمانية ايام

المادة ٥٦٧ - « يجب على الكاتب ان يحيل كلتا العريضتين الى دي الشان و ذوي الشأن ، والا استهدف العقول »

المادة ٥٦٨ - « اذا لم يصح طلب الاستدعاء بوجه ١٠ ، في خلال ايام الاربعة التي تلي ابداء العريضة الثانية لدى قلم المحكمة ، اصححت « دعوى المحصنة » مقبولة











الاعمال اللازمة للتجهيز وهو يقصد به دفع المصاريف الخاصة من يوم الاول لمحسرة  
ويصحب من الامانة والمكتب هذه كذا كذا كذا

**المادة ٥٩٠** - من الامور التي تخص المصلحة العامة  
من رخصة من المصلحة العامة من الامور التي تخص المصلحة العامة  
من المصلحة العامة من الامور التي تخص المصلحة العامة  
وتجمع فيه كل ما في المصلحة العامة

المرسوم التشريعي رقم ٨٢ لسنة ١٩٣٨ الصادر في ربيع ٢٠

في ٢٠ سنة ١٩٣٨

بما ان كل مصلحة فردية من المصلحة العامة  
التي من مصلحة المصلحة العامة من المصلحة العامة  
ولا حل لعدم مصلحة من المصلحة العامة  
على احكام المادة ٣٨ من قانون ٢٨ في ٢ سنة ١٩٣٨

## الفصل الثاني

قواعد عامة - الاموال غير القابلة للحجز

**المادة ٥٩١** (معدلة بقانون ١٩٣٨) لا يمكن التنازل عن  
ولا يمكن حبساً طلياً الاموال من المصلحة العامة  
المادة ١١ من قانون المصلحة العامة

**المادة ٥٩٢** - في الاموال التي لا يمكن الحجز لا من المصلحة العامة

### قابل للتنفيذ (١)

على ان هذه القاعدة لا تنطبق في المحرر الاحتياطي ولا في المحرر لدى شخص ثالث

المادة ٥٩٣ - كل محرر يعبر عنه الاصول بمرض طاعن الطاعة بسدل عطل وضور ودية لاحكام المادة ٣١ . ويمكن تطبيق المادة ٣٢ ايضاً .

المادة ٥٩٤ ( المصلحة مقابله ٨ مرسوم ١٩٥٥ ) لا يجوز الفاء المحرر وان يمكن احتياطياً ، على الاموال الآتية

- ١ - اموال الدولة والشخص بمرضى ذوي ائمة العامة
- ٢ - اموال النول الاجنية والدولة الفرنسية
- ٣ - الاموال المقتدة للائمة د والرهود رواع الفصل اللارة لاءشة المحرر عليه وميلته بعبدة شهر واحد
- ٤ - الاشياء اللارة لاء المحرر عليه وميلته ، او لاقبام بواحه الديني والملاص الضرورية ، وكل فرد من اعضاء ميلته .
- ٥ - عدد الشغل المختصة بالمحرر عليه حتى ، قيمته ٣٠ بيرة سنانية
- ٦ - الكتب المختصة بئمة المحرر عليه حتى ، قيمته ٥٠٠ بيرة سنانية ويعطى فيها المحرر عليه حق الخيار .
- ٧ - الآلات والعدد التي تستعمل للزراعة وطريق المعلوم والمعلوم او تارستها حتى القيمة مخصص تيبا في الفقرة السادسة . ويعطى المحرر عليه حق الخيار فيها
- ٨ - بيرة واحدة او ستة رؤوس من احراف او عشرة من رؤوس المعري

والرواثة اللازمة لتعدي هذه الحيوانات مدة شهر واحد .

٩ - المؤن المعدنية المعينة من قبل القضاء ، والدفقة ، وتعويض الملا .

١٠ - المانع أو الاموال الموهوبة أو موصى بها مع اشتراط عدم قابليتها للحجر أو لتصرف من لا يجوز حصرها سحابة مشروطة بتتدي . من تربية وضع يد الموهوب له أو الموصى له ، والأشخاص الذين يصحون دائرين بمد المدة المذكورة هم ذواب سواهم يستطيعون ان يلقوا الحجر على الاموال أو المانع اشارة اليها .

١١ - السمانح والاسناد ، مكتوبة لأمر المحجوز عليه ، مع مراعاة

القواعد المختصة بالاعلاص .

المادة ٥٩٥ - اذا وجد مأمور الاحراء في شئ محجوز قضائي ، مقلح او اسداً مكتوبة لأمر المحجوز عليه ، فانه يضم يده عليها ثم يصدر رئيس دائرة الاجراء قراراً بحجبه للمأمور المذكور ان يقص قيمته ، واذا كان موعداً استحقاقه ، مبيداً فيأمر رئيس الدائرة الاحراية ببيعها ، واذا كان موعداً استحقاقه ، مبيداً فيأمر رئيس الدائرة الاحراية ببيعها ، ويصدر قراراً بحجر المشتري ، ان يقص قيمتها .

المادة ٥٩٦ - ان انتفا قابلية الحجر المنصوص عليه في الفقرات ٣ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة ٥٩١ ، لا يسرى على الدائع ادي طاب بشئ اشياء موهوبة في حوزة المحجوز عليه ، ولا على الدائنين الذين نشأ دبرهم من تقديم مواد عدائية

المادة ٥٩٧ - لا يمكن التنا الحجز الاعلى جزء من دخل العمل وفاءاً  
الاحكام الآتية :

المادة ٥٩٨ ( المدة - يوم الاشرائي رقم ١٥ الصادر بتاريخ ٢١ ايار سنة ١٩٤٠ ) - مع الاحتفاظ باحكام المادة ٩٩ - فقرتها التاسعة من هذا القانون ان احوز المال ، واحوز الخدم ، والماشيت والروايب الخاصة او العامة ، ومعاشات التقاعد

يكن حجرها و التبدل في سنة العشر (١٠ - ١١) عن الجبل له وى ادى بهمن  
 عن ٣١٠ سنة سنانية او يصادف و الخامس (١٥ - ١٦) عن خبر ادى بهمن ٣١٠ ليرة  
 لسانية و بعض عن ٦٠ سنة سنة و يصادف و الرابع (١١ - ١٢) عن اخر  
 ادى بهمن ٦٠٠ سنة و بعض عن ٨٠٠ سنة سنة و يصادف و الثالث (١٣ - ١٤)  
 عن اخر ادى بهمن ٨٠٠ سنة و بعض عن ١٢٠٠ سنة سنة و يصادف  
 و بدون تحديد عن اخر ادى بهمن ١٢٠٠ سنة

ولاحل اخر حارب سبع ارباب استغفاه توحد من لا عشر فصلا عن  
 الرواتب و الاور بغير كل و حق هذه ارباب و الاور ما عدا ما عدا التي تدفع  
 هو طوبى او لمور تدبداً معف فمهم ارباب في تدبداً لحوالا و بعض او  
 تدبداً على سبيل الاموال ولا تدبداً حجرها التبدل

قرار رقم ١١ لـ حـ درجـى و بعضه ارباب سنة ١٩٤٠

انذره - معجور حجر الرواتب و الاور و عرفت اهور و مسوغة تدبداً  
 و اهور من التامين لاحدى الدول و ارباب من هذه الامتلاكات و ارباب المشغولة بالانتداب  
 و المستغنيين في دول و ارباب مشتركة و الانتداب او التبادل عنها ضمن المدلل  
 المنصوص عليه شأن حجر ارباب امورية و عرفت اهور او التنازل عنها في  
 قواعده و امانة الدولة او الاراضي المشغولة بالانتداب التي تكون هولا التدبداً و  
 او الموظفون تامين لها

على انه بالرغم من جميع الاحكام المعطاة لاحكام هذه اقرار يمكن التبدل عن  
 تعويضات الصرف المشغولة للتدبداً و ارباب التدبداً في اهور التامين و ارباب اهور  
 المشتركة و ارباب قديمات هذه الادارة هولا تدبداً و اهور او حجرها حتى  
 دفع قديمات اهور ديون للسنة اهور و ارباب اهور اهور المشتركة

انذره ٢ - اذ يمكن التبدل في ارباب اهور في اهور اهور او لاراضي المشغولة  
 بالانتداب احكامه تنطبق بالنسبة الى ارباب اهور و حجرها فتكون تدبداً

تدريبات احزاب التي يجب ان يكون من اوجه اهتمامهم في المادة الاولى عير قابلة الحظر او التنازل عنها الا انه يمكن

١) التمثال : وحده في شجرة الموضوع في الفقرة ٢

٢٠ - جدران من ريع قصب، و دريوس للحدود أو الأراضي، شجرة  
الانتداب أو للدرون عذانة

المادة ٣ لا يمكن جعل ارجح الي مع مساعدة عمال الموظفين او المأورين  
المركوس في مادة اول ايلول

مادة ١ : يطبق حكم هذا القرار على طحجر واحدة قبل اذاعته الا اذا كان  
قد صدر على ترصيع طحجر حكمه وشبهه اصحح بهانه على ان الرواتب المستحقة  
قبل اذاعته هذا القرار وان كان طحجر يبقى حاسنة لاظم له ق .

[illegible]

ان صكوك التنازل المقنونة - دائرة المصالح - مشتركة فكل ادعاء هذا اقرار  
نكون في جميع الاحوال صحيحة صالحة .

المادة ٥٩٩ - المادة المرسومة لا تحتوي رقم = العدد بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٠ - ان اظهرت ان الامور من الاحود والمشتات و المشتات لتفاد يمكن ان يحجز ثلثة النصف في الاحوال التي

١٠ من اجل مواد غدا نية او روحه في عدي .

١ - عدد نزل في مستخدم (مكرر الدليل) فاجع عن طليع - مستخدم



من اصل الماشات والاجور او مباحات القاعد

المادة ٦٠٠ ( المعدلة بالرسوم التشريعية رقم ٤٠ الصادر بتاريخ ١٤ ايار  
سنة ١٩٦٠ ) ان حوز المال واحوز الخدم والمعدات والذوات الخاصة او العامة او  
مساكن الله عند لا يمكن التنازل عنها الا بصفة حرية بمقابل القسم القابل للتحويل على ان  
الحظر الذي يمكن التنازل عنه هو غير القسم القابل للتحويل

المادة ٦٠٩ - (ملف: مرسوم الاستعراضي رقم ٤٥ الصادر في ٢١ أيار ١٩٩٠)

المرافعة ٦٠٢

المادة ٦٠٣ -

المادة ٦٠٤ -

المادة ٦٠٥ - (المدة المرسوم الاستعراضي رقم ١٠ الصادر في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٠) - فائدة عدم القلبية للجمهور المصوص عليها في هذا المرسوم الاستعراضي لا تنطبق في حالة وجود وزير رتب إلى إدارة إمامة على أحد الموظفين عماسة بمأامه بوظيفته .



## الفصل الثالث

### في التمسيد الاحاري

**المادة ٦٠٦ -** عندما يريد دائر ان يحصل على تمسيد حكومي او حكم ، يلزمه ان يودع دفعة الاحرار ، مربة في طلب التمسيد تشمل على اسم التمسيد و كنيته ومقامه و صنفه وعلى تصنيف المدينين ، و مبلغ الدين ، و احوال المدينين . يطلب جهره - ويجب عليه ايضاً ان يضم الى المربة ذلك الرسمي الذي يطلب تمسده او نسخة مشتملة على الصيغة التمسدية . ان الحكم الذي صدر لمصاحته .

ويعطى - يد ايصال بالمربة و لاوراق الملحقة بها .

**المادة ٦٠٧ -** ان كاتب المحكمة التي صدرت حكم هو ادى بمطالبة نسخة منه مشتملة على الصيغة ان يمدية بكتب اليها هذا الم - قامت نسخة طاقى لاصل لاصل التمسيد - ويجب ان يكون على النسخة توقيع الكاتب و ختم المحكمة .

**المادة ٦٠٨ -** لا يجوز ان يعطى الا نسخة واحدة مشتملة على الصيغة التمسدية غير انه اذا قدمت النسخة لثلاثة على الصيغة التمسدية من الفريق الذي سلمت اليه قبل ان يتمكن من تمسيد الحكم الذي صدر بمصاحته ، فيمكنه ان يحصل على نسخة اخرى تخففى حكم مستعمل يصدر بعد دعوة جميع ذوي الشأن بحسب الاحوال ، ويجب على هذا الفريق ان يقدم كميلاً ملياً ، مربة من الفريق المحكوم عليه ان الحكم لم يبعد - ولا يد الكفيل الا اذا سقط الحكم بتور ائمه القادرية ، او نفذ كنه او بعضه بلا معارضة من قبل الفريق المحكوم عليه .

**المادة ٦٠٩ -** يجب على الكاتب ان يذكر في ملف كل قضية ، تسليم كل نسخة مشتملة على الصيغة التمسدية ، وتاريخ تسليمها ، راسم الشخص الذي سلمت اليه



وإذا كانت هذه مدونة موصوفة ، ع ، فإن رئيس د ، لا يحرم ، بمسكنه د ، من طلب مدعى الأرض ، أن يقرر حالاً الفاء الحظ . لاحظ د ،

المادة ٦١٥ د ، وفي الموضع قبل إيداع استدعاء التمسيد ، وجب على الدائن أن يحدد ادعاء مدعى الفاء د ، في ورقة مدونة د ، بأن يعرف د ، أو كان لا يعرف د ، وكان عاشره في دولهم أو أنه ، فيجوز له أن يطلب حصر احتياطي ، أو أن يطلب من المحكمة تعيين قيم فائكة

### المفصل الرابع

#### في الحجز الاحتياطي

المادة ٦١٦ د ، يجوز للدائن الذي لا يثبت د ، مبرماً ، أن يقدم لرئيس دائرة الاحراء ، ورقة يطلب بها قراراً يجيز له الفاء الحجز الاحتياطي على اموال المدينين المنقولة والثابتة

ويحق له صي صبح ان قرر حصر الاحتياطي في اموال المدين في الدائرة في غير صلاحيتها

المادة ٦١٧ - رئيس د ، لا يحرم ، أو صي صبح في احوال ، صوص ما في المادة الفاء د ، أن يرفض أو يقرر بلا ع ، لا شره ، الم حيص في حصر ، أو يعمل الم حيص ورقة على قديم ادان سكاه

المادة ٦١٨ د ، يرى حصر الاحتياطي صبح ، اوعية في حصر الفاء د ، أو حصر المقاري ، و كما يجب على المدعي الفاء د ، أن يسكور حالاً قرار حيص ويلزمه ان يعرض للمحجوز عليه هذا القرار اذا طلبه

المادة ٦١٩ - إن المحضر لاحتياضي رتب موقفة اعتباراً من التي رتبهم المحضر التنفيذي أو المحضر العقاري .

المادة ٦٢٠ - يرفع المحضر لاحتياضي دأماً معه المحضر الذي إلى المحضر عليه في خلال ثمانية أيام مع ضمانة مائة ألف ليرة لا تعاد إلا من الحصول على حكمه يتخذ كد سند يبدى

المادة ٦٢١ - عند إصدار هذا الحكم وثيقة من أجل المحضر الاحتياضي (١) إلى محضر يبدى رتب محضر في فتعري المصالحات المختصة بها في محضره الذي رتب فيه المحكم تاريخاً للمحضر التنفيذي أو المحضر العقاري

المادة ٦٢٢ - يجوز لأشخاص أخرى محضرت ولا كد سنداً من المحضر من القاضي الذي قرر المحضر ، فمراً برتب في الحال ، على شرط أن يمدد كلاً من يكون مسؤولاً عن الدين التي أوجبت المحضر .

المادة ٦٢٣ - إن المحضر لاحتياضي رتب المحضر عليه راصداً يده على املاكه (٢) كما لا بد من في الوقت من سند في - في - على الاستفاد بالاملاك المحضرة احتياطاً ، وعلى دول رتبهم

المادة ٦٢٤ - إذا كانت الاموال المحضرة احتياطاً ، وموجوده بيد شخص ثالث والمأمور الذي يقوم بالمحضر يمدد إلى هذا الشخص ، ضرورة من قرار ترحيص ، وموجوده من المحضر المختص بمحضر الاموال في يده (٣)

(١) اصل الفرنسي : *de plein droit* أي : حكم

(٢) بالاصل الفرنسي : *biens* أي : أموال

(٣) بالاصل الفرنسي : *du procès verbal de saisie arrêt*

وترجم : محضر محضر مدد

## المصطلح الخامس

الحجر لدى شخص ثالث

**المادة ٦٢٥ -** الحجر لدى شخص ثالث يصدق على الديون المؤقتة من نفوذ أو شيء من المثليات تكون للمدبر المحجور عليه ، في هذه شخص ثالث وممن يوافق عليه مع لأوراق ادائية المدبر في البردصة والمصدرة في شكل استناد اصحبه هو مخالطة ، كما يطبق على لاهية القوة التي تكون السكن للمحجور عليه ، محرومة لدى شخص ثالث حسب من الاستناد

**المادة ٦٢٦ -** اذا كان المحجز مدبر في الحجر عليه ولم يوافق الموصى بطريقة المصداق والمحجز ان يحجز مدبر مدبر وفي هذه حالة يحق رئيس الاحراء ان يقرر المحجز مدبر ان يكون لدى الدائرة الاحترافية .

**المادة ٦٢٧ -** اذا لم يكن مدبر الدائن مدبر مدبر ، فان الحجر لدى شخص ثالث لا يمكن الداء الا بمقتضى قرار تخير مدبره رئيس الدائرة الاحترافية ، على عريضة .

**المادة ٦٢٨ -** اذا لم يكن الدين الاستناد ، الحجر مدبر مدبر ، فلا يمكن الحجر لدى شخص ثالث الا بمقتضى قرار مدبره مدبر ، وفي هذه حالة يحجز مدبره رئيس الاحراء ، على عريضة .

**المادة ٦٢٩ -** ان الترادفات التي يصدرها رئيس الاحراء ، لا على عريضة سواء كانت لأجل الترخيص في الحجر لدى شخص ثالث ، ولا على تقديم مبلغ الدين وقتها - يجوز له ان يوجع عنها بناء على طلب احد الدائنين ، ولا استماع اقوال المحجز والمحجور عليه وحدهما

وتوفى القضية لهذه الغاية ، الى رئيس الاحراء بالصيغة التي تقدم بها القضايا المستعجلة  
ويكون القرار الوجهي الذي يصدر في هذا الشأن ، قابلاً للاعتراض لدى محكمة  
الاستئناف

المادة ٦٣٠ - ياتى المحضر لدى شخص ثبت بوجهه الدائرة الاحرائية وهي  
تسبع ورقة المحضر الى هذا الشخص

المادة ٦٣١ - يجب ان تشمل الورقة المتقدمة ذكره من نسخة من المدعى  
واذا لم يكن هناك - له - على نسخة من قرار الاستعجال ، وان تشمل ايضاً - عند  
الاقتضاء - على صورة من قرار التقدير الوقتية وعلى تعيين المندعين ، وتسبع الدرس  
الذي كان سبباً للمحضر

المادة ٦٣٢ ( لمدة يومين ) - تسبع ورقة المحضر في  
حالات خمسة ايام الى المحضر عليه ، وفي الوقت نفسه يطلب استحضاره لاجل دعوى  
ثرت الدرس ، المحسنة التي يكون مقومه دعلاً في منطقتها

على ان الاستحضار المستعرض عليه في الفقرة السابقة يكون اختيارياً للدعوى التي  
يكون ميسره - مدعى رسمي قابل لادعاء مدعى حكومي او حكمه قضائي مكتسبة قوة  
القضية المحسنة

ويجوز للمدعى المحجوز عليه ان يطلب رفع هذا الحجز باستحضار المحضر امام رئيس  
دائرة الاحراء على الطريقة المشهورة في القضايا المستعجلة

المادة ٦٣٣ - ان كان المحجوز عليه او الشخص الثالث المحجوز عليه ، مقيماً  
في خارج اراضي الجمهورية العربية ، فلا يلزم اليه التسليم ، صيغة التي يوحىها القانون المحلي

المادة ٦٣٤ - ان سلبه المحضر لدى شخص الثالث المحجوز عليه ، يحس اندم





معرفة لمحبب من مشروعات ومجلس لى من مع الاحتفاظ بما يحق للحاز من بدل  
العدل والضرر بسبب ما أحدثه سلفك هذا الشخص من أتعاف والنفقات .

**المادة ٦٣٩ -** إذا وقع اختلاف بين مبلغ الذي صرفه الشخص الثالث  
المحبوز لديه ، والمبلغ الذي بينه الحاز ، وكان المحز لم يبره أنه ، فبطلت الدوى  
الذى هو موضوع الحيز - ويجب على أمور الأحرار عند تولد تصرف شخص الثالث  
لمحبوز لديه ، أن يبلغ الأمر إلى الحاز لتسكينه ، إلا أنه من عدم حاجة على صرفه  
دات الشخص ودفعه منه في الدقة العاقبة .

**المادة ٦٤٠ -** إن دعوى أن المحز لدى شخص ثالث ، تقدم بحكمه الجهة  
التي يوجب له المحز عليه ، ودات المحكمة أن الحيز منطبق على الأصول شكلاً  
وصحيفة ، فبطلت دعوى وسرت لشخص الثالث المحز لديه وإن لم يحضر  
المحكمة ، بل دفعه إلى أحد ضايق الحكومة ، وأحد الضرر أدلة عليه .

**المادة ٦٤١ -** إذا كان بين الحاز والشخص الثالث المحبوز لديه ، دعوى  
لخص مدعى بحرمه الشخص الثالث ، وجب على المحكمة التي رفعت الدعوى  
اثبات الحيز ، أن تؤجل الفصل إلى أن يبين مبلغ الذي المحزور

**المادة ٦٤٢ -** إذا كان لدى المحزور لدى شخص ثالث ، عجز مستحق الاداء ،  
يفضى في حكمه دات المحزور من ادعاء المدعى بالدين على يد أمور الأحرار .

**المادة ٦٤٣ -** مدعى دور الحكم باثبات المحز ، يصح الطعن بعد دات  
أن من مشاركة حازر آخر لدى الشخص الثالث .

**المادة ٦٤٤ -** بطلت حكم دات ظهر إلى لشخص الثالث المحزور لديه ،  
ويجب على هذا الشخص أن يرسا إلى دات الأحرار في خلال خمسة أيام ، لأوراق  
مالية وأشياء ، التي يجسمها لديه ، أو دعوات لأرسال وأهمل على دائرة الأحرار .

المادة ٦٤٥ - بعد ان تأخذ الدائرة لامرثرة دعوات الاعوانه ، وتوقع الاعوان  
ثلاث منها اليه الشخص الثالث ، فتقدم اولاً مال الحائز او الحائزين ثم تدرج وحده  
اذا وجد ، الى المصعوذ عليه ، ولا يجرى الترتيب الا في ، لا اذا كان ادع لا يسكنه  
لأدفا. جميع الدائرين الحائرين

المادة ٦٤٦ - حدث ان عدة محرمين من بعض ثقات اعيان على غير واحد قبل ابي حكم بنات المحرم ووقف ابي قور من ذرية لاهر - بعض من الاشراف بمحرم بن ابي الحسن الثالث وولد لاحكامه - ولد من ذرية كوفي في توريه - كل على محرمه - من الذين

المادة ٦٤٧ - المخرج من المصروفات المحسوبة عليه في حسابات المصروفات  
إذا جرى هذا التفرغ قبل الإلزام في المصروفات المحسوبة عليه.

المادة ٦٤٨ - اذا حدث بعد الجهر لدى شخص ثالث ولس كل حكمه  
تتبعات جهر او كل فرد جهر في راحة - ان يكون مع واحد من  
شخصين المحصور لدى الشخص الثالث دون التوقيع يكون بمثابة الضمة  
ان يتوقع به صريح فحده ان كل اذن في وقت وقوعه على ...  
... من الدين

المادة ٦٢٩ - ان حدث بعد اول حصر لدى شخص ثلث وثان كل حصر  
بنيات الحصر وكن قروا بحصر متبر الحصر - انه حوى اولاً فرع عن ارض ثم حصر  
في ارض ثم فرع من حصر حصره وقت ان يورج مع حصر لاول وكرهه عليه  
الحاضر الثاني

ويتم التدريب على دوره الثاني لمدة اولا - مدة حذر لاول سعدا - توزيع - سي





المادة ٦٦٠ - بقوله «أما في الأحكام» هذه «التي كانت المقولات في المحكمة المحكمة» أما إذا كانت في منطقة محكمة أخرى أو كان نقاب مدعى شخص عقبات لا حائل تحتها فيجوز التمسك بها، مروراً في الأحكام الخاصة بهذه المحكمة.

المادة ٦٦١ - إن أحاد الشخص أثبتت له حقوقاً مدعية المقولات تدعى اليوم والمساءلة التي ستؤخذ فيها تلك المقولات لأجل يوم، يجب أن يكون قبل نقل يومين، ويوجب كتاباً وصحاً.

## الفصل السادس

### في الحكم التنفيذي

المادة ٦٦٢ - الحجز التنفيذي مطبق على أي من المدعى، بقوله «التي في حياته» والأوراق المالية المستقرة ومحررة الختام، بعد كتاب المدعى.

المادة ٦٦٣ - لا بد من وجود مدعى تنفيذي للتمسك من حراً المحضر التنفيذي.

المادة ٦٦٤ - يكون المحضر التنفيذي ملائماً عندما يدرج تحت الإيعاز هذا الإنذار إلى المدعى قبل الحجز بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

المادة ٦٦٥ - على أن الرضخ في أن يمدد موصلة لرئيس دائرة الأحكام يطلبها الترخيص في الإيعاز دوائر ووضعه بحضر المحضر في وقت واحد فإذا حصل على هذا الترخيص، تنفذ وقت محضر المدعى في وقت واحد وحده إذا قام المدعون بالإيعاز في حلال ربع وشور سنة من تاريخ المحضر.



حسين ليل سر وللنفس من ثلاثة دية الى خمسة عشر يوماً او لاحدى هذين المقوتين فقط . وهذا لا يحول دون عقوبات شدتها عند ارتكاب جرائم معينة في قلوب احرار .

**المادة ٦٧٢** - يصح . دور الاحرار محضر احرار ، ويجب ان يشتمل هذا المحضر على قسمة جميع ممتلكات الدية للمحضر وادى وحدهم رضاء واضحة على قسمة الممتلكات . ويجب على دور احرار ان يكون يقيم هو او من يكلفه ، الصاديق والحرفات ودوره التي تكلفهم .

**المادة ٦٧٣** - يجب ان يصحب محضر بالقيمة من دور محضرون ان يكون محضرون عليه . وان دور محضرون عليه لا يرضى ، فليس له ان يرضى من الاموات العامة المفقده . احرار .

**المادة ٦٧٤** ( المدة بدون احرار سنة ١٩٢٥ ) - يجب على محضرون احرار ، ان يقدم احرار ان يصحبهم احراراً على اقله ، وسره في كل الاف او فقدان او امتلاك . محضرون احرار ، كل احرار لها او قسمة من ممتلكاتها . لا يرضى . محضرون احرار من شهرين الى ستين وللمعاملة من عشر ايام الى مئة . مدة ولاحدى هذين المقوتين .

**المادة ٦٧٥** - د . حدث بين الاشياء المحصورة ، فرد ، و عملة معدنية ، و عملة ورق ، او اسلحة ، او اية طائفة ، او صوت او صرخة ، او هدم الاشياء . وان وجهت في محضر ، لا تقر بين يدي احرار من يجب ان يرضى . دور احرار . وبودها الدائرة الاجرائية .

**مادة ٦٧٦** - ذلك نسخة من محضر الحيز بين يدي احرار

**مادة ٦٧٧** - في حال لا يرضى حصة التي في رضاء محضر احرار يرضى ، فمرد







**المادة ٦٩١ -** كل بيع بالمزايدة لمقولات محجورة محرراً ويبدأ به من دونه  
الذين في الحال ، فإذا منعت مأمور الأحرار مهنة المشتري ، كان مسؤولاً شخصياً  
من الأيما .

**المادة ٦٩٢ -** إذا امتنع أو منع المشتري لأحد من دونه ، فطرح بقول  
على مهنته في مزايدة جديدة تجري في الحال إذا كان دونه متطاعاً . وقد لم يردع  
ثم يقول في مزايدة ثانية ، المانع الذي كان قد مرهه لمشتري المتخلف ، فيتحمل  
هذا المشتري الفرق بين التنتين .

**المادة ٦٩٣ -** يجب الكف عن البيع عندما تبلغ قيمة الممت داراً منه  
مئة كليباً لأدار التفتت ، وأيضاً ، أطاع والدائرين الممت صف .

**المادة ٦٩٤ -** في الأحاس ، لا يجوز مدني المحجور عليه الأحرار ، بل يطرد  
الفا محر ثان على المقولات معها ، ولا يجوز له ان يصرح مدني مدنياته من  
لدى مأمور الأحرار .

**المادة ٦٩٥ -** يهدد هذا لأعراض له . الأحرار اذا بالكثافة واما بتدريج  
شعبي بوصف به محصر في حال . ويجب ان يفسر في هذا الآية احسن - من ان يروى .

**المادة ٦٩٦ -** اذا ادعى مدني المحجور التنفيذي الاول ، والى آخر المحجور عليه  
ان يطهر كان مدني وان هناك مقولات اخرى المحجور عليه لم يراه المحجور الاول  
حار لهذا الدائن بل يطالب احرار محرر عبيد جديد .

**المادة ٦٩٧ -** اذا لم يصر هذا المحجور الثاني من اكتشاف مقول جديد ،  
وان مفعله تكون على عاقب الدائن الذي أحبط في حاله .

**المادة ٦٩٨ -** وهو ممكن فانه اذا حيزت مقولات جديدة تخص المحجور الثاني





## الفصل السابع

في حجر الاستحقاق

المادة ٧٠٩ - إذا كان مدعى حق متبذر على إيمان مشعرة بوقت بعد رضاه  
وعدت في نفسه شخصاً مثلاً ١٠٠ رعد المدعى بملكه ان بطالب من ذنوبه الاخرى  
محل ١٠ حوداء مولا ١٠ ان شخصاً في حجر الاستحقاق ما به .

المادة ٧١٠ - في الاعمال التي يجوز فيه لادب الحقيقى بتمتص القبول  
الذى ان مدعى الشخص ١٠٠ مولا على ان يجوز ١٠ يجوز بدائش أيضاً ان  
بطالب الترخيص في اقام حجر الاستحقاق .

المادة ٧١١ - اتهم في حجر الاستحقاق القواعد المتبعة في الحجر الاحتياطي .

المادة ٧١٢ - ان الشخص الذي اتهم في حجر الاستحقاق وادعوا  
الذى احاله هذا الامر بملكه ان يصد ١٠٠ مولا ١٠ مستعد ر خارجى المحكمة  
المادية ولا يولد مع الحبر في مولا ١٠ لا تمتص حكمه الذي يصد .

المادة ٧١٣ - بعد انشاء المحضر المختص بحجر الاستحقاق و١٠ قافو عد ١٠  
المختصة بالحجر ١٠ يولى بطالب ان مستعد ر المدعى ١٠ مطلب ان استعدار  
محرم المال المنقول ، لدى المحكمة بداره في حلال شريعه ١٠ رعد رعد الحجر وادام  
تراجع مدة الايام التالية اصح حجر الاستحقاق حلاً .

المادة ٧١٤ - ان حكمه ثبت حجر بتمتص بانه ١٠ ل مانعون المارة  
عليه ان المحل الذي يجب ان يكون فيه ١٠ او ١٠ رعد محرمه الى ان يثبت الحقيقى

## الفصل الثامن

في حجر المود - انت تجارية

المادة ٧١٥ - يجوز للمدين المود على المودعة في المودعة  
ان يقر حجر المود على المودعة والمودعات كما هو مقرر في المودعة  
المودعة على قاعدة حجر المودى شخصاً ثانياً لا يجوز ان يلقوا الحجر على العناصر  
الاحرى المودعة من المودعة المودعة ولا على المودعة المودعة  
وإذا أراد الدائنون ان يحولوا الى نفوذ ما لديونهم من قسمة المؤسسة التجارية (١)  
فليس لهم الا ان يطلبوا اعلان افلاسهم .

## الفصل التاسع

في سبب المصادرات القائمة

المادة ٧١٦ - كانت المدة لم تفصل عن الارض ولا يجوز حجزها بمرل من  
المقارن الا في الاسبوع الستة التي تتقدم بوعده المودعة

المادة ٧١٧ - حجر المود على المودعة المودعة حجر المودعة

المادة ٧١٨ - يتقدم حجر المود المودع المودع بوضع حجره في المودعة  
المودعة المودعة ولا يقام حجره

(١) المودع المودع

l'actif de son débiteur représente par la valeur du fonds

و مودع أموال المدين التي تولف منها قيمة المؤسسة التجارية







**المادة ٧٢٨** - تعتبر دور الاحرار و يشار الى المقار الذي يواد حجره ،  
 و يوصف بمعد الحجر ، و يجب ان يشتمل على الحدس على راسه و التمييز ، و ذكر  
 الاراء الى محل المقار ، و تبين هذا المقار وفقاً لاحكام المادة ٧٢٤ - وعلى وصف  
 احادي للمدني داوود ، و وصف المحكمة التي تدعى في الحجر .

**المادة ٧٢٩** - اذا كان الحجر مداناً في وقت و حد مدة عذرات موجودة في  
 مناطق محكمة منطقة ، و يجب في لاس ان يجري شكل منها معاملة حجر على حد  
 امام المحكمة راس الش

**المادة ٧٣٠** - على انه اذا كانت مصادرات التي يواد حجره متلاصة او  
 كانت حرة من مشروع استير و حد ، و يجري في حجر واحد امام المحكمة لجهة التي  
 يكون فيه دور مشروع و في يكون فيه اكثر العذرات شدة

و اذا لم يكن مقار التي يواد حجره متلاصة او لم تكن حرة من مشروع  
 استثمار واحد ، فيمكن ان يحد و حد عليها شرط ان يكون دالة في منطقة  
 المحكمة نفسها ، و يلقى حجر واحد اذا طلة الخارج .

**المادة ٧٣١** - و يجوز في هذه حالة دور الاحرار حيث يقيم نفسه أو يوطة  
 ان شر حجر العذرات الدالة في منطقة المحكمة ، ان يستيب رة لاهل بي المحاكم  
 الاخرى في المقار الحجر ، و مصادرات الدالة في مناطقها ، و ان يطلب اليهم ارسال  
 عناصر الحجر تنص الى عذر الحجر الاهلي .

**المادة ٧٣٢** - اربعة رقبون ٨ خرج ان سنة ١٩٥٥ ، و كان حجر يقع  
 على هذه عذرات موجودة كم في منطقة المحكمة و حدة ، و حجر في يوم نفسه  
 و يقتضي حدة واحد و ان كان حجرها على حد الدول ، و منطقت ٤ فتحجر دوات  
 منه و يقتضي حجر متبعة ، و ان يجب في هذه احوال ان توصف جميع العناصر و بما





المقاري ، مع ما حاز دونه الشروط لدى نسي عليه لرأسه ، ويجب ان يشتمل على ذكر الاعمال السابقة للسلطة ، وعلى جيل القديرات ووقته ، بصدقه بحضور المحضر ، وتعيين ما لها من الحقوق وما عليها من الاعمال ، وحقوق الارتفاق ، كما هي مبينة في صحيفة المقار البينة - وتبين فيه ايضا اصل الملكية وشهر واليوم والساعة والمحل التي منهري فيها المراددة ، مع شروط البيع وتحدد في الطرح

المادة ٧٤٥ المدة بمائتين وثمانين سنة ١٩١٥ - يجب ان يكون اليوم المعلن به ايام معدة - تعيين محضر المحضر ، تعيين يوم على الاقل ، خمسة وعشرين يوما على الاقل ، واد تمسك به - قانون جيل ، اعد به خمسة ، المحضر يوم تعيين المراددة ، تاريخ لاحق بدون ان يؤثر ذلك على المعاملات السابقة

المادة ٧٤٦ المدة بمائتين وثمانين سنة ١٩١٥ - يجب ان يكون رأس دونه لاحرا ، في الطرح بان عمله معادلا لسته امثال المبلغ الذي تقدر به قيمة المقار (١) .

المادة ٧٤٧ المدة بمائتين وثمانين سنة ١٩٣١ - د ا م مقدم مرادون في ايام المعلن به ايام ، والمحكمة تمن البيع الذي خصه من قبل الطرح ثم وحصل يعاد البيع الى شهر واحد على الاقل وستة شهر على الاكثر

ويحق للمحكمة في جميع الهمومات المقارية وبازعم من كل نص مخالف ار ناهي لا يتردد مركز مديون واحدة الاقصد دة منهجه ، هذا الايام ، تحتد ، مدب تحب الطرود بدون ان تتجاوز مدة سنة تحسب من صلب المدد المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة وان تقرر ايقاف الاحالة وايضا تعديل قراوعا في المحل المقاري ، مع نقا ، كل شي ، على حاله

لا يحق للمديون الواحد ان يستفيد من هذه المهرل اذا امتنع عن دفع الفائدة

عن مدة مزاولة المهنة المدونة به - واما كمال كاداش المطالبين او لسائر السدائين ذوي  
الرهون المسجلة -

ولا يجوز في حال من الاحوال تجديد مهنة المهنة بدون رضى الدائن

وفي طلبة المصوحين عليهم في الفقرة لا - بحول تحصل محضر المحضر دون التصديق  
في غار المحضر وفي ريمه ويورع كما يورع في الفقرة يعود منها الى لمدة الزمنية تسجيل  
محضر المحضر

حلافا لاحكام المادة ٨٥٦ من قانون المحاكمات المدنية يحظر المدعي ان يرفع  
معه مذكراته حتى الآن - نظام العمل العمري ان يستعيد من المهنة التي تمسح  
تفصي الفقرة ١٤١ من المادة ٧١٢ ماسة على الوعاء - تقدم ذكره

### المرسوم الاشبه ابي رقم ٣٩

المصدر تاريخ ٣ د سنة ١٩١٠

المادة ١ - في خلال مدة الحرب - بسطت سلطة احكام المادة ١١٦ من قانون  
اصول المحاكمات المدنية من الفصل الخاص بحضر القضاة واحكام الفقرة الاولى من  
المادة ٧٤٧ من القانون سنة الفصدية بدون ١٢٠ - ١٩٣٦

ان الاحكام التالية جلست - وقت محل الاحكام -

يعيد رئيس دائرة الاحرار - في المحضر المحضر - ما يحمله - مصادا الخمسة وسبعين جزء  
من مائة من المبلغ الذي تقدر به قيمته -

اذا لم يتقدم مريرين في اليوم الذي امر به المحكمة في الطرح ما  
تحملة مصادا اربعة اشرار المبلغ الذي تقدر به قيمة العقار ثم تؤجل ميعاد البيع الى  
شهر على الاقل وثلاثة اشهر على الاكثر -

اذا لم يتقدم مريرين في هذا الميعاد في وقت المحكمة تميل المبلغ الذي تحمله من

عن الطرح وتدخل ميثاق البيع من جديد الى تاريخ مدد شرط ان لا يتجاوز مجموع المثل التي حصل عليها المجهز عليه مدة السنة المأخوذة عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٤٧ من قانون اصول المحاكمات المدنية المعدلة بقانون ٢١ ك ١ سنة ١٩٣٦ .

المادة ٢ - طبق للاحكام السابقة الذكر على الدعاوى التي هي قيد المحاكمة بتاريخ وضع هذا المرسوم موضع التنفيذ .

المادة ٧٤٨ - في المدعى عليه رجب اليوم الثامن واثنيون القادم عشر من تاريخ تسعين المحرم ، يرسل المدعي لاجل مظهر الى كل من الاشخاص السدي مع حق ميري على انقضاء يومهم ، المأخوذة الى دائرة الادعاء للاطلاع على دفعة الشروط وتوزيع المأخوذة منهم مدد المدعى في خلال ثمانية ايام تدي من تاريخ تسليمه آخر المظهر .

المادة ٧٤٩ - اما المأخوذة التي هي مدعى اخطا على هذا الوجه - ان من ادعى المدعي ، فانه يحضر الى المدعي لاجل .

المادة ٧٥٠ - اذا كان مراد من تلك المأخوذة الخطأ في المدعى عليه من مداخلات دور الشروط ، او ادخل في المدعى - مستحقة عليه ، فان رئيس الدائرة الاعرائية يحضر في المدعى ، وانقضاء ويصحب او يكمل المدعى لاقتضاء ، الدفعة المدكور .

المادة ٧٥١ - ما اذا كانت تلك المأخوذة تختص بقومية دور المدعى فيصبح رئيس الدائرة الاعرائية هذا المدعى او يسمع مقدمها ان من الواجب عليه ان يطلب من المحكمة مدسة في المدعى ، ابطال ذلك المدعى ويرسل مأخوذة الاجراء هذا التلخيص مكتاب ، مضمون مصحوب بطلب ابطال .

**المادة ٧٥٢** - ان دفتر الشروط كسواء أصبحه وليس الاحر . أم لم يصححه  
يصحح غير قابل للتغيير بعد انقضاء مهلة الايام الثمانية المخصوص عليها في المادة ٧٤٨

**المادة ٧٥٣** - بعد عدله من دور الاحراء خلاصة من دفتر الشروط يشترها  
اذا نصيعة علاء في اوراق امينة شر الاعلانات القضائية كدواء نصيعة وشورات  
تلتصق في الطريق العامة . ويجب ان يكون الشرع على هدى الوحي قبل التوايسته  
ثلاثة ايام على الاكثر وبكمية عشرة يوه على الاقل

**المادة ٧٥٤** - يجب ان يحسن انش الحلاصة بدرجة المحر وتاريخ تصديقه  
وتعيين محرر والمحمول عليه كورب المفا كما يستعاد من محرر المحر كواشش  
الذي حدد للصرح ، ووجوده في يد المحر كورب المفا التي يجب على  
المشتري دفعها عليه ، بعد ان يمن ونفس الاحراء عليها .

**المادة ٧٥٥** - ان راس دائرة الاحراء هو الذي من عدد الشرائ في اخر نند  
تدعى جمع الامور المحجوزة ووجوده من الشرائ كما يمن عدد الشرائ التي تلتصق  
على حد ب

**المادة ٧٥٦** - يجب في كل حال ان تلتصق علامات البيع في الا كمن لا يسهة  
على الاقل :

- ١ - مقام المحجوز عليه
- ٢ - اوراق الشرائ المحجوزة
- ٣ - دار البدية ، ووجودها كمن . ووجوده ، وعلى باب مدخل المحر في  
عمل وجود القار .
- ٤ - راحة الاعلانات في دائرة المحكمة التي تجري لايها . علامات البيع

**المادة ٧٥٧** - رضى المأشور في ذيل نسخة من الاعلان ، محصراً بنسب فيه ان الاعلان ألحق في الاماكن المختصة المسماة وما تقدم ، ولا حاجة الى تفصيل

**المادة ٧٥٨** - تقدم المراسلة في جلسة خاصة تفقد المحكمة المدنية ، ايادي المشرع ما يسهل مردد مبلغ من المخرج وتجرى المراسلة تساعداً ويعود للرئيس من حسن حداً أدنى لكل مورد

**المادة ٧٥٩** - تقرر الاحالة الى المزايدة الاخير الذي عرض الثمن او على

**المادة ٧٦٠** - كل شخص يورد الدخول في ايدة يجب عليه ، قبل اشروع فيه ، ان يفتت لذاته الاحراء او تقديم كفاية رافية ، واما ايدوع مبلغ مبادل الثمن المطروح في احد المصارف التابعة من الحكومة ، فتنطه دائرة الاحراء شهادة بمرور لدى المحكمة لاجل قوة في المراسلة

ويجب ايضاً على هذا الشخص ان يورد في السيرة التي تنفذ بها المحكمة اذا لم يكن مقبلاً فيه ، والا لم يمارس المحكمة قماراً عتباراً به .

**المادة ٧٦١** - كل زيادة ولو باطالة ، سقط لزاده التي ساقته

**المادة ٧٦٢** ( المعدلة بقانون ٨ حزيران سنة ١٩١٥ ) - من صدور حكمه اذ يصح للاحالة ، بحق من يخطر بمحور عليه الذي يعي بوجهه ، على المقار بموجب احلافه يظرف ثمان مائة واذا امتنع ، فارتضى دائرة الاحراء ان يجرحه ، بواسطة القوة العامة

واذا وجد في المحل لمصلحة اموال او اشخاص شخص المحور عليه وتحت ايامه اليه اسب ما ورفض - ثلاثاً ١٠ - بوضع تحت يد حارس ويسبق اسعد عليه لزوم احده



أيام في دولة ثلاثة أيام. وبعد ذلك تنع في المزمدة العديدة فيقطع من ثمنها صاريد  
المعدولة والمزينة ويخص الخيامة حاجته يعلم اليه عند الطلب .

المادة ٧٦٣ - في خلال عشرين يوماً بعدى من تاريخ الاحالة يجب على  
المشتري ان يدفع لدية الاحراء كجسيم المبالغه في عيبه وتودعه **حد المصارف**  
المعدولة من الحكومة. ومن دفعه منها الاثران **الحد** في المصارف الخاصة التي  
فرص عليه دفعه الشروط وكل خلاف في هذا الشأن يدفعه في رئيس دائرة الاحراء  
منه لا اعتبار تحت الاستناد لدى المحكمة لادوية

المادة ٧٦٤ - ان لادوية المدعوه على وكيل ايده لا تقبل دعواه  
ولا استئناف .

المادة ٧٦٥ - ان قرار الاحالة لا يقبل الاعتراض

على انه يجوز في خلال خمسة ايام من تاريخ الطعن به ومن اجل عيب في جميعه  
فقط ان يدفع الى المحكمة الاستئناف نقدي . وقوة استعصار لثلاثة ايام كالمادة  
فحصل في شأنه بقرار لا يقبل الاعتراض .

المادة ٧٦٦ (المعدلة بمقانون ٨ جريار سنة ١٩٠٥) - يجب قرار الاحالة في  
العمل المعاري . في طلب دائره الاحراء بعد اكماله قوه القضية المحكمة . وبعد  
ان يدفع المشتري الثمن

المادة ٧٦٧ - بعد اليوم الذي في الاحالة ، حق الرابضين الذين لم يوس عليهم  
المراد ، ان يستردوا مبلغ الوديعة التي اودعوها لاجل الدخول في المزايدة .

المادة ٧٦٨ - لا احالة نحن من المعار جميع قود الامتيازات والرهون  
ودعوى الاما ، التي تكون الاشخاص الذين اخطروا بموجب اصلاح على دفعه شروط  
وكم سفي الحقوق المتفرقة من حق الملكية كحق الاستقار وحق الارتفاق وغيرها

الحمد لله

الأنفوس في رئة في الحمار القاري

المادة ٧٦٩ - يحدد ان يشطب قيد الحجز العقاري بناء على طلب المأجر اذا  
اتفق على شطبه مع المجهز عليه

وہیچاں اسرار کدود و ہر تی حضرت ، فرمایا : ہاں لاہر زبانی

المادة ٧٧٠ د كبت اوق لاحد ربحو لاهلا الى دفتر اشروحه  
قد ارسلت ، فلا يمكن سحب ايد خطره الى توى د من الدين ربحو الهمه .

المادة ٧٧٨ اذا كان حارس بنية امة ممددة الحديقة من الاسباب  
ساحدي معالاب في اهل دنوية و كان هذا الحارس ممدد ساحدي معالاب من  
مدمم صاحب امانة حتى يدرج شكله في دفتر في الاخرة او حول سنة تصليفي  
ان صاحب من نفس الدنوية لا يرسله ان د. صاحب البسم الحصري وحده وأن يذره  
ان هذا الحارس في حديقته ان يوصل ان د. حارس في امانة د. ك. حارس  
في الامور امة محلة

المادة ۷۷۲ - لا يمكن فصل ما يوجد في الدور المأجور من ممتلكات المالك

الخامسة ٧٧٣ - ذكر حكمه في قضية لأمانة على محمد بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن جسيم  
جسيم أوراق المعاملة إلى أمانة بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن جسيم بن يوسف بن جسيم

المادة ٧٧٤ - المادلا مغلان و ملائكة محمد انعامي بهمنی - مغلان لی ان  
تقرر الاحاله .

المادة ٧٧٥ - ترفع دعوى الابطال في المحكمة المدنية ، ولا توقف المدعاة بحري المحرز الا ادارت المحكمة من المواقف ان تأمر بايقافه لاسباب هامة

المادة ٧٧٦ - اد احكم بابطال احدى المعاملات ، ان البطلان يزدي الى بطلان جميع المعاملات التي لحقتها

المادة ٧٧٧ - ان احكم برد طلب الابطال يقضي ايضاً ، عند الاقتضاء ، مواصلة الاجراء ، ويجوز ان يقضي بتطبيق المادتين ٣١ و ٣٢

المادة ٧٧٨ - يجوز لكل شخص في خلال ايام المدة التي تلي الاحالة ، ان يقدم مذكرة الاجراء ، صريح يعرض به ديانته على الثمن .

المادة ٧٧٩ - يجب على ما من الزيادة ان يقطع في مذكرته ، على نفسه دونه يشترى لغيره ثمن بربو من الثمن الاصلي المقرر في المادة ١٠ بحدود مائة

المادة ٧٨٠ (المادة ١٠٠٠ من قانون ٨ حزيران - سنة ١٩٦٥ ) لا يقبل - دور الاجراء عرض الزيادة الا اذا قدم الزيد كدعة وفيية او اودع حراجه احد المعروضين الزيادة من الحكومة . ملحقاً ببدل الثمن الاصلي المقرر والاحالة وفيية الزيادة .

ويجب على الزائد ان يذكر ايضاً في تصريحه انه اختار ما في احده التي ترفع به المحكمة اذا لم يكن - فيها ، والا عد حقا قم هذه المحكمة . قاماً بختار له

المادة ٧٨١ - في خلال الاربعة الثلاثة التي تلي التصريح بعرض الزيادة ، يجب على ماود الاجراء ان يبلغ هذا التصريح الى المشتري والا - يدفع اربعة من خمس الى خمس وعشرين له . له .

المادة ٧٨٢ - يجب ان تحري قبل الزيادة الاضافة ، مائة الشتر معها التي



المادة ٧٩٠ - راعاه اتي به في هذه الماشية في المساكن نفلي حقوقه  
و راعاه قومه على واحد راعاه . شخص راعاه به ثلث الاوجه .

**المادة ٧٩١ -** إذا جرى البيع في المزايعة التي تقدم على مهلة، يشتري السلك  
بمبلغ يربو على المبلغ الذي كانت له رصده الأولى ولا مدأة. يشتري السلك الأ  
ربع مشتري حصة من صفاء ولا يستعد مشتري ما كل من فرق الشئ من  
تكون الاستعداد للاداء ولا شئ لا يجوز.

[illegible]

العدد ٧٩٣ - ان امر من دلي عمده في كل حاشية من كل صفا

الماء الثاني

$\mu_{\text{eff}} = \mu \left( 1 - \frac{1}{2} \frac{1}{\mu} \right) = \mu - \frac{1}{2}$

المادة ٧٩٤ - إذا أصدرت محكمة من هذه المحاكم في بيع الأموال  
المضمونة بمكفوف مبيع أو غير ذلك من الأحكام والمبادئ الأخرى التي  
تدريجها في قانونها أو في غيرها من القوانين المتعلقة بأحوالهم أو المتأخرين إذا  
وجدوا في ذلك ما يضرهم للمنافعة لا سيما في الأمور التي يرسل في قوتها  
تسكن من أوقات في حلالها لا تتصور عشرة يوم من تبيع إليه ، سداً إلى  
كل دين على من في القدي وتحت فيه أودية لمصوص عليها في المادة ٧٩٣

وتكون قيمة هذا السند مضافة لما يجب لذلك الدائن . ومن ايدي التي يجوز ما به  
سداً بالباقي اذا كانت هناك بقية .

واذا كانت الحال على خلاف ما تقدم ، فتجوز معه التوزيع

**المادة ٧٩٥ -** يرسد من الاعراء من ماله ، وعلى من احد  
الائتماني ، في حلال عشرة مائة من ماله في ماله ، على من احد  
او من التوزيع الذي فيه قرابة او احد من ماله في ماله ، على من احد  
مضرة او من جميع ذوي الحقوق مضرة . ومن ذلك ما يجب عليه ان يرسد  
على الطريقة نفسها في حلال ثمانية مائة . طالب الاعاء يرسد فيه ان يرسد .

**المادة ٧٩٦ -** في حلال الايام عشرة اتي سبي ماله ، او من الاعاء ، طالب  
الاعاء ، يرسد هذا المبلغ ذوي الحقوق سكر . مضرة . ومن ذلك ما يجب عليه ان يرسد  
وتحت ان يرسد ايها المبلغ من ماله لا يتجاوز في اربعة ايام من خمسة ايام على الاقل  
وان يطلب منه في المدة مائة مائة . ومن ذلك ما يجب عليه ان يرسد .

**المادة ٧٩٧ -** يجوز ان يكون من ماله ، وكلاهما ، على من احد  
عليه ان يرسد . ثم يرسد ما ذكر الاعاء ، على ان يكون المبلغ الذي وجهه للتوزيع ، على  
فيه الاولوية لبقية التوزيع ثم لا يرسد منه ، ثم يرسد من ماله ، وبعده  
لا يصح الديون المضافة الذي ظهر له حقوقه . فله ان يرسد من ماله ، فله ان يرسد  
كلما من هؤلاء الدائنين المدينين ان يرسد حقه

ورسده من الاعراء ، والعوضات التي يرسد في حاليه على ان يرسد

**المادة ٧٩٨ -** لا يمكن ماله لآخر ، من حصول على ماله جميع دائني  
فيطلب منهم التوقيع على لائحة التوزيع فتصح به

**المادة ٧٩٩ -** وانما يتم الاتفاق لا على امر من الاعاء ، فله ان يرسد .

الآخر ، هذا لانفسى طريق التوقيف امتدت لجميع ادوية الى الداءين من وافق  
الحليم على وضعهم في المادة الاولى - اما اذا على صندوق المصروف الذي سميت  
اليه الودعة

المادة ٨٠٠ - وهذا ظهر ان على من علامه تنظيمه وبديهي انه لو الى  
بعد احتياج حري في حال حاجة الى على لا يشك كحضور رئيس المارة لاجرائه

المادة ٨٠١ المصلحة بقسم المارة ١٠٠٠٠ ان يجب احد الدائرين  
في يحول دون سوية المارة اذا كانت هذه المادة لا تضمن اذا سوية كالأ

وهذا انما هو الذي في فرض عناية من حسن نية الى جميع المارة بقصى  
المارة في ذاته لآخر ، كل ارجوع الى كل هذه المارة في المارة على به  
يعد الى كمال المارة في المارة في المارة

المادة ٨٠٢ بعد ان سمع رئيس المارة لاجرائه في المارة في المارة  
ويثبت في التوقيف بسمه ، بسمه هو فقه لاجرائه في المارة في المارة في المارة  
الدائرين في حال لاجرائه في المارة في المارة في المارة

المادة ٨٠٣ بحق كمال الدائرين والمارة في المارة في المارة في المارة  
من تاريخ وصوله ، ان يثبت على لاجرائه في المارة في المارة في المارة  
المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة

المادة ٨٠٤ جميع المارة في المارة في المارة في المارة في المارة  
والمارة في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة  
في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة

المادة ٨٠٥ - تنفيذاً للمادة ١٠٠٠ ، سواء كان حياً وقد ثبت ، بسمه في المارة

لاحراً الى كل دائري - ساءم دلاً بمسح حصته على صديق ، صرف لدى زودع  
فيه المسال

**المادة ٨٠٦ -** اذا كان للدائن مرتين او اكثر حق لا ودية في موديم الثمن  
الناسي عن سبع لئك احد عليه ارض او رس عليه الاثير ، وان هذا  
يقضى به حق سطلية كدائن عدي لاساءة ، حمية دسرة عند توزيع الثمن حصان  
يتم بقية الاك المديون

ويصل اشارة الدائن في توزيع هذا الثمن به سبع احد موديم في الادوية  
الاء الاك اخرى احصية لارهن او الاثير ، لا يمكن حقيس حصته حتى لا  
يقضى في آخر الامر اكثرت بحسبه

**المادة ٨٠٧ -** اذا كانت الاملاك موهوبة لمدعيين او لغيرهم  
اثير به ، لم يكن قد يمتد منه ودية موهبة ، فلكم ديون ، وان الدائن المدين  
او امة ومدي ، وان يخصص راسه عليه ، ان يخصص مدني مدي

وان استوفى دُر المدعي مدد محكمه ، به من رهن ، موديم موهبة موديل  
مجموع ، به من الدين ، وانها اذا اضطر الى ما يقضى في الدية الاول نحو هذا  
لدى ، وان الرائدة توزع مائة دور لآخر ، وساء على مدانه ، ان اشتراكوا  
في التوزيع الاول

**المادة ٨٠٨ -** اذا اقيمت هذه جعور على امدة الاك لآخر موديم  
اماله الاشارة من به الاملاك المحبورة تحسبه ، على قدر المستطاع ، في محبورة واحدة  
وتوزع توزيعاً واحداً



## الباب الثالث

### في الحبس التنفيذي

المادة ٨٠٩ المادة رقم ١٦ من قانون ٧ حزيران ١٩٣٧  
والمرسوم الصادر في ١١ آذار ١٩٤٠ تاريخ ١٢ نيسان سنة ١٩٤٠ - إذا حكم  
على مدعى ما به سبيل المصلح وحرر حرره جرائي ارتكبه في حق المدعى أو لحرم  
مدعى ارتكبه أو كان مدعى بحق المدعى يطلب منه الحصول على بدل  
المصلح وادبرر والمعت (الفقرة الأولى من المادة ١ من قانون ١٦ أيار  
سنة ١٩٣٥)

وحيث إن المدعى المدعى والمزوجة المحكوم لها مؤجل المهر أو بائنة (الدرطة)  
في حالة فسخ عقد الزواج أو الحكم بفسخ المهر أو الدائم أو الدائم يطلب حبس  
مدعى المدعى من الأقاليم المستعرة ولم يحدد ذلك المهر أو تلك البائنة (الدوطة)  
وكذلك يحرم حبس المدعى عليه أي مدعى عليه الولد القاصر إلى الشخص الذي  
عهد إليه بحفظه بغيره بموجب حكم قضائي

المادة ٨١٠ من قانون ٧ حزيران سنة ١٩٣٧  
تتمتع المرأة المدعى عليه أي مدعى عليه الولد القاصر إلى الشخص الذي  
عهد إليه بحفظه بغيره بموجب حكم قضائي

وفي هذه الحالة لا يحسب الحبس بقرار صادر من رئيس دائرة  
الأحوال المدنية على طلب الدائن ومن غير رسوم ولا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس ستة  
أشهر ولا تقل عن عشرة ماه

من المدعى على حبس مدة الفقرة السابقة يجوز حبسه مجدداً بقتضي قرار جديد  
من أجل الأقاليم المستعرة بعد تاريخ حسمه لاحقاً للمرسوم الصادر في ١١ آذار ١٩٤٠  
لصدره بتاريخ ٧ نيسان سنة ١٩٤٠

الخارفة ٨٩٠ يرضى الدين عن مرسومه . فاعلم . في . . .  
تعليم الحكيم ، و يندره بقصص و زعماء مودعه عند سبيع الحكيم

المادة ٨١١ - بعد القضاء خمسة أيام يلتزم المدينون من دفع ديونهم إلى المحكمة المدنية ، اعداد من عيّن المدعيون بعد ان كانت في قفله

اخافة ٨١٢ - موقف المديون بناء على امر  
ويعطى عليه اذ كان شخص محسوس في حكمه

المادة ٨١٣ - كل قائد وشاع قد توفيه ان يصدر قرار من محكمة  
صفه كونه صاحب الامور المستعينة قد صدر للفرنسي ان شارع مدونة الزامه  
حسبه م رابع ، ونسكه ان يصدر قراراً مطابق - رابع

المادة ٨١٤ لا يطبق حسن التصديقي من لا يصدق الذي قرر به  
من خمس عشرة سنة ، وتزيد على خمس وستين سنة ، ولا على اشخاص  
مرحوماء ، الاملاك جارية في حقهم ، ولا على الذين هم من هود فساد  
( اي خط بسمة ) ، ولا على زوج النساء

المادة ٨١٥ - إذا كان الزوج وارثاً لزوجته أو لوالدها، فإنها لا يجوز أن يتأهلها الحرس النعدي في وقت و بعد .

الطراز ٨١٦ - يكون منه خمس على خمسة وربع ثلثي + وهي عشرة دنانير  
كان اطلع الحكومه به لا يتجاوز خمس + انه - به - و به - وشهر واحد ان كان  
اسمع بخلاف بين خمس وخمس وعشرين ايده - وشهران - ان كان بين خمس وعشرين

١. لا طبق هذه المادة على ذوات حمة وهر ورك مد ابي حنيفة و...

وعمدة من ايام وثلاثة اشهر : كان من عمدة خمسة وثمانية بركة - واربعة اشهر : كان  
من ستة وثمانية اشهر : وثمانية اشهر : كل سنة ينحدر عسدا احد : ولا تجب مدة  
احس : نظر الى اصل الذي فقط دل بالنظر الى المحدثات والنفقات ايضا <sup>(١)</sup>

المادة ٨١٧ - عوت لاعائه في مدة احس : فيدي شكرا على الدولة ،  
ومضى : حق لمرور على المحكوم عليه : ان يصح اليه

المادة ٨١٨ - ينبغي احس التعمير

د : ارفى المحكوم عليه دية او دفعه شخص آخر : او رضى  
الدائن من ينبغي سيرة : فتمضى بمرجع بقدمه الدائن لدائرة  
لاحدا : ولا يلا : في البينة العامة

٢ - اذا بلغ المحكوم عليه خدمة والسنتين من العمر

٣ - قد قدم المحكوم عليه كميلا : فتمضى عند الكمل على نفسه  
مردا بالانقضاء في حلال ثمانية ايام

مادة ٨١٩ - ان المحكوم عليه المحس : على طلب احد الدائن : يمكن  
ادعؤه في المحس بنا : على طلب يقدمه دائن آخر للزيادة العامة وفاقا لاحكام المادة ٨١١

مادة ٨٢٠ - الجمع أو التمس : في فقط الاحكام الجزئية ليس له  
معدل في المحس الذي ينفذ بنا : على طلب احد الدائنين

(١) : ان المحس مدة على دعوى التمس والميراث : ان يمسق عليه : مدة ٨٥٩ ايام

## الكتاب السادس

في مسائل مختصة بحكم

المادة ٨٢١ - في العدد مدى و عدد مدى يجوز للمنفعة قدس ان يتفقوا في  
بهم على ان اشكالات التي تنشأ عن مدى العدد أو من بعده تكون بواسطة المحكمين

المادة ٨٢٢ - وبهم ان يتفقوا بعد على ان حدث اشكالات كل ودة  
لاحكام قانون اجني او لفرع اجني

المادة ٨٢٣ - صرح المدة التحكيمية لجميع لاحكام القانون مدى لجميع  
له مفاهيم المقد

المادة ٨٢٤ - معرفة التحكيمية لغة للفرع الذي يستصدر منه حق مدى  
احدى المحكمين ، ان يتفرع مدعى لفرع مدعى الاصلاحه

المادة ٨٢٥ - ان الفقرة التحكيمية على كل فريق من المدعى قدس انه اد  
لفريق الآخر بوجوب عدد حق تحكيمية قضائي ، وصرح به مشكلة شأت عن المقد ،  
على هيئة تحكيمية

المادة ٨٢٦ - فاذا رفض الفريق المدعى كل للفريق الآخر ان يستعصره لدى  
المحكمة المدنية ، فتحكم عليه بدين مخصص وانصر اذا كانت الفقرة التحكيمية  
صاحقة وفي هذه حال معين حكم للمدعى عليه بجهة لعدول عقد تحكيمية مطبق  
على اوجبه عليه معرفة التحكيمية ، و قد نصت المادة واثبت للمدعى عليه مقرر  
على ارفض ، فتحكم المحكمة بدين مدعي في الا - من

المادة ٨٢٧ - إذا كان هناك عذر تحكيمي ، ودمت فدين ان يتقوا على  
إثباته عند تحكيم مرض المشتكى التي خلقت من أجله ، على هيئة تحكيمية

المادة ٨٢٨ إلى ٨٣٠. انعقد التحكيم في الأمور التي متنازع فيها  
أهمية مادية للمصلحة. في رابع ذل للمصلحة لا يوجد من أحد المباداة ٢٠٨ أو  
غيرها من النصوص القانونية أو بقدر المادة العامة مظهرها.

الادارة ٨٢٩ - عن ر يجوز ان يقدّم المحكمي المألة وادارة فيسرع  
عليها وان يمدد بين المحكمين او المحكمين مع تعيين حرمهم ويجوز ان يمدد  
بمن يصدق قانون حي و و حي ولا يجوز ان يمدد بغيره ولا يقران

المادة ٨٣٠ - كل من يقضي اية شتمين حكم فرد ، او يقضي من كل  
فرق كذا ، من حكمه وفي هذه حالة من حكمه ، فاعادى حكماً اطلاق  
يكون له اذنب امره ، وداو من حكمه ، فاعادى من الاطلاق الى اعتبار  
حكمه الا انه في هذه ، يقضي من من الحكمه ، فاعادى على طاب الاطلاق  
من المرفق

قائمة ٨٣١ -- مصلحة في عهد الفرار بغيره الذكر ، فكور لانس  
الحكمة التي كانت ذات صلاحية لود وعود العقد التحكيمى أو لنفس المحكمة  
الموحد في . تسمى "صبي صالح" الذي كان صاحب صلاحية لود وعود ذلك العقد

الحاقه ۸۳۲ جو ان میں الفہرہ النسخیہ قدسہ لکھی اور لکھتے  
تھیں صفتہم و اس میں الفہرہ کی اس تہہ ہوتی ہے علی وجہ جو

المادة ٨٣٣ - بعد ان نصفي بعد التحكيم عادي و نتحكم  
مطلق و بعد قيام الشك بعد ان مراد الحكم عادي

المادة ٨٣٤ - في التعكيم الصادر بحق محكوم، فروع الف ب و و حصول  
المحاكمة اذا لم يتمكس من لتدفع بين المتدعين

المادة ٨٣٥ - لا يكون للقرار التعكيمي قوة من دقة لاداء اكله  
صحة التبعيد وهو مكتوب في الصيغة قرار يصدره رئيس محكمة ب على طلب  
في هذا الشأن اذا كان التعكيم قد جرى في ارضي الجمهورية او في

المادة ٨٣٦ - ان لشكلا ان اتى به من عند لقرار التعكيمي اتصال  
في محكمة اوصي سي صدر قرار يصححه المحكمة

المادة ٨٣٧ - ان لقرار التعكيمي في ان للاقتراض ولكانه  
الاستئناف في الدوام اما لدى المحكمة المدنية اذا كان الخلاف - لولا وجود  
التعكيمي من خصائص المحكمة الصلحية او اما لدى محكمة الاستئناف

على ان الاستئناف يحكم لهم المدول من الاستئناف في عقد التعكيم او بعد  
صدور قرار التعكيمي

المادة ٨٣٨ لا يجوز شخص ان يطلب التماس ولا ان يستعرض  
« اقتراض القبر »

المادة ٨٣٩ لا يجوز طلب إعادة المحاكمة لاني لاحوال المنصوص عليها في  
القرارات ١ و ٥ و ٦ و ٧ من المادة ٥٣٧ وهذه الطلب للمحكمة الصالحة  
اقبول الاستئناف (١)

(١) « اصل الفرنسي »

la juridiction qui est été compétente pour recevoir d'appel

وعرضها : المحكمة التي كانت مألقة لقبول الاستئناف



وحيث انه اذا كان المحكوم من حري في نفس الامر صدرت من المحاكمات  
 Ordonnance sur requête المادة ٨٣٥ من قانون المرافعة  
 دعوة الفريق لطوب صدق هذا قرار وصدور بمرفوعه .

وحيث انه لا يمكن من المرفوع . . . . .  
 وحيث انه لا يمكن من المرفوع . . . . .  
 صدور القرار الذي يطالب الصفة التعديدية بل . . . . .

#### المادة ٨٤٠ -

وبعد الاستماع الى طرفي الخصومة يستقر تقرير وادى بمسألة عدم . . . . .  
 قرار من جهة المحضر في المادة ٨٤٠ من قانون اصول المحاكمات المدنية لاغاة  
 دعوى الاطال تكون من تاريخ . . . . .  
 قرار اصلي في قصر التولية في بيروت في ٢٨ آذار سنة ١٩٢٥

المادة ٨٤١ - ان العهد التشريعي يفي بمسألة . . . . .  
 قيد الاستئناف او قيد إعادة المحاكمة . وهو بعد ثناء مدول عليه . . . . .  
 التشريعي الذي سيصدر لا يكون قابلاً له طرفة من صون المرافعة . وبعض  
 الصيغة التعديدية من قبل الرئيس لاداء المسألة . . . . .  
 قضائياً بتدبير الرئيس الاول . ان مشكلات التعديدية تقدم مباشرة الى المحكمة  
 المشار اليها .

المادة ٨٤٢ - يجب على المحاكمات . . . . .  
 يلي قوامهم وحائهم اذا كان العهد التشريعي . . . . .  
 وادى قراره .

(١) اصول المرافعة .

*Il vaut désistement de ces voies de recours*

وهو بعد ثناء مدول عن طريق المرافعة فائز



أحرر ، لتحقيق ، لإلزامهم أن يوصلوا القضية في خلال احمدة عشر يوماً ، حتى يلى احراء  
هذا المحقق

المادة ٨٤٣ - كل حكم قدس وظيفة ثم راض الليم ، من غير ان يعفيه  
او يفت ، او تحب من افضل في خلال اربعة اصدوص عليهم ، يمكن لحكم عليه  
باداء بدل العطل والضرر المدمي

المادة ٨٤٤ - احراء ، لا احراء ، مدم ار كرو ، ودع لحكم اقرار التحكيم  
بدي المحكمة ي بادء رئيسها عنه قرار الصحة التمهيدية ، وسلم الى طاعهم  
سنة اصال

المادة ٨٤٥ - يعوز عزل الحكم باتفاق الفريقين

المادة ٨٤٦ - ان الحكم الذي يصع من وظيفة لسبب من الاسباب يستدل  
حكم آخر ، عليه المرفق الذي ، الحكم الاول ، واذا كان حكماً اضافياً تولى  
المرفقان تعيين حلفه ، وادام ينفذ ، عليه رئيس المحكمة .

المادة ٨٤٧ - اذا كان المدم التحكيمي قد ص على تعيين حكم فرد ،  
و نطلع عد الحكم من وظيفة ، حتى يمكن فرض ان يمدل من الحكم

المادة ٨٤٨ - اذا كان المدم التحكيمي بقصي تعيين حكم او عدة محكمين  
مطلقين ، و هم يحكمون منصى لا صاف دون ان يتقيدوا باحكام القاري و حول  
لحاكمة ، وقرادهم لا يكون قاطلاً الاستئناف .

على ، يرمى في الرسم طلب اعادة المحاكمة واقامة دعوى الابطال المصوص  
عليها في المادة ٨٤٠ .

المادة ٨٤٩ - ان القرارات التحكيمية التي تصدر في بلاد احمية تكون  
شادة لا حكم الاحدة مدم ، فيما يتعلق بقوه القضية المحكمة والقوة لتهدية

## في المرض الفعلي ، والإيداع

المادة ٨٥٠ - ان المدبوت دي يرد - ودافاً لاحكام المادة ٢٩١ من قانون  
الوجبات والعقود - ان يردى - دونه ، يعرض عرت فعلة الشيء ، او المبلغ الذي يردى  
به مديون به ، ويجرى هذا الموضع على مد السكك الحديدية ، فاصح له كدراً .

المادة ٨٥١ - بين هذا الموضع الشيء المروض وقصداد التقود ، ويتضمن  
ذكره ول او ارض ، وها اذ كان الدائن قد وقع و راض التوقيع او صرح به  
لا يستطاع ان يوقع .

المادة ٨٥٢ - ان لا يضمن من هذا الموضع الدائن .

المادة ٨٥٣ - اذا ابنى الدائن قبل ارض ارض للمدبوت ، ككي يردى  
دونه ، ان يودع مبلغ و الشيء المروض دي مصرف او موصيه اقليم حكومية

المادة ٨٥٤ - ان لا يردى اني قد صر ، كانت لاش صفة ارض و لا ايداع  
و لا مصلح ، تراهم و دافاً للموضع الموصوفة لادى لاصية

المادة ٨٥٥ - ان حكمه الفاضي صفة ارض قرر و كان لا بداع  
يتم بعد - ان الشيء او المبلغ المروض بعد مداه راجع الدائن عن ماله

## احكام موقفة

المادة ٨٥٦ - ان موصيه ارض في المقارنات ي و يطبق عليه نظام المص  
المقاري ، معنى خاصة لاشعاع السرق

١ - خلاف هذه المادة من ٢٠١ من اذ ٧٤٧ ، قانون محاكم مدنية  
لدرجتي القدس ام محكم عازم ، عدم الدائن مقرر ارض ٢٠١ من مقارنات ٢١ له  
سنة ١٩٣٦ الواردة فيها بذيول المادة ٧٤٣

### المادة ٨٥٧ - أقيمت وتنقذ المادة

قانون أصول المحاكمات العمومية الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٣٢١  
والقانون العمومي المتعلق بالمحاكمة الصلحية والصادر في ١١ مارس سنة ١٣٢٩  
- وقانون الأحكام العرفية الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٠ مع لائحة مكملة  
نصت عليه المادة السابقة  
و- امر المصالح الاشتراكية الأخرى التي تخالف أحكام هذه القوانين أو لا  
تتفق معها

### المادة ٨٥٨ - لم يبدل شيء من أحكام القانون الثاني المتعلق بالمسؤولية الصادر

في ١٧ شوال سنة ١٣٢٨

### المادة ٨٥٩ - يوضع هذا القانون موضع الأحكام المذكورة من التاريخ الذي يحدده

الوزير المختص بالعدل والعدل

بمصرات في ١٣٣٣

الامضاء : سائر دباس

مدير المندوب

الامضاء : سامي الخوري

صدق بمقتضى القرار عدد ٢٨ L R ١٣٣٣

في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣

الامضاء : ه. بونو

## قرار عدد ٤٨ ل.ر. ( لسان ٧٢ )

صادر في ٢٨ ايار سنة ١٩٣٣

في تصديق المرسوم الاشتراعي رقم ٧٢ ل.ر. المؤرخ في اول شباط  
سنة ١٩٣٣ والمسمى: قانون اصول المحاكمات المدنية

ان المعروض اعمى للجمهورية الفرنسية

صدر على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخ الاول في ٢٣ تشرين الثاني  
سنة ١٩٣٠ والثاني في ٣ ايلول سنة ١٩٢٦

وتنص على قرار المعروض المسمى عدد ٥٥ ل.ر. المؤرخ في ٩ ايار سنة ١٩٣٢  
ولتتخذ تصديقاً له

يقرر ما يأتي

المادة الاولى - صدر المرسوم الاشراعي الصادر من رئيس الجمهورية الفرنسية  
رئيس الحكومة تحت رقم ٧٢ ل.ر. المؤرخ في اول شباط سنة ١٩٣٣ والمسمى: قانون  
اصول المحاكمات المدنية

المادة الثانية - مادة ١٠٥٠، يلغى في عينة المادة ١٥٧، والمادة ١٥٩ وما ردها  
الى عينة المادة ١٧٣ من قرار المعروض المسمى عدد ٣٣٣٩ المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني  
سنة ١٩٣٠ والقاضي بتظيم الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية، وايضاً المادة  
١٦٨ من القرار عدد ١٠٢ ل.ر. المؤرخ في ٦ آب سنة ١٩٣٢ والادبي بتعديل احكام  
القرار ٣٣٣٩ - يكتفى عن تطبيقها في راضي الجمهورية المدنية مفسد اليوم الذي  
يتبدى، فيه اعمى قانون اصول المحاكمات المدنية المصدق ل.ر. القرار

على ان يحكم الفصل الثالث : الجزء الثاني والآخر الثالث من قرار المفوض  
السامي ٣٢٩٠ المؤرخ في ٢٣ ايلول سنة ١٩٣٠ والمختص بتظيم شركات السليف  
المقاري وتعديل اقرار عدد ٣٢٩٨ الصادر في ٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٠ . تنفي  
مروية في لبنان .

و د ت في ٢٨ آذار سنة ١٩٣٣

المفوض السامي  
الامضاء : بونسو

ابن الحر العام  
الامضاء : هلالو

استشار التشرعي  
الامضاء : مازاس

---

## القرار رقم ٢٣٥

الصادر من المفوضية العليا بتاريخ ٩ ث ١ سنة ١٩٣٤

المادة ١ - تمت على الصورة التالية الفقرة الأولى من المادة ٢ من القرار ١٨ R الصادر في ٢٨ آذار سنة ١٩٣٣ بالتصديق على المرسوم التشريعي عدد ٧٢ الصادر في ١ شباط سنة ١٩٣٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية

شددت على الأحكام السابقة تبقى معاملات بيع الملكية الإحصائية خاصة للمواعيد المعينة في الفصل السابع من الباب الخامس من القرار ٣٣٣٩ المذكور أعلاه وذلك إذا كان قد صدر القرار القاضي ببيع المقار المرحوم بالمراد العلي وفقاً للمادة ١٦٢ .  
القرار ٣٣٣٩ قبل تاريخ ١١ ث ١ سنة ١٩٣٤

بعد هذه المعاملات الأصولية التي سر مطرحت المقار بالمراد .

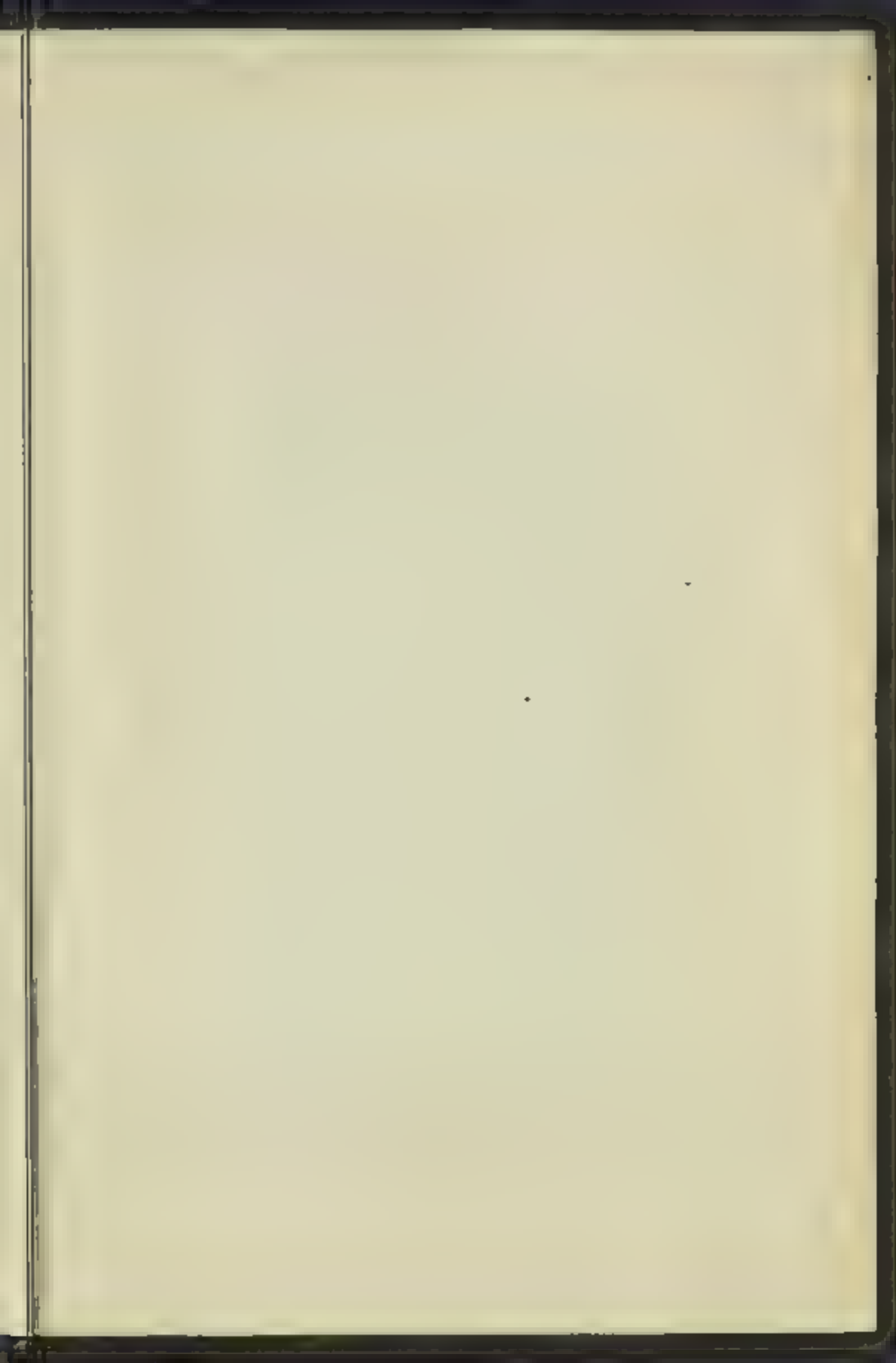
وفي جميع الأحوال لا يرى تحويل المعاملات إلى رئيس الأعراف ذي الصلاحية .

المادة ٢ - أمين السر العام مكلف بتنفيذ هذا القرار .

المفوض السامي

المندوب العام

الأمضاء : لا عازد



## فهرست

### المقدمة

أرقام المواد

١ - ٥

٦

سلطان المحاكم

سر المذاكرة

## الكتاب الأول

في نظامه في

الباب الأول

المحكمة

٧

أنواع المحاكم

٨ - ١٨

صلاحية المحكمة الصغرى

١٩ - ٢٢

صلاحية المحكمة الكبرى

٢٣ - ٢٦

القواعد المختصة بتحديد الصلاحية

٢٧

قاضي الأمور المستعجلة

٢٨

محكمة الاستئناف



## باب الثاني

### المفصل الاول

#### حق الادعاء

٢٩ - ٣٣	حق الادعاء وحدوده
٣٤ - ٣٥	شروط اشتمال حق الادعاء
٣٦ - ٤٠	الاحلية للقاضي

### الفصل الثاني

#### انواع الدعاوي

٤١ - ٤٣	الدعاوي الشخصية والعينية والمختلطة والمرجعية والمفارقة
٤٤ - ٥١	الدعاوي التصرفية
٥٢ - ٥٧	الدعاوي الاحلية والدعاوي الطارئة
٥٨ - ٦٧	التدخل في الدوى
٦٨ - ٧٣	دوى الصيانة

### المفصل الثالث

٧٤ - ٨١	في الدفاع والدفع
---------	------------------

## الكتاب الثاني

### في الصلاحية

٨٢ - ٨٣	تحديد
٨٣ - ٨٤	الصلاحية الدولية
٨٨	الصلاحية المطلقة
٨٩ - ١٠١	الصلاحية النسبية
١٠٥ - ١١١	شبعة قواعد صلاحية وكيفية لأدلا. بادع
	تصدر رؤية الديمري على محكمة ذات صلاحية
١١٢ - ١١٣	استحانة تشكيل المحكمة
١١١ - ١١٥	سبق الادعاء والتلزم
١١٦	القرابة واحدة مرة
١١٧	الارتياب الشروع -
١١٨	نقل الديمري محافظة على الأمن العام
١١٩ - ١٢٨	الرد

## الكتاب الثالث

في البيات

الفصل الثالث

احكام ٤٠٤

- ١٣٠ - ١٢٩ ماعية البيات وطريقه الادلاء به  
١٣٣ - ١٣١ تقويم الزراعة ودرجاتها في قول الله تعالى فادبها  
١٣٤ البيعة على وجود القانون اللبناني او الاجبي

الفصل الرابع

البيعة شخص الفضي مباشرة

- ١٣٨ - ١٣٥ سلطان الفضي  
١٠٢ - ١٣٩ المعاسة

الفصل الخامس

البيعة العذرة عن الامانة

- ١٥٣ - ١١٣ الجزء الاول احكام ذو التوقيف الخاص  
١٥٩ - ١٥٤ الجزء الثاني - السيد الرسمي  
١٦ - ١٦ الاوراق الحرة

الحزب الثالث - المحظوظات الاخرى

١٦٦	١٦٢	الكتب البريدية
١٦٨	١٦٧	المراتب الممنوعة للدماء
	١٦٩	السجلات والاوراق العينية
١٦٩	١٦٧	لدفاتر التجارية
١٧٠	١٦٣	سجل الاسناد والاسناد الزائدة

الحزب الرابع - طوائف مختصة خاصة

١٨٣	١٨١	احكام عامة
١٨٩	١٨٥	عقوبات الخط
١٩٠	١٨٧	الزراعة

الحزب الخامس - في الاقوال واليتم

	٢١	تحديد الاقرار
٢٢١	٢١١	حقوق المتدافعين بالذات
٢٢٧	٢٢٢	شأن الاقرار من الوجهة القانونية
	٢٢٨	اليتمين في بيت
٢٣٩	٢٢٩	اليتمين الخاصة
٢٤٠	٢٣٧	اليتمين السككية

## الفصل الرابع

### البيئة الصادرة عن القيد

٢٤٦ - ٢٤٦	قول البيئة الشخصية
٢٤٧ - ٢٥٠	اهلية الشهود
٢٥١	سر المأمور
٢٥٢	حوال متضمنة لقول شهادة اصحاب
٢٥٣ - ٢٧٧	اصول التعقيب
٢٧٨	الدواء الشرعية للشهادة
٢٧٩ - ٣٠٠	التحقيق القوي
٣٠١	قوته اشوتية

## الفصل الخامس

### بيئة القرائن

٣٠٢	تحديد
٣٠٣ - ٣٠٩	التمراض القارونية
٣١٠	القرائن غير القارونية

## الفصل السادس

### استقصاء البيئة في دلائل احسية

٣١١	لاستدانة
٣١٢ - ٣١٣	الدور الواجب تطبيقه

## الكتاب الرابع

المحاكمة

الباب الاول

احكام عامة لاصول المحاكمة

المفصل الاول

المهل

٣١١ - ٣٢١

احكام المهر

المفصل الثاني

الادوات التي يجب ان يتم فيها اعمال اصول المحاكمة

٣٢٢

ايام المظلة

٣٢٣ - ٣٢٤

ساكنات المهر

المفصل الثالث

في لطلان الصيغة والمهمل

٣٢٥

سقوط الحق لتجاوز المهر

٣٢٦ - ٣٢٧

طلان الصيغة او النقص في اعمال اصول المحاكمة

## الفصل الرابع

### في النصارى

٣٢٩	٣٢٨	دعوة النصارى
	٣٣٠	النصارى في المحامي
٣٣٣	٣٣١	نزل النصارى

## الفصل الخامس

### في النصارى في النصارى

٣٣٩	٣٣١	نصارى و النصارى في النصارى
	٣٤٠	نصارى النصارى في النصارى
٣٤٦	٣٤١	نصارى النصارى في النصارى
٣٤٨	٣٤٧	نصارى النصارى في النصارى
٣٥٠	٣٤٩	نصارى النصارى في النصارى
٣٥١	٣٥٣	نصارى النصارى في النصارى
	٣٥٤	نصارى النصارى في النصارى
	٣٥٥	نصارى النصارى في النصارى
	٣٥٦	نصارى النصارى في النصارى
٣٥٦	٣٥٥	نصارى النصارى في النصارى

## الباب الثاني

قواعد خاصة لأصول المحاكمة أمام المحاكم الصلحية

٣٦٧	احكام مودة
٣٦٨ - ٣٧٢	الدعوة
٣٧٣	الحضور والغياب
٣٧٤ - ٣٧٥	الاممى للمحاكمة
٣٧٦ - ٣٧٧	سلطات القاضي الصلح
٣٧٨ - ٣٧٩	نظام الجلسة
٣٨٠ - ٣٨٢	الحكم
٣٨٣ - ٣٨٥	التجيب

## ابواب الثالث

أصول المحاكمة أمام المحكمة المدنية

### الفصل الاول

أصول المحاكمة السابقة للحكم

٣٨٦	لاستحضار
٣٨٧ - ٣٩٢	تحقيق الدعوى
٣٩٥ - ٣٩٦	حماية المحاكمة
٣٩٦ - ٣٩٧	المذكورة بعد المرافعات





١٥٢	تسديد حكم موود الزمن
١٥٣ - ١٥٢	النأمن القصائى
١٥٨ - ١٥٩	تأريخ مفاصل الحكم

### الفصل الثالث

في الطوارئ.

١٦٠ - ١٦١	التدخل الاختياري
١٦٢ - ١٦٥	الدخول لادى
١٦٦ - ١٧٠	التنازل من الحق او من الدعوى
١٧١ - ١٧٢	سقوط الدعوى

### المسألة الرابعة

أصول المحاكمة لدى قاضي لاوور المصلحة

١٦٣ - ٧٥	المصلحة
١٧٦ - ١٧٨	الاستعصار
١٧٩	الاستئناف
١٨٠ - ١٨١	قواعد خاصة وحفظ أصول القراءات
١٨٢ - ٨٩	معارضة النيابة المدعية لافاقة "عمرى
١٨٧	اودعة قاضي لاوور المصلحة حكمه

## الباب الخامس

### في النسيب والاعتراض

٤٨٨ - ٤٩٢	تحديد النسيب وثبوته
٤٩٣ - ٤٩٤	قول الاعتراض
٤٩٥	تعدد مدعى عليهم
٤٩٦ - ٤٩٨	مهل الاعتراض
٤٩٩	شككه
٥٠٠ - ٥٠٢	معه يله
٥٠٣ - ٥٠٤	بقوة الحكم النهائي

## الباب السادس

### طرق المرافعة

## الفصل الأول

### في الاستئناف

٥٠٦ - ٥٠٦	شروطه
٥٠٧ - ٥١٠	المهلة
٥١١ - ٥١١	استثناء الاستئناف
٥١٥	مصرله الموقوف للتعميد
٥١٦ - ٥١٨	التفويض المعجل رغم الاستئناف

٥٢٨ - ٥١٩	المفعول الناشئ
٥٢٣ - ٥٢١	الوضح
٥٢٦ - ٥٢٤	التنازل
٥٢٨ - ٥٢٧	عدم قبول الطلبات الجديدة
٥٢٩	التدخل في الاستئناف
٥٣٠	صول المحاكمة
٥٣١	انتقال الدعوى
٥٣٣ - ٥٣٢	التفسير والتفويض

## المصطلح الثاني

### في إعادة المحاكمة

٥٣٦ - ٥٣١	القرارات القائمة لإعادة المحاكمة
٥٣٨ - ٥٣٧	أسباب إعادة المحاكمة
٥٤١ - ٥٣٩	المهلة
٥٤٢	الصلاحية
٥٤٧ - ٥٤٣	اصول المحاكمة
٥٥ - ٥٤٨	مفعول القرار العادة بناء على إعادة المحاكمة

## الفصل الثالث

### في اعتراض النجدة

٥٥٦ - ٥٥١	شروطه
-----------	-------

٥٥٧	صلاحية
٥٥٨ - ٥٦١	اصول المحاسبة
٥٦٢	المحاسبة الدورية

## الفصل الرابع في مزايا القضاء

٥٦٣ - ٥٦٦	مزايا
٥٦٦	مزايا
٥٦٧ - ٥٧٠	اصول المحاسبة
٥٧١ - ٥٧٨	المحاسبة

## الكتاب الخامس

في طرق المحاسبة

الكتاب الاول

في انواع المحاسبة

٥٨٢ - ٥٨٩	الفصل الاول - مزايا الاحكام
٥٩٠ - ٦٠٥	١ - مزايا - قواعد عامة - الاموال في المحاسبة
٦٠٦ - ٦١٥	٢ - ثمانية - التمييز - المحاسبة
٦١٦ - ٦٢١	٣ - الرأسمال - المحاسبة - المحاسبة
٦٢٢ - ٦٢٥	٤ - مزايا - المحاسبة - المحاسبة

٧٨ - ١١٢	المعرض - رس طبع الميري
٧ - ٧٩	١ المارة - طبع لاد تحقيق
٧٥	٢ المارة - طبع لاد - ث طبع
٧١٩ - ٧٦	٣ المارة - طبع المارة لاد
	٤ المارة - طبع المارة
٧٦١ - ٧٢	٥ المارة - طبع المارة لاد
٧٩٣ - ٧٦٩	٦ المارة - طبع المارة لاد

### المارة الثاني

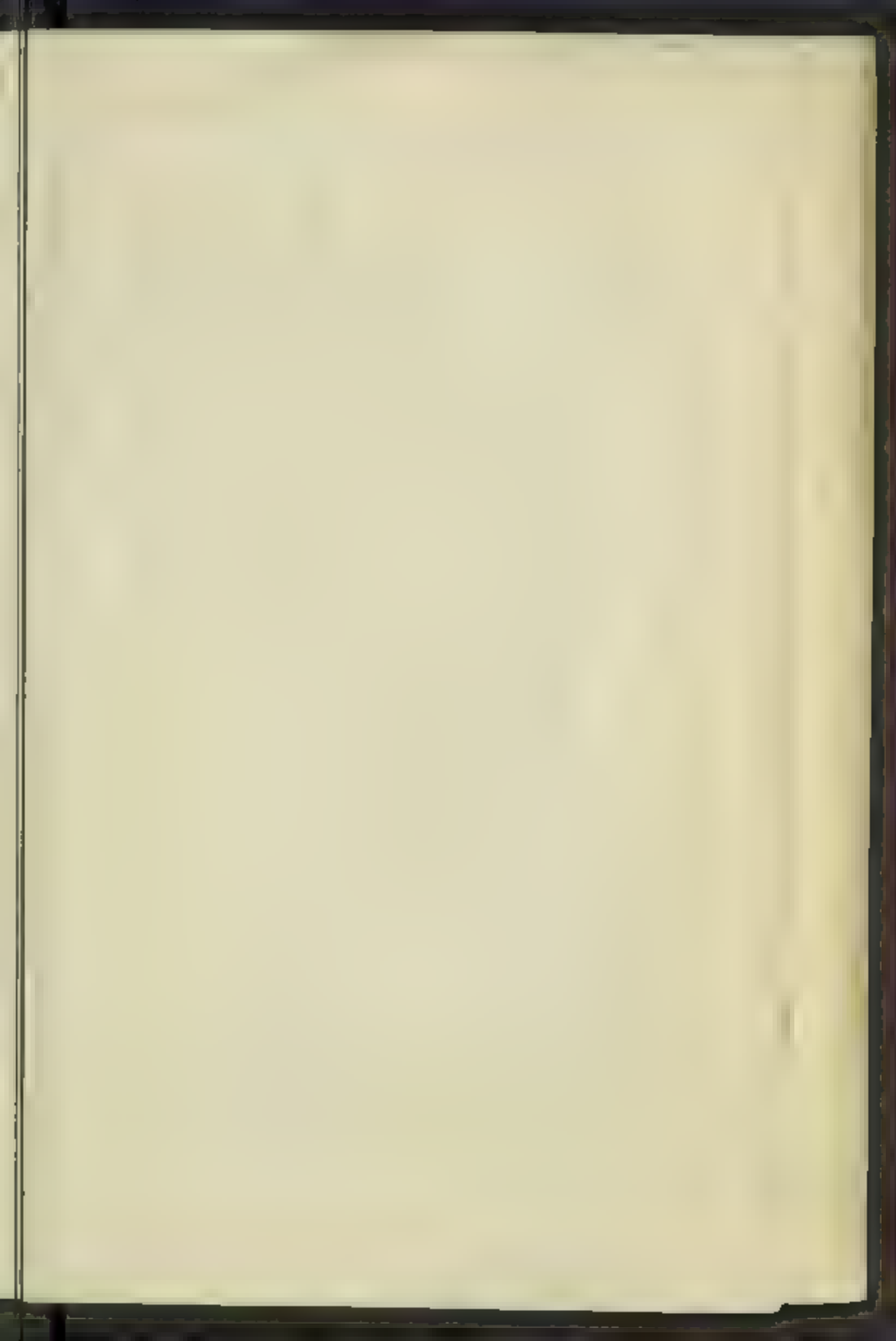
٨٨ - ٧٩٠	المارة المارة
----------	---------------

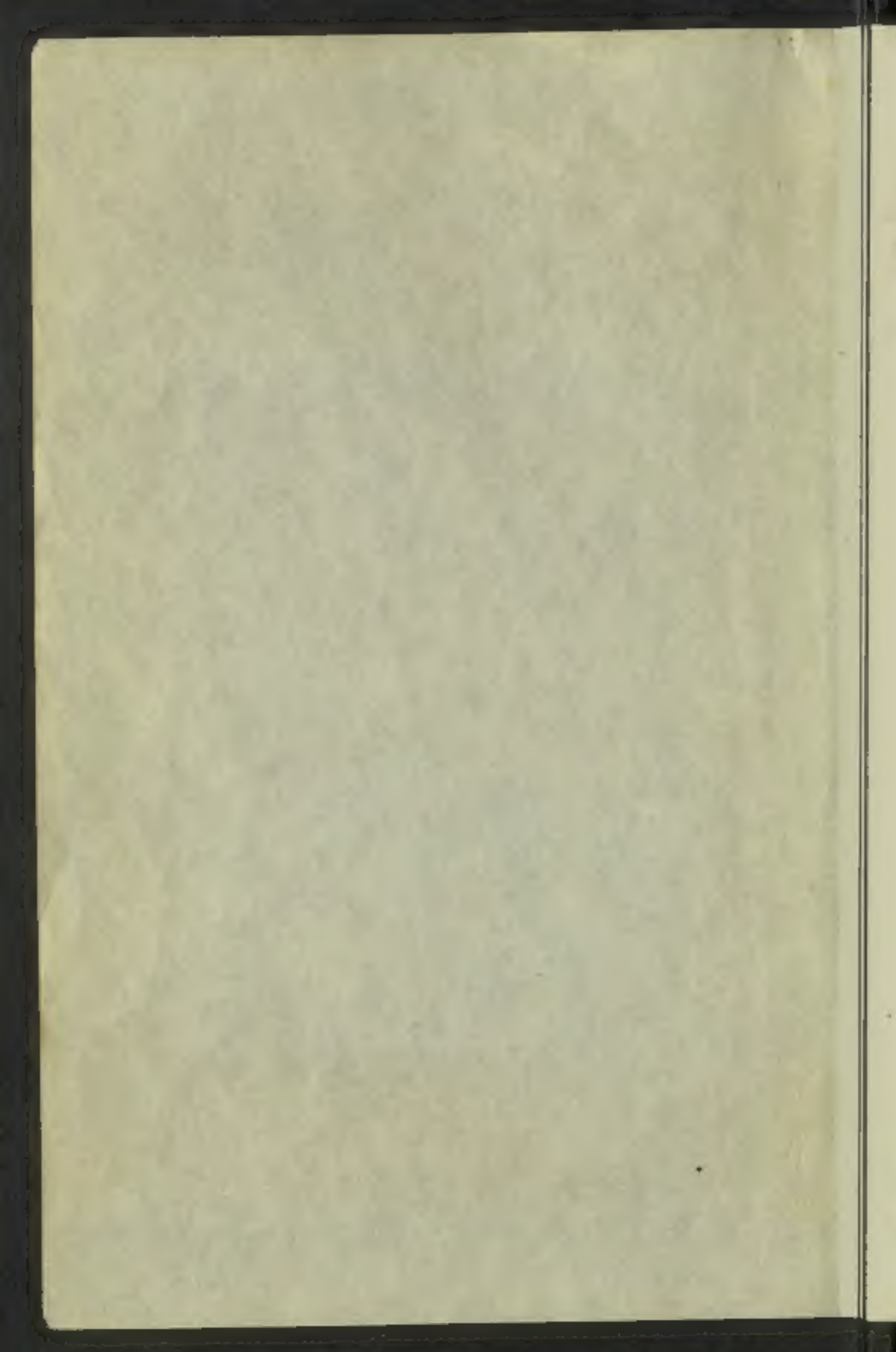
### المارة الثالث

٨٧ - ٩	المارة المارة
--------	---------------

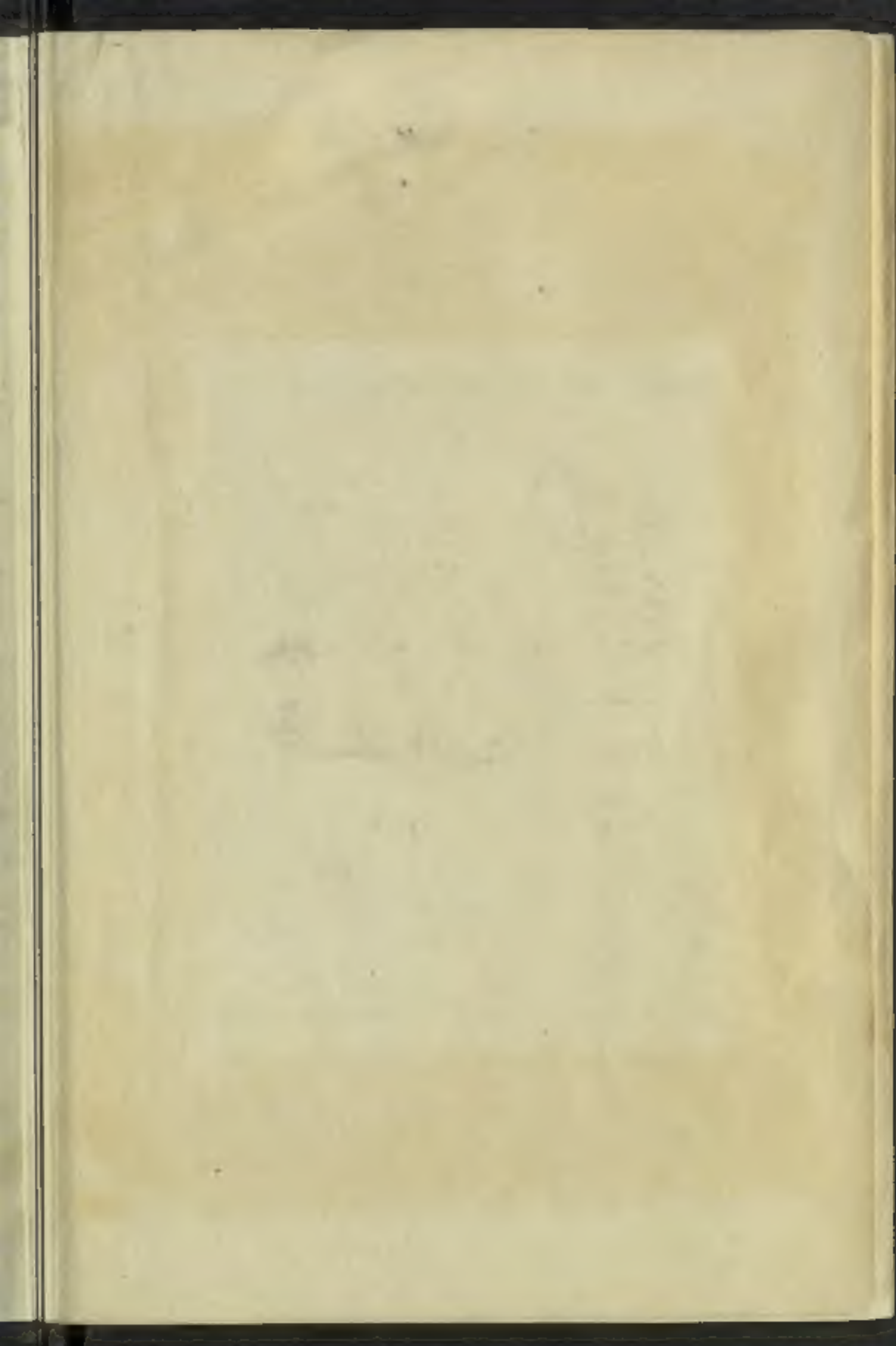
## الكتاب السادس

٨٦١ - ٨٦١	المارة
٩٥٥ - ٨٥	المارة المارة المارة
٨٥٩ - ٨٥٦	المارة المارة
	قرار المارة المارة رقم ٢٨ المؤرخ في ٢٨ آذار - ١٩٣٣
	قرار المارة المارة رقم ٢٣٥ المؤرخ في ٩ تم - ١٩٣١

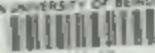




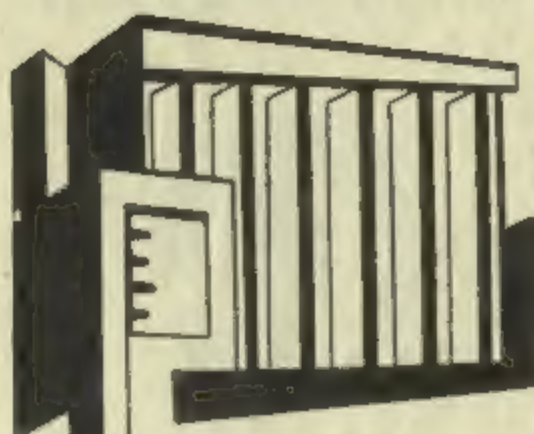




349.569:L92bAc.1  
ليبان - قوانين، أنظمة، إلخ.  
قانون أصول المحاكمات المدنية اللبنانية  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01000107



AMERICAN  
UNIVERSITY of BEIRUT

349.569  
L92aA  
c.1